الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية: العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان: المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الإستثمارية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

تخصص: نقود، مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

قاسي فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة

بن حمودة فطيمة

السنة الجامعية: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية: العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان: المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الإستثمارية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

تخصص: نقود، مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

قاسي فاطمة الزهراء

أمام اللجنة المشكلة من:

خضراوي ساسية	أستاذة التعليم العالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
بن حمودة فطيمة	أستاذة التعليم العالي	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
الجوزي جميلة	أستاذة التعلم العالي	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
تحانوت خيرة	أستاذة محاضرة أ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
جاب الله شافية	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
بكوش كريمة	أستاذة محاضرة أ	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

إهـــداء

يسعد القلب ويفيض القلم لبلوغ هذا اليوم المنشود

لأهدي فيه هذا العمل المتواضع إلى:

أعز ما أملك في الوجود، إلى أعظم عاطفة، إلى النبع الصافي والقلب الدافئ، إلى من حثني على العلم والعمل، إلى من أدين لهاا بكل لحظة من عمري وبكل ما أملك، أمي وأختي مهدية حفظهما الله.

إلى من تجمعني بهم أسمى علاقة في الوجود :إخوتي محمد، بلقاسم وهشام

و إلى أختي الثانية التي عوضني الله بها عن أختي البعيدة، أستاذتي العزيـــــــزة بن حمودة فطيمة.

شـــكـــــر وتـــقـــديـــر

أوجب الشكر هو لله سبحانه وتعالى على نعمته علي وتوفيقه لي لإنجاز هذا العمل ثم إلى عائلتي التي ساندتني من أجل أن أنجح في مختلف مراحل دراستي بالمال والدعاء وتوفير كل ما يلزم لنجاحي.

وشكر خاص لأستاذتي العزيزة الغالية بن حمودة فطيمة التي قامت بالإشراف على هذه الأطروحة ووجهتني ونصحتني بكل إخلاص، لذا أشكرها على تعبها معي ووقوفها إلى جانبي وأدعو الله أن يجازيها كل خير على مجهودها.

وشكرا لكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من أساتذة على طول مساري الدراسي و زملائي في التدريس في كل من الجلفة، تيبازة وبسكرة، كما لا أنسى شكر عمال المكتبة وكل من فتح لي باب المساعدة.

مـــلـخـــص

تواجه الجزائر بسبب إنخفاض أسعار النفط أزمة حادة حيث خسرت الجزائر سنة 2015 فقط حوالي 33 مليار دولار من عائداتها، وهذا نتيجة للإعتماد على المحروقات كمصدر للعملة الصعبة وعدم تنوع الإقتصاد الجزائري، لذا أصبحت هناك حاجة ملحة لتشجيع المواطنين والشباب بصفة خاصة على إنشاء مشروعاتهم الخاصة شرط أن تكون خلاقة للقيمة المضافة،

هنا يأتي دور هيئات المرافقة التي وضعتها الدولة لدعم المشروعات الإستثمارية الجديدة في جميع النواحي كالتوجيه، التمويل، التوسيع والتأهيل حتى تقل المخاطر التي تواجه هذه المقاولات حديثة النشأة، وقمنا من خلال بحثنا هذا تبيان دور المرافقة المقاولاتية في تنشيط المشروعات الإستثمارية في الجزائر، وقمنا بتقسيمه إلى خمسة فصول نتكلم في الأول عن عموميات حول المقاولة والمرافقة المقاولاتية، وفي الثاني نتكلم عن فعالية المرافقة المقاولاتية في تنشيط الإستثمار، أما الثالث سنتكلم عن بعض التجارب في هذا المجال، وسنتناول في الفصل الرابع واقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر، والفصل الأخير سنتطرق إلى الدراسة الميدانية التي اتضح لنا من خلالها أن رغم كل الجهود المسخرة لا تزال تشوب المرافقة المقاولاتية نقائص عديدة يجب تداركها.

الكلمات المفتاحية: المرافقة المقاولاتية، مشروعات استثمارية، الجزائر.

قائمة المحتويات

إهداء.....

شكر وتقدير.....

ملخص باللغة العربية.....

قائمة المحتويات.....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال.....

قائمة الملاحق.....

المقدمة..... 15

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية.....

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية..... 25

المبحث الأول: ماهية المقاولة..... 26

المطلب الأول: التعريف بالمقاولة..... 26

الفرع الأول: مفهوم المقاولة..... 27

الفرع الثاني: خصائص المقاولة..... 30

المطلب الثاني: المقاولة في القانون التجاري الجزائري..... 34

الفرع الأول: تعريف القانون التجاري الجزائري للمقاولة..... 34

الفرع الثاني: تصنيف المقاولات في القانون التجاري الجزائري..... 35

المبحث الثاني: ماهية المرافقة المقاولاتية..... 39

المطلب الأول: التعريف بالمرافقة المقاولاتية..... 40

الفرع الأول: مفهوم المرافقة المقاولاتية 41

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المرافقة المقاولاتية..... 44

المطلب الثاني: أشكال المرافقة المقاولاتية..... 52

الفرع الأول: الأطراف المؤثرة في ترقية المقاولة..... 52

الفرع الثاني: بعض تطبيقات المرافقة المقاولاتية..... 55

المبحث الثالث: آليات المرافقة المقاولاتية..... 62

المطلب الأول: الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة المقاولاتية..... 62

الفرع الأول: الإستقبال..... 63

الفرع الثاني: تنفيذ المشروع..... 64
المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية..... 65
الفرع الأول: قبل البداية في تنفيذ المشروع..... 66
الفرع الثاني: بعد انطلاق في تنفيذ المشروع..... 66
الفرع الثالث: بعد الإنتهاء من تنفيذ المشروع..... 68
الفصل الثاني: فعالية المرافقة في تنشيط الإستثمار.....
الفصل الثاني: فعالية المرافقة في تنشيط الإستثمار..... 73
المبحث الأول: ماهية الإستثمار..... 74
المطلب الأول: التعريف بالإستثمار..... 74
الفرع الأول: مفهوم الإستثمار..... 74
الفرع الثاني: أنواع الإستثمار..... 77
المطلب الثاني: مخاطر الإستثمار..... 79
الفرع الأول: المخاطر الغير منتظمة..... 79
الفرع الثاني: المخاطر المنتظمة..... 80
المبحث الثاني: نظريات الإستثمار في الفكر الإقتصادي..... 83
المطلب الأول: الإستثمار عند المدرسة الكلاسيكية..... 83
الفرع الأول: فرضيات النموذج..... 83
الفرع الثاني: شكل النموذج..... 87
المطلب الثاني: الإستثمار عند المدرسة النيوكلاسيكية..... 88
الفرع الأول: فرضيات النموذج..... 88
الفرع الثاني: شكل النموذج..... 89
المطلب الثالث: الإستثمار عند المدرسة الكينزية..... 90
الفرع الأول: فرضيات النموذج..... 91
الفرع الثاني: شكل النموذج..... 92
المبحث الثالث: أثر المرافقة المقاولاتية على الإستثمار..... 100
المطلب الأول: تكلفة المرافقة المقاولاتية..... 100
الفرع الأول: تكلفة المرافقة المالية..... 101
الفرع الثاني: تكلفة المرافقة الفنية..... 102
المطلب الثاني: قياس أثر المرافقة المقاولاتية..... 104
الفرع الأول: من خلال عدد المؤسسات المنشأة ونجاحها..... 107

الفرع الثاني: من خلال حجم التشغيل للعمالة العاطلة..... 108
الفرع الثالث: من خلال مساهمتها في التنمية..... 113
الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في المرافقة المقاولاتية.....
الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في المرافقة المقاولاتية..... 119
المبحث الأول: تجربة بعض الدول المتقدمة..... 120
المطلب الأول: تجربة اليابان..... 120
الفرع الأول: مبادئ وأهم سياسات دعم المقاولات في الإقتصاد الياباني..... 121
الفرع الثاني: نتائج سياسة المرافقة في اليابان..... 124
المطلب الثاني:تجربة إيطاليا..... 126
الفرع الأول: سياسات دعم المقاولات في إيطاليا..... 127
الفرع الثاني: نتائج سياسات المرافقة في إيطاليا..... 130
المبحث الثاني: تجربة بعض الدول السائرة في طريق النمو..... 131
المطلب الأول: تجربة الهند..... 131
الفرع الأول: السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات..... 131
الفرع الثاني: نتائج سياسات المرافقة المقاولاتية في تنمية الإقتصاد الهندي..... 134
المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية..... 137
الفرع الأول: سياسات وهيئات المرافقة في كوريا..... 138
الفرع الثاني: نتائج سياسات المرافقة المقاولاتية في كوريا الجنوبية..... 141
المبحث الثالث: تجربة بعض الدول العربية..... 142
المطلب الأول: تجربة مصر..... 143
الفرع الأول: برامج وسياسات المرافقة..... 143
الفرع الثاني: نتائج سياسات المرافقة المقاولاتية في مصر..... 147
المطلب الثاني: تجربة تونس..... 149
الفرع الأول: برامج وسياسات المرافقة..... 149
الفرع الثاني: نتائج سياسات المرافقة المقاولاتية في تونس..... 156
الفصل الرابع: واقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر.....
الفصل الرابع: واقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر..... 162
المبحث الأول: الهيئات والهياكل المرافقة للمشروعات الإستثمارية..... 163
المطلب الأول: الهيئات التابعة للسلطة الوصية..... 163
الفرع الأول: مشاتل الأعمال..... 165

الفرع الثاني: مراكز التسهيل..... 168
المطلب الثاني: الوكالات الوطنية وصناديق ضمان القروض..... 170
الفرع الأول: الوكالات الوطنية..... 171
الفرع الثاني: صناديق ضمان القروض..... 176
المبحث الثاني: سياسات المرافقة المتبعة من طرف هيئات المرافقة..... 180
المطلب الأول: سياسة الدعم التمويلي..... 181
الفرع الأول: الدعم المالي المقدم من طرف ANSEJ وCNAC و ANGEM..... 181
الفرع الثاني: الدعم المالي المقدم من طرف ANDI و ANDPME..... 189
المطلب الثاني: سياسة الدعم الجبائي..... 191
الفرع الأول: الدعم الجبائي في مجال الضرائب المباشرة..... 191
الفرع الثاني: الدعم الجبائي في مجال الضرائب الغير مباشرة..... 193
المبحث الثالث: نتائج المرافقة المقاولاتية في الجزائر..... 195
المطلب الأول: من خلال عدد المؤسسات المنشأة وحجم تشغيل العمالة العاطلة..... 195
الفرع الأول: من خلال عدد المؤسسات المنشأة..... 195
الفرع الثاني: من خلال حجم تشغيل العمالة العاطلة. 204
المطلب الثاني: من خلال مساهمتها في التنمية..... 212
الفرع الأول: على المستوى الوطني..... 213
الفرع الثاني: على المستوى المحلي..... 216
الفصل الخامس: معوقات وسبل تفعيل المرافقة لتنشيط المشروعات الإستثمارية في الجزائر..... 218
الفصل الخامس: معوقات وسبل تفعيل المرافقة لتنشيط المشروعات الإستثمارية في الجزائر.....
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية..... 219
المطلب الأول: الإستبيان وأسس صياغته..... 219
الفرع الأول: صياغة قائمة الأسئلة..... 219
الفرع الثاني: مزايا وعيوب الإعتماد على استبيان..... 220
المطلب الثاني: استمارة إستبيان هذه الدراسة..... 222
الفرع الأول: أهداف الإستبيان ومحاوره..... 222
الفرع الثاني: الحدود الزمنية والمكانية للإستبيان..... 224
المبحث الثاني: دراسة بيانات الإستبيان..... 225

المطلب الأول: التحليل الوصفي..... 225
الفرع الأول: المعلومات الشخصية..... 225
الفرع الثاني: المعلومات حول المقاولة..... 229
المطلب الثاني: التحليل الإستدلالي..... 232
الفرع الأول: دراسة تشخيصية..... 232
الفرع الثاني: دراسة إحصائية..... 242
المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية..... 251
المطلب الأول: أهم العراقيل التي تواجه المقاولين..... 251
الفرع الأول: عراقيل المحيط الداخلي..... 251
الفرع الثاني: عراقيل المحيط الخارجي..... 254
المطلب الثاني: تصور لمرافقة مقاولاتية..... 258
الفرع الأول: من ناحية المقاول..... 259
الفرع الثاني: من ناحية المادية..... 261
الخاتمة..... 265
قائمة المراجع..... 270
ملخص باللغة الأجنبية..... 297

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مساهمة المقاولات في الإقتصاد الهندي لسنة 2014	135
02	المقاولات حسب قطاعات النشاط الإقتصادي في تونس لسنة 2012	156
03	وضعية إنجاز مراكز التسهيل	169
04	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	182
05	نسب تخفيض معدلات الفائدة في إطار التمويل الثلاثي	182
06	مختلف صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	187
07	مختلف صيغ التمويل المقدمة من طرف CNAC	188
08	حجم المقاولات المنشأة من 2008 إلى 2015 لوكالة ANSEJ	196
09	تطور المقاولات بين 2008-2013 حسب القطاعات الإقتصادية	197
10	عدد المقاولات المنشأة بين 2008-2015 لوكالة ANGEM	199
11	عدد المقاولات المنشأة بين 2008-2015 لوكالة CNAC	201
12	عدد المقاولات المنشأة بين 2008-2015 لوكالة ANDI	203
13	تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة ANSEJ	204
14	تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة ANGEM	207
15	تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 ل CNAC	209
16	تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة ANDI	211
17	عدد المقاولات المتحصلة على الدعم حسب المنطقة لسنة 2015	216
18	جنس المقاول	226
19	سن المقاول	226
20	المستوى التعليمي للمقاول	227
21	المقاولين حسب الجنس، السن والمستوى التعليمي	228
22	عمر المقاولة في السوق	229

23	الشكل القانوني للمقاولة	230
24	حسب مجال النشاط	230
25	حسب مجال النشاط	231
26	الخبرة المهنية	232
27	نشاط المقاولة	233
28	دور الخبرة المهنية في التشجيع على المقاولة	234
29	احتكاك مع هيئات المرافقة	234
30	العوامل المشجعة للمقاولة	235
31	هيئة المرافقة	236
32	دور المحيط الداخلي	237
33	دور المحيط الخارجي	239
34	اقتراحات تحسينية	241
35	معامل "ألفا كرونباخ"	242
36	المتوسط المرجح	245
37	اختبار "مربع كاي" بالنسبة للسن والجنس	246
38	اختبار "مربع كاي" للجنس والمستوى التعليمي	247
39	معامل الإرتباط	247
40	اختبار فروق المتوسطين T	248
41	اختبار "أنوفا"	250

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النمو الإقتصادي ومعدل إنشاء المؤسسات في بعض دول الـــ OCDE خلال الفترة 1988-1999	47
02	الحلقة المفرغة للفقر	51
03	خصائص المرافقة الجيدة	106
04	توزيع المقاولات حسب القطاعات في الهند	136
05	تطور المقاولات بين 2008-2015 لوكالة ANSEJ	196
06	تطور المقاولات حسب كل قطاع بين 2008-2015 لوكالة ANGEM	200
07	تطور المقاولات حسب كل قطاع بين 2008-2015 لوكالة CNAC	202
08	تطور المقاولات حسب كل قطاع بين 2008-2015 لوكالة ANDI	203
09	تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة ANSEJ	206
10	تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة ANGEM	208
11	تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 ل CNAC	210
12	تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة ANDI	211
13	تطور عدد المقاولات حسب المنطقة	216

قائمة الملاحق

01	الإستبيان	284
02	مخرجات برنامج spss للجدول رقم 30	288
03	مخرجات برنامج spss للجدول رقم 32	290
04	مخرجات برنامج spss للجدول رقم 33	293

مقدمة

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من إهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المقاولات في اقتصادات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية.

الدخول إلى عالم الأعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتوج جديد مبتكر، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تؤجل مساره نحو المقاولاتية، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من المقاولات تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها وتسجل المقاولات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة النسبة الأكبر، وبالتالي فإن عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها يعد أمرا ضروريا.

تشكل المقاولات عنصرا أساسيا في النسيج الإقتصادي للدول، إذ تعتبر في كثير من الدول المكان المفضل للتشغيل على صعيد الإقتصاد ككل، كما تنتج في دول أخرى الحصة الكبرى من القيمة المضافة، التي تحدد في نهاية المطاف معدل النمو الإقتصادي. ونظرا لهذه الأهمية، ما فتئت مختلف الدول تبذل جهودا كبيرة لتشجيع إنشاء هذه المقاولات وجعلها رافدا لتنويع الإقتصاد من جهة وتعزيز النمو الإقتصادي والتشغيل من جهة ثانية، فهناك من الدول من نجحت في ذلك لأنها فهمت العوامل الحقيقية المساعدة على إنشاء هذه المقاولات ونجاح إستمرارها وتطورها، وهناك دول أخرى كانت أقل نجاحا أو فشلت تماما بسبب إهمالها لهذه العوامل أو قصرت في الإعتناء بها.

إتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الإجراءات التي تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات وبعث ثقافة المقاولاتية لاسيما في فئة الشباب الجامعي، يمكن إعتبار أن هذه الإجراءات تشكل في مجملها سياسة عمومية ذات أهداف، أين تم رصد أموالا معتبرة لضمان نجاحها والوصول إلى نتائج إيجابية تؤدي إلى النهوض بالإقتصاد الوطني، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المقاولات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي، فبالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة بالقطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المشاريع الإستثمارية الجديدة.

والمرافقة المقاولاتية هي إحدى الصيغ المطبقة في الجزائر من طرف هيئات مختلفة من أجل مساعدة الشباب على إنشاء مشروعاتهم ودعم التنمية الإقتصادية وتحقيق قيم مضافة، ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها والتي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

أولا: الإشكالية

كيف تنشط المرافقة المقاولاتية المشروعات الإستثمارية في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

إنّ هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما هي أدبيات المقاولاتية والمرافقة المقاولاتية السليمة؟
- ما مدى فعالية المرافقة المقاولاتية في تنشيط الإستثمار؟
- ما هي مميزات التجارب الناجحة في مجال المرافقة المقاولاتية؟
- ما هو واقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر وما الذي حققته؟
- ما هي العراقيل التي تواجه المقاولين وكيف يمكن تفعيل دور المرافقة في الجزائر؟

ثالثا: فرضيات البحث

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد الفرضيات التالية والتي نسعى لإختبارها:

- يتم تطبيق المرافقة المقاولاتية وفقا لشروط موضوعة في النظرية الإقتصادية؛
- ترتبط فعالية المرافقة المقاولاتية بعدد المشاريع المنجزة وحجم العمالة المشغلة من خلالها؛
- تختلف مميزات كل تجربة مرافقة عن أخرى حسب خصوصيات البلد والسياسات المتبعة والأهداف المسطرة؛
- تتميز تجربة المرافقة المقاولاتية في الجزائر بعدم تحقيقها للنتائج المرغوب فيها مقارنة بحجم الوسائل والموارد المالية التي خصصتها لها الدولة؛
- عدم قدرة هيئات المرافقة على تذليل العراقيل التي تواجه المقاول في مراحل مختلفة من عمر المقاولة في الجزائر؛
- ويمكن تفعيل دور المرافقة المقاولاتية من خلال تقسيم مهام المرافقة بين الهيئات المختلفة الموجودة.

رابعا: أسباب إختيار الموضوع

لقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها ما يلي:

- تماشي موضوع البحث مع تخصصنا العلمي، بالإضافة إلى ميولنا الشخصية في التعمق
- في دراسة هذا الموضوع؛

- تزايد الإهتمام منذ سنة 2014 بالدور الذي يمكن أن تلعبه المقاولات في تطور العديد من اقتصاديات الدول وتحقيق التنمية المنشودة خاصة مع تفاقم أزمة انخفاض أسعار البترول؛
- الخصائص التي تتميز بها المقاولات في معالجة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية كالتبعية للمحروقات والبطالة التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري؛
- توجه الجزائر إلى الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى صدور قوانين مشجعة على تأسيس وتطوير المقاولات من خلال إعطاء أهمية كبيرة للإستثمار الخاص والسماح لها بالإستثمار في الكثير من المجالات التي كانت حكرا على المؤسسات الكبرى التابعة للقطاع العام؛
- كون الجزائر اليوم بحاجة ماسة إلى بديل للمحروقات الأمر الذي يحثها في التفكير في مرحلة ما بعد البترول و يكمن هذا البديل في بناء نسيج إقتصادي متماسك يعتمد أساسا عل مقاولات قادرة على فرض وجودها وطنيا و دوليا؛
- حاجة المشروعات إلى الدعم اللازم والعناية الكافية من أجل ضمان بقائها واستمرارها؛
- ومحاولة تشخيص الوضع الحالي للمرافقة المقاولاتية والمقاولات.

خامسا: أهمية الدراسة

تظهر أهمية البحث في تناوله لموضوع المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشاريع الإستثمارية، إذ تسهم هذه التقنية في المساعدة على إنشاء مشاريع جديدة وإستغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة، وأيضا تحقيق النمو الإقتصادي والتقليص من البطالة وآثارها السلبية والخطيرة، حيث يتم تكوين أصحاب المقاولة على أسس علمية وإقتصادية مما يساعدهم على تسيير أحسن لتلك المقاولة واستمرارها وتقليل خطر فشل هذه المقاولات، وفتح الأبواب أمام هذه المقاولة لتنجح وتزدهر.

سادسا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ التعريف بتقنية المرافقة المقاولتية كآلية لدعم وتنشيط الإستثمارات؛
- ✓ تبيان طريقة تطبيق هذه التقنية في الجزائر؛
- ✓ الربط بين المرافقة المقاولاتية ودورها في تنشيط الإستثمارات؛
- ✓ عرض الإنجازات المحققة من خلال تطبيق هذه التقنية؛
- ✓ إبراز وتقييم مدى فعالية هذه التقنية في تحقيق نمو وإنشاء إستثمارات؛
- ✓ تبيان العراقيل التي تعيق هذه التقنية من تحقيق أهدافها؛
- ✓ وتقديم مجموعة من الاقتراحات ذات صلة بالبحث لتحسين طرق تطبيق هذه التقنية.

سابعا: المنهج المستخدم في البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث وإختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد في الجانب النظري على المنهج التحليلي، وهذا للإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للموضوع، وتم إستخدام استبيان في الجانب التطبيقي وهذا من أجل تدعيم الدراسة النظرية وفهم الواقع وإستخراج النتائج.

أما أسلوب البحث وجمع المعلومات فاستخدمنا عدة أدوات والإستعانة بمختلف مصادر البيانات في الجانبين النظري والتطبيقي، وكأمثلة على ذلك نذكر:

- أسلوب المسح المكتبي وذلك بهدف التعرف على المراجع و البحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا؛
- بالإضافة إلى البحوث والدراسات التي تنشر في دوريات متخصصة أو تقدّم في شكل بحث في الملتقيات العلمية؛

- سنعتمد على مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات والبحوث التي تنشر في المواقع الإلكترونية المحكّمة؛
- وإجراء **دراسة ميدانية** من خلال **استبيان** يتم توزيعه على المقاولين الحاصلين على المرافقة المقاولاتية بهدف معرفة العراقيل التي يواجهونها، وكيف يمكن تفعيل دور المرافقة.

ثامنا: الدراسات السابقة

نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الدراسات فيما يلي:

1- دراسة لـــ:**توفيق خذري وعماري علي** بعنوان **المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة: دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة**، مداخلة لملتقى المقاولة: عوائق وآفاق جامعة باتنة، وكانت إشكالية المداخلة **ما واقع الفكر المقاولاتي في الجامعة الجزائرية، وما هي ركائزه؟**، حيث تكلم الباحثان عن مدى تفشي الفكر المقاولاتي وسلوك الشباب الجامعي نحوه وتوصل إلى الجنس له تأثير كبير في درجة تحفيز الطلبة نحو إنشاء المؤسسات حيث أن الطلبة أكثر استجابة للمتغيرات المقاولاتية، وأن طلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير هم الأكثر تأثرا نظرا لأنهم يدرسون مقاييس متعلقة بكيفية الإنشاء، وعدم تأثيرها على المقومات الأخرى للمقاولية، وكانت أهم التوصيات:

*ضرورة تعميم مفهوم المقاولاتية لدى طلبة الجامعة، تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة .

*زيادة الملتقيات والمحاضرات عن الفكر المقاولاتي في مختلف كليات الجامعة.

2- دراسة لـــ: **كريم جايز وكمال زيتوني** بعنوان **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، مداخلة في مداخلة لملتقى المقاولة: عوائق وآفاق جامعة

باتنة، وكانت إشكالية المداخلة ما مدى مساهمة أسلوب المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر؟، حيث تكلم الباحثان عن مدى مساهمة عملية المقاولاتية في القضاء على البطالة وإنشاء مشاريع مصغرة، وتوصلا إلى أن المرافقة يمكن أن تأخذ عدة أشكال ويحمل كل شكل منها بدوره عدة أنواع من الخدمات، ويبقى هدفها الأساسي هو التخفيف من حدة المخاطر التي تصادف المنشئين، كما ظهر الإهتمام بمرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر مع بداية التسعينات، واتضح لهما أنه رغم قصر فترة نشاطها وتعدد العراقيل والمصاعب التي تواجها، إلا أنها لعبت دورًا هاما في مجال تقديم الدعم للمنشئ يظهر خاصة في شكل منح الإعانات، كما أنها حملت إجمالاً الطابع الاجتماعي والتضامني بالدرجة الأولى، كما تصادف للشباب المنشأ للمؤسسة الصغيرة عدة صعوبات تجاه الوكالة وشركائها، حيث نجد على رأسها قصر فترة تسديد القرض البنكي والتي لا تتجاوز الخمس سنوات، هذا إضافة إلى طول فترة دراسة المشروع من قبل الوكالة، وعدم وصول المعلومات عن الإجراءات الجديدة التي ترتبط بنشاطها ومهامها، وكانت أهم التوصيات:

- ✓ تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة المتواجدة بالجزائر التي تهدف إلى ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها؛
- ✓ يستدعي تفعيل دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مجال مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة توفير المعلومات الضرورية الخاصة بمختلف موردي التجهيزات والمواد الأولية الخاصة بمختلف النشاطات التي يتجه إليها المنشئين؛
- ✓ تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من المنشئين فيها، وذلك بهدف التعريف أكثر بأسلوب المرافقة المقاولتية بالمؤسسات الصغيرة التي أنشئت بدعم من طرف الوكالة.

3-دراسة لـــ: **فيليب ماتوت، بعنوان: مرافقة المقاولة –حتمية للنمو**- تقرير مقدم لوزارة التجارة، الصناعات التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية في أكتوبر 2010، من خلال هذا التقرير حاول الباحث تقديم اقتراحات للوزارة عن كيفية تفعيل القوانين الموجودة والمتعلقة بالمرافقة المقاولاتية، وكانت اقتراحات هذه الدراسة ما يلي:

-التركيز على المقاولات التي تعاني من مشاكل؛

-تفعيل دور هيئة القرض المصغر من خلال ربطها بقانون القرض من أجل المقاولات؛

-التركيز على تكوين المقاولين وتجديد معلوماتهم دوريا؛

-أخذ المقاولات ذات الهدف الإجتماعي بعين الإعتبار؛

-وضع منتدى واحد للمرافقة حتى يجتمع فيه كل الأطراف المهتمة بالمرافقة؛

-وتخصيص موارد أكبر للمرافقة.

أما في دراستنا سنحاول الربط بين هذه المرافقة ومدى فعاليتها ودورها في تنشيط الإستثمارات في الجزائر وما حققته من إنجازات وكيف يمكن التحسين والإستفادة منها بشكل أكبر لإمتصاص البطالة وتحقيق نمو إقتصادي.

تاسعا: حدود الدراسة

ستكون دراستنا حول المرافقة المقاولاتية في الجزائر، أما الحدود الزمنية ستكون منذ بداية تنفيذ برامج تدعيم المشروعات وتجسيدها على أرض الواقع (سنة 2008) إلى غاية (2015) آخر فترة استطعنا أن نتحصل على معلومات حولها.

بالنسبة للإستبيان فقمنا بتوزيعه على عدد من الولايات وهي: البليدة، الجزائر العاصمة، تيبازة، الجلفة وبسكرة في الفترة الممتدة بين أفريل وجوان 2016.

عاشرا: صعوبات البحث

لقد واجهنا صعوبة في جمع المعلومات والإحصائيات حول بعض البلدان التي قمنا بعرض تجربتها، وهذا إما بسبب حالتها الأمنية مثل تونس ومصر أو لعدم الشفافية.

إحدى عشر: هيكل البحث

لمعالجة إشكالية هذا البحث قسمناه إلى خمسة فصول وهي كما يلي:

- الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية في هذا الفصل تكلمنا عن أدبيات المرافقة والمقاولة؛

- فعالية المرافقة في تنشيط الإستثمار هنا ربطنا بين المرافقة وأثرها على الإستثمار؛

- تجارب بعض الدول في المرافقة المقاولاتية وهذا حتى نستخلص الدروس من تجربة بعض الدول المتقدمة، السائرة في طريق النمو والدول العربية؛

- واقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر هنا حاولنا تشخيص وضع المرافقة والمقاولات في الجزائر؛

- ومعوقات وسبل تفعيل المرافقة لتنشيط المشروعات الإستثمارية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية

تمهيد:

أدى التقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة من مظاهر مختلفة إلى خلق مناخ إقتصادي تنافسي أصبح من خلاله قرار إنشاء مقاولة قرار استراتيجي صعب للغاية، لا يمكن إتخاذه إلا بتوفر ضمانات كافية لنجاح المقاولة الجديدة، وذلك بسبب تعقد مسيرة إنشاء وتنمية المقاولات نتيجة المشاكل الفنية والإدارية ومشاكل المحيط الخارجي، والعديد من الدراسات بينت إعتماد تحقيق معدلات النمو الإقتصادي على إقتصاد مكون من مؤسسات بأشكال مختلفة، فالحياة الإقتصادية عبارة عن سلسة متتابعة من الأنشطة يكمل بعضها بعضا، ومن ثم فالمؤسسات الكبيرة في حاجة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم بإعتبار هذه الأخيرة مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة.

ومن هنا بدأ الإعتماد على خليط من المؤسسات لتحقيق التنمية وأصبحت الدول تشجع أفرادها على الإبداع الفكري الإقتصادي، وتشكيل مقاولات للتربح من هذه الأفكار وتطويرها، لكن المشكلة تكمن في إنشاء المقاولة وإنجاحها، وبالتالي جاء مفهوم المرافقة كإجراء جديد لترقية هذه الأخيرة عن طريق مجموعة من الهيئات المتخصصة التي تعمل على دعم الروح المقاولاتية.

وللبدء بأي دراسة يجب وضع إطار مفاهيمي لها، وهذا ما نسعى إليه من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى المباحث التالية:

- ماهية المقاولة؛
- ماهية المرافقة المقاولاتية؛
- وآليات المرافقة المقاولاتية.

المبحث الأول: ماهية المقاولة

أصبح مفهوم المقاولة شائع الإستعمال ومتداول بشكل واسع خاصة مع انتشار مسألة المبادرة الفردية والإبداع الفكري، ويعد "**بيتر دراكر**"[1] من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الإقتصاديات الحديثة من إقتصاديات التسيير إلى إقتصاديات مقاولاتية، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالمقاولة من المنظور الإقتصادي ومن ثم من منظور القانون الجزائري، وهذا من خلال المطلبين التاليين:

- ✓ التعريف بالمقاولة؛
- ✓ والمقاولة في القانون التجاري الجزائري.

المطلب الأول: التعريف بالمقاولة

أصبحت المقاولة من المصطلحات الكثيرة التداول، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين الإقتصاديين بتطوير الإبداع الفكري وتشجيع المقاولين وقدرتهم على الإستمرار في السوق ونموهم، ومن خلال هذا المطلب سنحاول توضيح مفهوم المقاولة، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ثم سنتكلم عن خصائص المقاولة في الفرع الثاني.

1-بيتر دراكر هو بيتر فردناند دراكر Peter Ferdinand Drucker كاتب إقتصادي أميركي من أصل نمساوي يهودي، ولد في فيينا، النمسا في 1909م وعاش في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين 19 نوفمبر 1909 و 11 نوفمبر 2005 توفيّ في عام 2005م.له أعمال عديدة آخرها المدير التنفيذي الفعّال في الأداء

الفرع الأول: مفهوم المقاولة

أولا: المقاولة في الإقتصاد

استخدم مفهوم المقاولة على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي إذ كانت المقاولة تعني دائما الإستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الإقتصاد.[1]

ويمكن تعريف المقاولة بأنها حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة.[2]

ومن جهة أخرى أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشكل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة، فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الإنفتاح والمرونة.[3]

هناك مجموعة من المقاربات التي تعرف المقاولة منها:

1-بوشنافة أحمد وآخرون، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

2-Eric Michael Laviolette et Christophe Loue, les compétences entrepreneuriales, le 8èmecongrés international Francophone(Cife PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse :Haute école de gestion Frigourg,25-27 Octobre2006, p4.

3-العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص العمل 6-8 أفريل 2010، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ص9.

-المقاربة الوصفية التي سعت لفهم دور المقاول في الإقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الإقتصادية في تحليلاتها؛

-المقاربة السلوكية التي سعت لتفسير نشاطات وسلوكيات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة ؛

- وأخيرا المقاربة المرحلية التي حللت ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولاتية، وتعرف المقاربة المرحلية المقاولة على أنها مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة إتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولة وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بمرحلة التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.

تحدث "**جوزيف شمبتر**"[1] عن خلق القيمة، فهي تدرج هذا المفهوم كمبدأ أساسي للمقاولة، والذي يتحدث عن درجة الإبداع، أو القيمة المضافة عن طريق المنظمة وبدفع من الفرد، الذي يدخل في حركية التغيير على المستوى الشخصي، ونقول عن الوضع بأنه مقاولاتي مادام هناك حركية في التغيير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة[2].

ويمكن استخلاص تعريف مشترك وهو المقاولة هي عملية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد يتمتعون بروح المقاولاتية وذلك بمنظمات جديدة من أجل خلق القيمة.[3]

1-جوزيف شمبتر اقتصادي نمساوي أمريكي كان وزير مالية النمسا لسنة 1919م ثم اصبح يدرس في هارفرد و استقر في أمريكا.

2-حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 02، 2003، ص 168.

3-روح المقاولة مفهوم مرتبط بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير .وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون =لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة .والبعض

ثانيا: مفهوم الثقافة (روح) المقاولاتية

وحتى يكون هناك نشاط مقاولاتي يجب توفر ثقافة مقاولاتية وهو مفهوم لا يختلف عن ماهية الروح المقاولاتية إضافة لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث عرفها البعض على أنها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها على شكل استثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة، جديدة، إبداع في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط واتخاذ قرارات التنظيم والمراقبة، كما أن هناك أربع أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط.

يلخص نموذج J. P SABOURIN et Y.GASSE[1] مفهوم الثقافة المقاولاتية، حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولة، حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية، أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاثة مجموعات:

- المسبقات: وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الإستعدادات عند الفرد، حيث وجد الباحثان أن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم قابلية لإنشاء مقاولة أكثر من غيرهم.

=الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاولة تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة.

1 - BOISSIN J.-P., CASTAGNOS J-C., DESCHAMPS B, Motivations and Drawbacks Concerning Entrepreneurial Action - A Study of French PhD Students, International Entrepreneurship Education: Issues and Newness, Cheltenham (UK), Edward Elgar Publishing Alain Fayolle and Heinz Klandt (Eds) , p. 263-276.

- الإستعدادات: وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول .وهي المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.
- تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع : وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية انقطاع[1].

قام الباحثان A.SHAPERO et L.SOKOLبتأسيس نموذج تكوين الحدث المقاولاتي، والفكرة الأساسية للنموذج تقول أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير لتوجهه في الحياة مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف الروتين المعتاد، كحدث سلبي مثل التسريح من العمل أو التهجير، أو حدث إيجابي مثل تأثير العائلة أو وجود سوق ومستثمرين، أو حدث وسيطي مثل إنهاء الدراسة، أو الجيش أو الخروج من السجن..إلخ.[2]

الفرع الثاني: خصائص المقاولة

تملك المقاولاتية أهمية في الأداء الإقتصادي ومن المفيد تحديد العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تخدم مختلف الوظائف الإقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة، وعموما فإن هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاولة من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى، تتمثل في الآتي:

- الإبداع: يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع .أما المنظمات الصغيرة فتؤسس وتقدم المنتج أو

1-ماضي بلقاسم، بوضياف عبير، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، بسكرة أيام 17 و 18 أفريل 2010 ، ص7

2- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة للريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنسر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 35.

الخدمة وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية؛[1]

- إمكانية النمو: المقاولات تملك قدرة قوية وإمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك ترتكز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو؛
- والأهداف الإستراتيجية: إن المشروع المقاولي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية؛[2]

بالإضافة إلى ما سبق:

-تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع؛

-ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق؛

-وأرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.[3]

1-مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد ،إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي، :دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 41.

2-سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 36-35.

3- سعد عبد الرسول محمد مرجع سابق، ص 35.

–وتتميز المقاولاتية بالفردية النسبية[1]- المبادرة -مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء. هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الإعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

لاشك أن للمقاولة دور يتعدى شخصه إلى التأثير على ميكانيزمات الإقتصاد الكلي، والتوازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الإجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الإقتصادية، ومن بعض آثار الإقتصادية للمقاولة:

- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال و المجتمع :تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، وتسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية؛
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة :تستطيع الدولة أن تشجع الإتجاه المقاولاتي في أعمال معينة مثل : الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق؛
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة :من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها، حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج بعض المواد الوسيطية بدل استيرادها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمي؛

1– شركة أفراد يعني الفرد/ الأفراد المالكين هم المؤسسة وليس لها وجود منفصل عنهم ،قد تكوزن مؤسسة فردية أو تضامن أو غيرها.

- والمساهمة في النمو السليم للاقتصاد: هي ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهما لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي رأسمال كبير، أيضا المقاولات تساعد على إيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها مهمة للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات، بالإضافة لدورها الكبير في تطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم هذه.[1]

كما تتمثل الآثار الإجتماعية في ما يلي:

- عدالة التنمية الإجتماعية وتوزيع الثروة :تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الإقتصادية صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات وفي الإنتشار الجغرافي، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين؛
- المساهمة في تشغيل المرأة :تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الإقتصاد الوطني؛
- والحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن :يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية

1- وائل أبو دلبوح، طبيعة وأهمية المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة واستراتيجية الحكومة لرعايتها، الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دمشق / سوريا، (غير متوفرة بقية المعلومات)، ص 07.

تساعد التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية؛[1]

موضوع إنشاء المؤسسات مفهوم متعدد الأوجه وصعب التحديد، لكونها ظاهرة غير متجانسة وتحكمها محددات متناقضة ومتداخلة، تشكل في تفاعلها مع بعضها توليفة تنتج الدافع لإنشائها والهدف من وراء ذلك.

المطلب الثاني: المقاولة في القانون التجاري الجزائري

حدد القانون التجاري الأعمال التجارية في المواد 2، 3، و4 وقسمها إلى أعمال تجارية حسب الموضوع، حسب الشكل، وبالتبعية، وتندرج المقاولة تحت أعمال تجارية حسب الموضوع.

الفرع الأول: تعريف القانون التجاري الجزائري للمقاولة

ذكرت المادة الثانية من القانون التجاري عدة أنواع من المقاولات إذ تنص إلى جوار طائفة الأعمال التجارية المنفردة، هناك طائفة أخرى من الأعمال ولم يعتبرها تجارية إلا إذا تمت على وجه المقاولة، أي أن العبرة هنا بشكل التنظيم الذي يتم به العمل فهي هيئة غرضها تحقيق هذه الأعمال، ويمتد هذا التكرار بوسائل مادية، معنوية ، بشرية، فنصت المادة 549 القانون المدني الجزائري والتي تقابلها المادة 646 من التقنين المصري على أنها "عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر"، ونصت المادة 2 من القانون التجاري على 11 مقاولة تجارية.[2]

1- وائل أبو دلبوح ، مرجع سابق ص 8.

2-في اعتقادنا أن المشرع الجزائري لم يحصر الصفة التجارية في المقاولات التي عددها فحسب، بل مدها إلى كل نشاط يتخذ شكل مقاولة وأراد أن يخلع عليه الصفة التجارية .

نلاحظ مما سبق أن المادة 549 من القانون المدني ركزت على عنصرين[1]:

- **عنصر التكرار:** يشترط القانون لكي تكسب المقاولة الصفة التجارية أن تقوم بالعمل التجاري على سبيل التكرار والإحتراف، والمعنى منه هو تكرار العمل التجاري بصور متصلة ومعتادة فمقاولة النقل مثلا تقوم بنقل الأشخاص متكررة متخذة من ذلك العمل التجاري حرفة معتادة لها؛
- **وعنصر التنظيم:** لابد من أن تتوافر على وسائل مادية مثل الآلات وطاقة بشرية من العمال، وأن تعمل المقاولة في إطار منظم وقانوني سعيا وراء الربح، فمقاول النقل يلجا إلى إستغلال وسائل النقل وعلى استخدام العمال بشكل منظم مضاربا على عمل الإنسان وعمل الآلات بغية تحقيق الربح مخاطرا برؤوس أمواله.[2]

تختلف المقاولات من حيث حجمها الإقتصادي مثل مقاولة كبرى التي تشمل عدة أشخاص، كما هناك مقاولة متوسطة التي لا يكون فيها أشخاص كثر وحجم المشروع متوسط، وهناك المقاولة الصغرى التي تشمل شخص واحد و المشروع يكون ذو حجم بسيط .

الفرع الثاني: تصنيف المقاولات في القانون التجاري الجزائري

نص القانون التجاري الجزائري على 11 نوع من المقاولات سنحاول ذكرها فيما يلي:

- مقاولات صناعية: تعتبر مقاولة الإنتاج، التحويل أو الإصلاح من المقاولات التجارية بنص الفقرة 4 من المادة 2 من القانون التجاري الجزائري، والمقصود منها تحويل المواد الأولية أو المنتجات إلى سلع صالحة لسد حاجات الإنسان، أيضا هي تمتد إلى[3]

1-عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 66.

2-عمار عمورة، مرجع سابق، ص 66.

3-على بن غانم، الوجيز في القانون التجاري وقانون الأعمال، مرقم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2002، ص 69

- عملية إصلاح السلع المصنوعة، فلا فرق في ذلك إن كان صاحب المصنع قد اشترى السلعة لصنعها أو أنها سلمت إليه ليتولى صنعها أو تحويلها أو إصلاحها ويردها للعميل، فهي إذن تتطلب امتهان الأعمال الصناعية عن طريق التكرار في إطار مهني منتظم.
- مقاولات استخراجية : إن جميع المعادن الطبيعية من ذهب أو فضة أو بترول أو حديد أو ملح أو ماء أو استغلال المناجم و أي منتوجات أخرى كانت على سطح الأرض أو في باطنها كقلع الأحجار وتهيئتها للبناء أو صيد السمك وإقامة مصنع تصبير أو ما يشبه ذلك تعد عمليات صناعية استخراجية، فإذا تمت في شكل منتظم أو مستمر أي في شكل مقاولة اعتبر العمل في نظر المشرع الجزائري تجاريا.
- مقاولات التأمين: نصت الفقرة 10 من المادة 2 على أنه يعد عملا تجاريا فحسب الموضوع كل مقاولة للتأمين، ويفهم من نص المادة أن المشرع لم يفرق بين التامين التبادلي والتأمين ذا الأقساط الثابتة إذ أن كلاها يكتب الصفة التجارية فالتأمين بأقساط ثابتة هو الذي تقوم به عادة شركة أموال تجارية تتعهد فيه لمؤمن له في الحدود المتفق عليها بينهما بتعويض الضرر الناتج من حوادث معينة كالحريق آو السرقة أما التامين التبادلي هو الذي يتفق فيه مجموعة من الأشخاص معرضين لأخطار مشابهة على تعويض الضرر الذي يحل بأحدهم عند وقوع الخطر من مجموع الاشتراكات التي يدفعونها سنويا والتي تشكل فيما بينهم صندوق ضمان كموظفي وزارة التعليم التي تجمعهم مهنة التعليم[1] .

1-على بن غانم، مرجع سابق، ص 69

- **مقاولة تأجير المنقولات والعقارات:** إن تأجير المنقولات والعقارات إذا تم على سبيل التكرار وأخذ شكل مقاولة تخلع عليه الصفة التجارية لأنه يرمي من خلال هذه العمليات إلى المضاربة وتحقيق الربح وأعتبر المشرع كل من يقوم بمثل هذه الأنشطة تجارا ومن ثم ألقي على عاتقهم التزامات التاجر حماية لكل من يتعامل معهم .
- **مقاولة البناء و الحفر وتمهيد الأرض:** نصت الفقرة 5 من المادة 2 من القانون التجاري الجزائري أن كل مقاولة تقوم بأعمال البناء الحفر أو تمهيد الأرض تعد أعمالا تجارية، فهي تشمل ترميم المباني، رصف الطرق، إقامة الجسور، إنشاء الأنفاق وغيرها، وعلى هذا الأساس يشترط لإعتبارها عملا تجاريا أن يكون قد تعهد بتوريد الأشياء اللازمة للبناء.

كذلك لابد أن يتم على وجه الإحتراف فإذا قام المتعهد بعملية عارضة خاصة بإنشاء المباني فإن عمله لا يعتبر تجاريا.

- **مقاولات تداول المنتجات والخدمات :** نجد في هذه المقاولات عدة أنواع منها:

✓ مقاولات استغلال المخازن العمومية: هي المقاولات التي تستلم البضائع للإيداع بمقابل سند لأمر يطلق عليه اسم سند الخزن الملحق بوصل إيداع هذه البضائع ، ويجوز لهذه المخازن قبول أية بضاعة شريطة أن تكون مشروعة طبقا للفقرة 11 من المادة 2

✓ مقاولات استغلال النقل والإنتقال: هي المقاولات التي يقصد بها نقل البضائع والحيوانات ويقصد بالإنتقال، انتقال الإنسان بوسائل النقل المختلفة، فيوجد النقل البري، النهري، الجوي، البحري ويكون داخليا أو خارجيا (وطنيا) إذن يعد النقل عملا تجاريا متى تم[1]

1-عمار عمورة، مرجع سابق، ص 73-74

على سبيل المقاولة بصرف النظر عن الشخص القائم به سواء كان فردا أو شركة تابعة للقطاع العام أو الخاص.

- **مقاولات لتداول الإنتاج الفكري:** نجد فيها:

✓ مقاولات الملاهي العمومية : واعتبرتها الفقرة 9 من نفس المادة السابقة على أنها من المقاولات التجارية هذا ويقصد بها المقاولات الخاصة بتسلية الجمهور مقابل اجر كالسينما ، الغناء ، المسرح ، ولا تكتسب صفة التجارة إلا إذا تمسكت بمباشرة عملها على شكل مقاولة مع تحقيق الربح و أن تضارب على عمل الغير.

✓ مقاولات الإنتاج الفكري (النشر): تتميز في كونها تختص بها دار النشر ويتمثل عملها في شراء حق التأليف من المؤلف قصد بيعه وتحقيق الربح وما المقاول إلا وسيط بين المؤلف و بين الجمهور فهي تكون على أساس المضاربة سعيا لتحقيق الربح.[1]

- **مقاولات بيع السلع الجديدة بالمزاد العلني بالجملة أو الأشياء المستعملة بالتجزئة:**

نصت المادة 2 فقرة 12 على أنه يعتبر عملا تجاريا بحسب موضوعه كل مقاولة لبيع السلع الجديدة بالمزاد العلني، ويقصد بمقاولة البيع للأمكنة أو المحلات المعدة لبيع المنقولات أو البضائع المملوكة للغير بطريق المناداة العلنية والتي تعمل على بيع الأموال المنقولة بجملة إذا كانت جديدة أو بالتجزئة إذا كانت مستعملة لمن يقدم أعلى[2] ثمن، ويتلقى الوسيط أجر يكون في العادة نسبة مئوية من ثمن البيع على أن يكون البيع إراديا فلا يعتبر البيع بالمزاد العلني للأموال المحجوزة عليها بناء على طلب أحد الدائنين أن

1-عمار عمورة، مرجع سابق، ص 74

2-نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، سنة 2013، ص 55.

بيع دائرة الجمارك للأموال المتروكة أو المصادرة إلا ما صدر على وجه المقاولة فضلا عن توافر المضاربة في عمله.[1]

يتضح من استقراء أحكام المادة 2 من القانون التجاري الجزائري أن الأعمال التجارية بحسب موضوعها تحوي طائفتين من الأعمال، و قد جاءت على سبيل المثال: أعمال تجارية منفردة و التي يعتبرها المشرع تجارية بغض النظر عن صفة القائم بها بحيث تعد تجارية حتى ولو باشرها الشخص مرة واحدة، وأعمال تجارية على شكل المقاولة أو منشآت تجارية فهاته تعرض خدماتها بصفة مستمرة للجمهور، ولذلك تستلزم تنظيما معينا بهدف ممارسة مهنة معينة.

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث أن نعرف المقاولة من الناحية الإقتصادية و الناحية القانونية لكن يطرح تساؤل: كيف يمكن لهذه المقاولات الجديدة أن تنطلق وتستمر وتنجح وتتحول لمؤسسات كبرى؟ خاصة في البلدان النامية التي تتميز أصلا بإقتصاد ضعيف وسوق محدودة؟ سنحاول الإجابة على هذا التساؤل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: ماهية المرافقة المقاولاتية

يرى الكثير من الإقتصاديين أن تطوير المقاولات وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، ولذلك أولت دول كثيرة هذه المقاولات إهتماما متزايدا وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة، ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الإستيعابية الكبيرة

1-نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، سنة 2013، ص 55.

للأيدي العاملة يقل حجم الإستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

سنحاول في هذا المبحث تناول المرافقة المقاولاتية و محاولة توضيح مفهومها وآلياتها وهذا من خلال المطالب التالية:

- ✓ التعريف بالمرافقة المقاولاتية؛
- ✓ وأشكال المرافقة المقاولاتية.

المطلب الأول: التعريف بالمرافقة المقاولاتية

تتأثر المقاولات بالمناخ الطبيعي، الإقتصادي، الإجتماعي والهياكل والبنية التحتية للدولة التي تنشط بها، وحتى مدى وجود وقرب المنشآت والإدارات العمومية من المركز الإجتماعي للمقاولة لأن كل هذه العوامل تساعد على نجاح المقاولة الذي هو الهدف المرغوب.

يعتبر مفهوم المرافقة من أهم الآليات المبتكرة لترقية المقاولات، وتنبع أهمية هيئات الدعم والمرافقة من الدور الذي تلعبه في إنجاح مسار هذه المؤسسات من خلال تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة، و بما أن الدول النامية تتميز بضعف هذه العوامل المساعدة، أتت فكرة مرافقة المقاولة من أجل تسهيل عملية إنشائها، تنفيذها وتطورها، من خلال هذا المطلب سنتكلم عن مفهوم المرافقة المقاولاتية في الفرع الأول، ثم عن أهمية وأهداف المرافقة المقاولاتية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم المرافقة المقاولاتية

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة في حاجة إلى مرافقة خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها، تتمثل أهمها في ما يلي:

-التعقد الفني: لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشائه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية العالية، فالمرافقة تهدف إلى ما يسمى بتقوية "رأس مال الكفاءات" لمنشئ المؤسسة، عن طريق تحويل المعارف، التكوين الفردي والجماعي... الخ.[1]

-تعقد المحيط الخارجي: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات، وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الإستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل، وتأتي المرافقة في هذا الإطار بأدوات وطرق علمية تهدف إلى ضبط هذا التعقيد وتوضيح الخيارات الممكنة للمقاول(عن طريق دراسة السوق، نصائح إستراتيجية،...).[2]

-التعقد الإداري: غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها، وهو يمثل ثقل كبير على المقاولين، مما ينتج عن ذلك تأخير كبير في إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة وانطلاق النشاط، وهو ما قد يؤدي أحيانا إلى التخلي عن انجاز المشاريع.

1-sylvie sammut, l'accompagnement de la petite entreprise en création; entre autonomie, improvisation et créativité, les éditions de l'ADREG, (http://www.editions-adreg.net),p14.

2-DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, L'appui a la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002, p47-48.

-هشاشة وضعف المؤسسات حديثة النشأة: هناك مجموعة من المشاكل الفنية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة عامة، خاصة في مراحل نشأتها الأولى، والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها، وسوف نركز هنا على أهم هذه المشاكل، المتمثلة في: معدلات الإفلاس العالية للمؤسسات، الضعف المالي، والضعف القانوني.[1]

كل هذه التعقيدات المذكورة شجعت ظهور ما يسمى بهيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة، التي تهدف بالأساس إلى القضاء على هذه التعقيدات، وحل المشاكل الأخرى التي قد تواجهها المؤسسات الصغيرة مثل مشكل الحصول على التمويل.

وانطلاقا من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها، يمكن إيجاد عدة تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال، نذكر فيما يلي البعض منها:

-المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به؛[2]

-تعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة؛[3]

-و المرافقة هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص

1-sylvie sammut, op-cit, p14.

2-هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012 ، ص67

3-عبد السلام أبو قحف، وآخرون، حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2001، ص10.

المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للإستمرار.[1]

المقصود باستقلالية المنشئ لا يعني استقلالية المشروع الصغير، وإنما حصول المقاول من هذه الهيئات على ما يكفي من المعارف من أجل اتخاذ قرارات مستقلة في إدارة المشروع، فهدف الإستقلالية هو إعطاء الثقة للمقاول الصغير في اتخاذ قرارات إستراتيجية داخليا لا خارجيا، وتنفيذ المهام والعمليات بكل استقلالية وتحمل نتائجها مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة تعمل على تحقيق هذه الأشياء في إطار العلاقة (مقاول–هيئة مرافقة)، حيث يأخذ المشروع الصغير استقلاليته تدريجيا، إلى أن يصبح تحت السلطة الكلية للمقاول بعد نهاية فترة المرافقة.

ومنه فإن المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الإستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة للمؤسسات الجديدة.

يقوم نشاط هيئات الدعم والمرافقة على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المقاولات من الهيئات القانونية، المنظمات الإستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة...وغيرها.

تعتبر المرافقة المقاولاتية مهنة قائمة بذاتها تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا، وهي تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتية.[2]

1-Catherine leger-jarniou, quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition, communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre 2005.

2-Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE D'ACCOMPAGNEMENT A LA CREATION D'ENTREPRISE, Colloque « Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat », centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier– 26 mai 2005 –P2.

وإجمالا فالمرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبر.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المرافقة المقاولاتية

لقد تطورت أهمية المقاولة تاريخيا حيث يميّز Audretsch بين ثلاث مراحل تاريخية للمقاولة توافق المرحلة الأولى فترة اقتصاد رأس المال، المميزة للفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والمرتكزة على أولوية الإستثمار في رأس المال المادي والتنظيم القائم على المؤسسة الكبيرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية[1]، في حين توافق المرحلة الثانية - مرحلة اقتصاد المعرفة - بدايات ظهور نظرية النمو الداخلي بعد أعمال Romer (1986) وLucas (1988)، وكانت التوقعات خلالها تشير إلى استمرار الدور الهامشي للمقاولة على اعتبار عدم قدرتها على القيام بالإستثمارات الضرورية لإستخدام المعرفة التي يقوم عليها هذا الإقتصاد فضلا عن إنتاج المعرفة، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الإقتصاد المقاولاتي، والتي تتميز بأهمية المؤسسات صغيرة الحجم على صعيد الإنتاج ،التشغيل والإبداع. وهي ناتجة بصفة أساسية عن عولمة الأسواق، وتظهر أهمية المقاولة من خلال الأدوار التي تلعبها على الأصعدة الإقتصادية، الإجتماعية، الهيكلية، نذكر منها[2]:

-الدور الهيكلي: تلعب المقاولة دورا هامّا في التغيّرات الهيكلية التي تشهدها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، كما تحافظ على النسيج الإقتصادي المؤسساتي وتجديده، بسبب بروز قطاعات

1-أي سياسات التنمية والنمو القائمة على التصنيع : الصناعات المصنِّعة.

2-Audretsch David, L'émergence de l'économie entrepreneuriale, Reflets et perspectives XLV, (version électronique téléchargée à partir du site Web: www.Cairn.info le 07/01/2014).

للنشاط وتراجع أهمّية قطاعات أخرى نتيجة ظروف داخلية أو خارجية[1]؛ ويشكّل إنشاء المؤسسات الاقتصادية طريقة لمرافقة هذه التغيرات.

وأرجع بعض الإقتصاديون بروز المقاولة مع التغيرات الهيكلية التي شهدتها كلّ من دول الشمال والجنوب إلى ستة فرضيات لتبرير هذه الوضعية:

– أدّى التغير التكنولوجي إلى تقليص مدى وفورات الحجم في الصناعة.

– أدّت العولمة المتزايدة إلى جعل الأسواق أكثر تذبذبا، وهذا نتيجة للمنافسة بين عدد أكبر من المؤسسات الأجنبية.

– يمكن للبنية المتغيّرة لقوة العمل، المتّصفة بالاتجاه نحو مساهمة أكبر للنساء، المهاجرين، العمال الشباب والمسنين، أن تكون مشجّعة للمؤسسات الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهذا نتيجة الاهتمام الأكبر الممنوح لمرونة العمل.

– يسهّل انتشار أذواق للمستهلكين، تبتعد عن السلع النمطية للإنتاج الواسع، وتفضل المنتجات "المشخصنة" و "الخصوصية" وجود منتجين صغار.[2]

– يسهّل فك الضبط والخوصصة دخول المؤسسات الجديدة وتلك الصغيرة إلى أسواق كانت محمية وغير قابلة للدخول من قبل.

1–مثلا شهدت الإقتصاديات المتقدمة تراجعا للنشاطات الصناعية لصالح النشاطات الخدمية، كما أدّى تحول الدول الاشتراكية السابقة إلى اقتصاد السوق إلى تغيير البنية الاقتصادية الهيكلية لهذه الدول بتراجع حصة القطاع العمومي لصالح القطاع الخاص عبر خوصصة المؤسسات العمومية من جهة وعبر إنشاء مؤسسات خاصة من جهة أخرى.

2-Audretsch David, L'émergence de l'économie entrepreneuriale, Reflets et perspectives XLV, (version électronique téléchargée à partir du site Web: www.Cairn.info le 07/01/2014).

– قلّصت الأهمية المتزايدة للإبداع في الدول ذات الأجور المرتفعة الأهمية النسبية للإنتاج الواسع، وزادت على العكس من ذلك تلك الخاصة بالنشاط المقاولاتي.[1]

–تجديد حظيرة المؤسسات الإقتصادية في إطار إقتصاد السوق: تنسحب المؤسسات غير الكفؤة من السوق لتحل محلّها مؤسسات جديدة أكثر كفاءة، تحدّد وتيرة دخول وخروج المؤسسات من السوق معدل تجديد النسيج الإقتصادي المؤسساتي لبلد ما[2]، ويرتبط هذا المعدل بشكل موجب مع معدل النمو الإقتصادي ، أيضا فمفهوم إنشاء المؤسسات يغطي في فرنسا ثلاث حالات مختلفة هي:

– الإنشاء لأول مرة.

– استرجاع المؤسسات (إنتقال الملكية) جزئيا أو كليا.

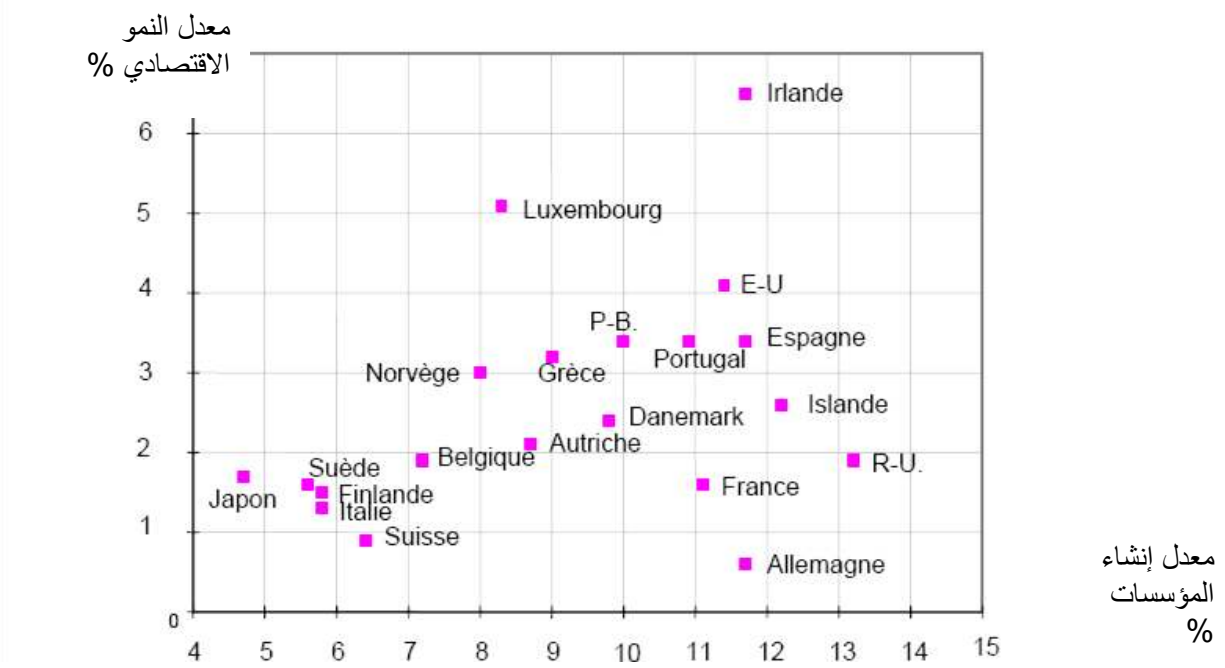
– إعادة تشغيل مؤسسة" نائمة".

–الإبداع والنمو الإقتصادي: أشارت دراسات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) إلى ارتباط موجب بين النمو الإقتصادي وإنشاء المؤسسات الإقتصادية، وهو ما يظهره الشكل التالي بالنسبة لعدد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة.[3]

1-Audretsch David, L'émergence de l'économie entrepreneuriale, Reflets et perspectives XLV, (version électronique téléchargée à partir du site Web: www.Cairn.info le 07/01/2014).

2–معظم المقاولات تكون في القطاع الخدماتي.

3 -Fayolle Alain, Entrepreneuriat apprendre à entreprendre, Dunod, Paris, 2004.p 8



شكل رقم (01): النمو الإقتصادي ومعدل إنشاء المؤسسات في بعض دول الـــ OCDE خلال الفترة 1988-1999

المصدر: OCDE, Encourager l'entreprenariat en tant que moteur de la croissance dans une économie mondialisée,(document électronique téléchargé à partir de la page Web :http//www.Oecd.org/dataoecd/4/17/31946162.pdf le 14/02/2008).

يشير كل من Acs &Audretsch إلى أن ما يطلقان عليه رأس المال المقاولاتي قد يشكل الحلقة الناقصة التي يمكنها تفسير تغيرات معدل النمو الاقتصادي (بين الدول وداخل نفس البلد).[1]

يشير نموذج دالة إنتاج المعرفة لـــ[2] Grilishes إلى انخراط المؤسسات الإقتصادية في البحث عن معارف اقتصادية جديدة (تكنولوجيا) تستخدم كمدخلات في أنشطة إنتاجية مبدعة.

1 -OCDE, Encourager l'entreprenariat en tant que moteur de la croissance dans une économie mondialisée, document électronique téléchargé à partir de la page Web :http//www.Oecd.org/dataoecd/4/17/31946162.pdf le 14/02/2008).

2- هريش غريليش ولد في 19 سبتمبر 1930 توفي سنة 1999 كان بروفيسور في جامعة هارفارد وأهم كتاباته كانت في مجال اقتصاديات المعرفة والتكنولوجيا أو اقتصاد التغيير التكنولوجي، نشر أبحاثه سنة 1957

كان من الصعب قياس مخرج الإبداع بدقة، لذا طوّر الباحثون قياسات تقريبية لمخرج الإبداع مثل: عدد الاختراعات المسجلة، إدخال منتجات جديدة للأسواق، نسبة المبيعات التي تمثلها المنتجات الجديدة، نمو الإنتاجية وأداء الصادرات. لعبت المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة دورا كبيرا في هذه المجالات عن طريق إمتصاصها للمعارف الإقتصادية التي تم إنتاجها في مخابر البحث والتطوير للمؤسسات الكبيرة ومخابر البحث العمومية (وهو ما يعرف بأثر إنسكاب المعرفة).

أشارت نتائج مشروع منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية حول النمو الإقتصادي إلى أنه خلال الفترة 1988-1999 كان لإنشاء المؤسسات الجديدة إنعكاسات إيجابية على الإنتاجية الكلية، وكان هذا التأثير أكبر في قطاع التكنولوجيات العالية.

-التنمية المحلية: يعتبر إنشاء المؤسسات الإقتصادية مفيدا للتنمية المحلّية من ناحية التشغيل، النمو وزيادة الدخول على المستوى المحلي سواء بالنسبة للأفراد أو للجماعات المحلية (الجباية المحلية). على هذا الأساس تنخرط الجماعات المحلية في مبادرات لتشجيع المقاولة على مستوى أقاليمها تتضمن جوانب المرافقة، التمويل والتنسيق بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي، أدت حركة نقل مواقع الإنتاج من الدول المتقدمة نحو الدول المنفتحة حديثا وتداعياتها في مجال[1] التشغيل واختلال توازن النسيج الإقتصادي المحلي إلى بروز سياسة للتسيير الإستراتيجي للمراكز الإقتصادية المحلية قائمة على توفير بيئة محلية مناسبة للإبداع ترتكز على المعرفة، بما يسمح للمؤسسات الجديدة المنشأة بالإستفادة من عامل المعرفة في الإنتاج والتصدير ودفع النمو الإقتصادي المحلي والقومي. تشكل حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات الآليات المحلية الأبرز لدعم المقاولة.

1-Fayolle Alain, op-cit, p 57

-التشغيل ومحاربة البطالة: يعتبر التشغيل أول مجال ظهرت من خلاله الأهمية الحديثة للمقاولة فقد أكدّت الدراسات التجريبية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أن المقاولات كانت المصدر الأساسي لمناصب العمل الجديدة إبتداءا من سنوات الثمانينات.

يتم إنشاء مناصب العمل عند إنشاء المؤسسات الإقتصادية أو عند توسيعها، كما يتم الحفاظ على مناصب للعمل عند استرجاع مؤسسات إقتصادية (قد تكون في حالة صعبة)، قد تكون مناصب العمل المنشأة مناصب للعمل بأجر (خارج صاحب المؤسسة) أو مناصب للتشغيل الذاتي (صاحب المؤسسة).

تختلف قدرة المؤسسات على إنشاء مناصب عمل حسب نوع القطاع الذي تنشط فيه، وهكذا يكون للمؤسسات التي تنشأ في القطاعات حديثة الظهور إمكانية أكبر لإنشاء مناصب للعمل من تلك التي تنشط في قطاعات بلغت مرحلة النضج (حسب نفس المنطق لمنحنى دورة حياة المنتج)، كما أن أثر المؤسسات الجديدة على إنشاء مناصب العمل قد لا يظهر مباشرة عند[1] إنشائها، وهكذا يشير Story &Vanstel إلى أن منحنى أثر دخول المؤسسات الجديدة إلى الأسواق على التشغيل يبلغ أوجه بين أربع وسبع سنوات بعد إنشائها، في حين تبقى مؤسسات أخرى على حجمها الصغير نتيجة إعتبارات ذاتية لمنشئيها أو نتيجة إعتبارات موضوعية ترتبط بعدم توفرها الموارد التي تسمح لها بالنمو.

يقوم العديد من الأفراد بإنشاء مقاولات في إطار استراتيجيات للتشغيل الذاتي، خصوصا بالنسبة للأفراد المتواجدين في وضعيات اجتماعية خاصة كالبطالين، الشباب المتخرجين من الجامعات، النساء، الأقليات المهاجرة والعرقية (في الدول المتقدمة). يمثّل إنشاء المؤسسات في هذا الإطار حوالي ثلثي مجموع إنشاءات المؤسسات في فرنسا، بالإضافة إلى توفير مناصب

1-Fayolle Alain, op cit , p 58

للشغل، يلعب إنشاء المؤسسات المصغرة دورا مميّزا في استراتيجيات مكافحة الفقر والترقية الإجتماعية.[1]

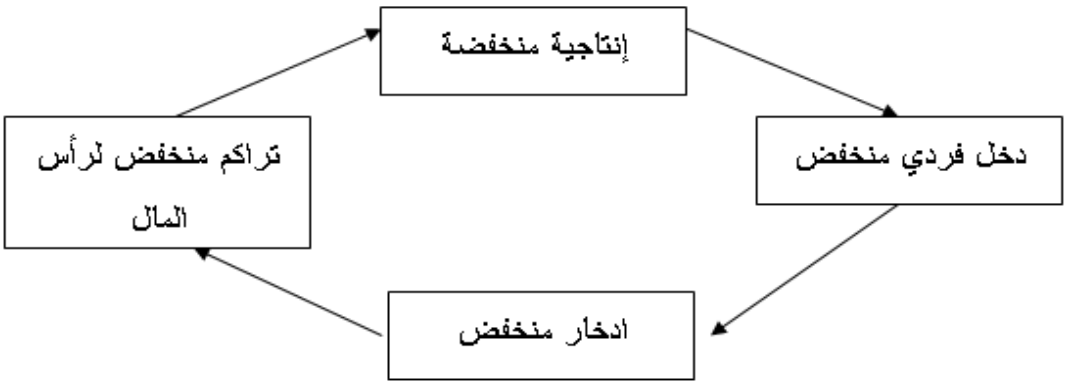
-مكافحة الفقر والترقية الإجتماعية: منذ منتصف الثمانينات ظهرت أهمّية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة Grameen Bank في بنغلاديش.[2]

تشكّل المقاولات إحدى الطرق لبناء الأصول بالنسبة للعديد من فقراء العالم (يحدّ وجود بدائل عن إنشاء مقاولة مثل وجود فرص للعمل بأجر ووجود شبكات أمان اجتماعي عمومية من اللجوء إلى المقاولة المصغرة "المعاشية" كسبيل للخروج من الفقر ما يبقى الفقراء على فقرهم هو رأسمالهم (المادي، البشري، الاجتماعي...) الضئيل، مع دخل لا يكاد يفوق معدل الكفاف، لا يمكنهم سوى ادخار القليل، وبالتالي بناء أصول قليلة، مع أصول قليلة يفتقد الفقراء إلى التجهيزات أو الأرض التي تمكّنهم من تحسين إنتاجيتهم، مع إنتاجية منخفضة يتوجب عليهم البدء بالعمل صغارا ولا يكون لديهم الوقت الكافي للتعليم وزيادة رأسمالهم البشري، قد تؤدي حاجاتهم إلى مصادر أخرى للدخل إلى تشغيل أطفالهم، وهكذا يستمر الفقر بين الأجيال على مستوى هذه الأسر، كل هذه العوامل تغذي حلقة مفرغة للفقر وتبقي دخولهم منخفضة[3]

1-Fayolle Alain, op cit , p 58

2-بنك غرامين هي منظمة للتمويل الصغير وتنمية المجتمع. بدأ البنك في بنغلاديش ويقوم بتقديم قروض صغيرة إلى الفقراء دون اشتراط ضمانات مالية. كلمة "جرامين" مشتقة من كلمة "جرام" أو "قرية"، وتعني "بنك القرية". تم تأسيسه من قبل محمد يونس في سبتمبر 1983, معظم زبائنه من النساء. تم منحه جائزة نوبل للسلام لعام 2006 .

3- Azevedo Joao Pedro, Microfinance and poor entrepreneurs, in S.Parker (Eds) : The life cycle of entrepreneurship ventures, International handbook series of



شكل رقم (02): الحلقة المفرغة للفقر

المصدر: Azevedo Joao Pedro, Microfinance and poor entrepreneurs, in S.Parker (Eds) : The life cycle of entrepreneurship ventures, International handbook series of entrepreneurship, vol3, Springer, US, 2006, pp301-334 (version électronique téléchargée à partir de la page Web :www.springerlink.com/index/wwh70 J x 605885w74.pdf . le 21/02/2014

في الحالة العامة، يتّجه الفقراء إلى المقاولة المصغرة بدافع الحاجة، خاصة في الدول النامية، لكنهم أيضا يقومون بإنشاء مؤسسات مصغرة في الدول المتقدمة لنفس السبب بشكل متزايد بسبب الصعوبات التي تجدها حكومات هذه الدول في تمويل أنظمة الأمان الإجتماعي، ومنه تظهر المقاولة المصغرة "المعاشية" كنوع من المعالجة الليبيرالية لمشكلة الفقر، إذ يرى أشد المتحمّسين لهذا الخط لمعالجة الفقر أن تستبدل النفقات "غير المنتجة" للتحويلات الاجتماعية للفقراء بدعم حكومي لإنشاء المؤسسات المصغرة من طرق هذه الفئات، في حالات أخرى تساهم المقاولة المصغرة في الترقية الإجتماعية "الفعلية" للفئات المهمّشة، فقد أشار تقرير للبنك بين الأمريكي للتنمية، حول المقاولة في الإقتصاديات الصاعدة لأمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية إلى أن ما يقارب نصف المؤسسات الحركية (التي يعرّفها التقرير بأنها تلك القادرة على زيادة عدد موظفيها بين 15 و 300 موظف خلال السنوات العشرة الأولى لنشاطها) في شرق آسيا تم

=entrepreneurship, vol3, Springer, US, 2006, pp301-334 (version électronique téléchargée à partir de la page Web :www.springerlink.com/index/wwh70 J x 605885w74.pdf . le 21/02/2014

إنشائها من طرف أفراد ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتوسّطة، في حين قدّرت النسبة بحوالي الربع في أمريكا اللاتينية، هو ما يجعل مقاولة هذه الفئات تقترب أكثر من المقاولة الكلاسيكية المبنية على الفرص.

تساعد برامج دعم المؤسسات المصغرة في توسيع الطاقات الإنتاجية للطبقات الفقيرة ودعم بنائها للأصول المادية، البشرية، الاجتماعية والمالية. في هذا المجال بالتحديد تلتقي برامج التمويل المصغر مع برامج دعم المقاولة المصغرة ضمن استراتيجيات مكافحة الفقر، ويؤدي النوع الأول من البرامج دورا هامّا في تراكم الأصول للطبقات الفقيرة عبر المؤسسات المصغرة .[1]

المطلب الثاني: أشكال المرافقة المقاولاتية

هناك عدة جهات وهيئات وأشكال لدعم المرافقة المقاولاتية، وهذا لضمان نجاحها واستمرارها ولتحقق الأهداف المرجوة منها، سنحاول في هذا المطلب التكلم عن أشكال مرافقة المقاولة وهذا من خلال فرعين الأول نتطرق فيه إلى الأطراف المؤثرة في ترقية المقاولة، والثاني نتكلم فيه عن بعض تطبيقات المرافقة المقاولاتية.

الفرع الأول: الأطراف المؤثرة في ترقية المقاولة

تعتبر المقاولة وحدة صغيرة مكونة للنسيج الإقتصادي الوطني وبالتالي هي جزء يتأثر ويؤثر في وبمحيطه لذا هناك أطراف تساهم في تطور المقاولة، يتمثّل أهم المتدخّلين في الأطراف التالية:

1-Servet Jean-Michel, Banquiers aux pieds nus : la microfinance, Odile Jacob, Paris, 2006.p 57

-السلطات العمومية: تعتبر السلطات العمومية- سواء على المستوى الوطني أو المحلي- أهم المتدخلين في مجال ترقية المقاولة، نظرا لتوافق مختلف الأدوار التي تؤديها المقاولات مع الأهداف الأساسية للسياسة الإقتصادية[1]، فإذا كان هدف السياسة الإقتصادية هو تحقيق التنمية المحلية، فالسبيل لذلك توفير الهياكل القاعدية والمساهمة المالية المباشرة بالنسبة للجماعات المحلية التي تتوفر على هامش للحركة على المستوى المحلي لجذب وتشجيع المقاولين الجدد.[2]

-مانحو الأموال العموميون: يشمل المانحون العموميون للأموال وكالات التنمية الدولية الثّنائية ومتعددة الأطراف. تصمم وتمول هذه الأخيرة برامج للمساعدة على إنشاء وتطوير مؤسسات مصغرة ومقاولات في إطار استراتيجيات مكافحة الفقر، بعض هذه الهيئات ذات تخصص جهوي[3]، وبعضها ذات تخصص أوسع جغرافيا[4].

-القطاع الخاص الربحي للتنمية: كانت الهيئات العمومية المسؤول الأول عن التنمية لكن حديثا دخل القطاع الخاص هذا المجال خاصة مع إنتشار ونجاح التمويل المصغر الذي بدأ عبر مبادرات خاصة مثل Grameen Bank في بنغلاديش و Bancosol في بوليفيا، توسعت هذه الشبكات لتصبح دولية النشاط مع فتح المؤسسات الرائدة في هذا المجال لفروع لها على مستوى الدول النّامية.من الأمثلة الشهيرة شبكة IMI التي تضم مساهمين خواص وعموميين، والتي

1-تتمثل أهم أهداف السياسة الإقتصادية الوطنية فيما يصطلح عليه بالمربع السحري لكالدور والذي يضم: - التشغيل الكامل.- استقرار الأسعار.- توازن ميزان المدفوعات.- النمو الإقتصادي. بالإضافة إلى الهدف الحديث لمكافحة الفقر

2-قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003، ص 21

3-بالنسبة لبنوك التنمية متعدّدة الأطراف التي تضم في عضويتها فقط دولا نامية، إذ تقتصر مساعداتها في الغالب على الدول الأعضاء فيها.

4-مؤسسات بريتون وودز التي تضم في عضويتها أغلب دول العالم، برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD وأغلب وكالات التنمية للدول المتقدمة سواء الخاصة بكل دولة على حدة أو متعددة الأطراف، تمثّل هذه الأخيرة المصدر الأساسي للمساعدات الدولية للتنمية الموجهة نحو الدول النامية

كانت تسيّر 19 بنكا سنة 2004 في كل من جنوب شرق أوروبا، أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا.[1]

-القطاع غير الربحي: يتشكّل أساسا من المنظمات غير الحكومية الناشطة في إطار ما يعرف بالإقتصاد الإجتماعي والتضامني، لا يتمثّل الهدف الأساسي لهذه المنظمات في تحقيق الربح، تتشكّل موارد هذه المنظمات من مساهمات أعضائها، الهبات، التوظيفات الأخلاقية (توظيفات أشخاص متعاطفين مع قضايا محاربة الإقصاء الاجتماعي، الاستثمار المسؤول إجتماعيا ...)، المنح الحكومية، يتمثّل دوره في تقديم خدمات الإستقبال، التوجيه، المرافقة والتمويل للفئات التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي الراغبة في إنشاء مؤسسات إقتصادية (بطالون، أقليات عرقية ...)، في الدول الإسلامية، تظهر في مساهمة القطاع الخيري الإسلامي المتمثل في أنظمة الزكاة والوقف في ترقية المقاولة، وهو ما يقوم به صندوق الزكاة في الجزائر الذي يقدم قروضا مصغرة لتمويل أنشطة إنتاجية صغيرة.[2]

-القطاع المالي: هناك تفاوت في اهتمام مختلف مكوّنات القطاع المالي بالمشاريع المقاولاتية المصغرة، فالقطاع البنكي قليل الإهتمام بهذه المشاريع نظرا لمخاطرها الكبيرة؛ في حين تهتم مؤسسات رأس المال المخاطر بالمشاريع المبدعة وتتخصّص ما يطلق عليها بالمؤسسات المالية البديلة في تمويل المشاريع المقاولاتية.[3]

---

1 - Schmidt Reinhard, Von Pischke J.D, les réseaux de banques pour les micro et petites entreprises : une contribution au développement du secteur financier , Techniques Financières et Développement N° 74, Mars 2004, p 18-21 (version électronique téléchargée à partir de la page Web : www.asso.Fr/portail/IMG/pdf/TFD74_article_schmidt_vonpichke.pdf le 15/11/2013

2 -Servet Jean-Michel, la microfinance et la lutte contre l'exclusion financière en France, Dans le Rapport Moral sur l'argent dans le monde, Edition 2001, Association de l'économie Financière, France, pp 5-12. (document consultable sur abonnement, version électronique disponible sur le site : www.aef.asso.Fr).

3-تتمثّل تقنية رأس المال-المخاطر في دخول المؤسسة المالية المتخصّصة في هذا النوع من العمليات المالية كمساهم في رأسمال المؤسسة الجديد المنشأة، يمثّل حجم المؤسسات المصغرة عائقا أمام استخدام هذه التقنية

الفرع الثاني: بعض تطبيقات المرافقة المقاولاتية

في هذا الفرع سنتطرق إلى المقاولة النسوية والمشاتل (حاضنات الأعمال)، كأمثلة عن تطبيق المرافقة المقاولاتية.

أولا: المقاولة النسوية

أثبتت الدراسات بأن المقاولة النسوية تحتل أهمية كبيرة في مختلف البلدان، كما أنها مختلفة عن المقاولة الرجالية، حيث غالبا ما تعتمد على نمط التسيير بالمشاركة، وضع الأهداف الإجتماعية في قائمة الأولويات، بالإضافة لتميز النساء المقاولات بأساليب التفاوض الناجح الذي يكتسبن من وراءه على علاقات دائمة وتعاون مربح لطرفي التعامل.

وفي الجزائر ورغم المشاركة الكبيرة للمرأة في مختلف مستويات التعليم، إلا أن نسبة مشاركتها في مجال الأعمال وإنشاء المؤسسات ما تزال بنسب ضئيلة، وتقل بشكل أكبر بين فئة المتخرجات الجامعيات، رغم أن هذه الأخيرة تشهد معدلات بطالة مرتفعة، بالرغم أنه وفي الآونة الأخيرة نلاحظ ارتفاعا محسوسا لنسبة المقاولة النسوية في بلادنا، إلى أن هذا لا يكفي وبعيد جدا لنقارنه بالإنجازات التي حققت في البلدان الغربية أو حتى العربية، كما أن غالبية المشاريع ضمن القطاعات غير الصناعية بل تركز أكثر على القطاع الخدمي والتجاري أو الحرف التقليدية والمهن الحرة، ونسب الإنشاء خارج هذه القطاعات تبقى ضئيلة.

تعرف المرأة المقاولة بأنها:" المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بتأسيس أو شراء أو ورثت مؤسسة، حيث تتحمل مسؤولياتها المالية، الإدارية

=تتمثّل إحدى الطرق للتغلّب على هذا المشكل في مساهمة مؤسسات رأس المال المخاطر في رأسمال مؤسسات التمويل المصغر المتخصّصة بدورها في تمويل المؤسسات المصغرة.

والإجتماعية، وهي تساهم يوميا في تسييرها الجاري، كما أنها شخص يتحمل المخاطر[1] الماليـــة لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة"، إن للمقاولة النسوية خصائص عديدة يمكن أن نبرزها في مجموعات ثلاثة:

-صفات المرأة المقاولة:

-تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث بالبيت أو مواجهة مشاكل في عملها السابق؛

-أقل خبرة في تسيير المؤسسات؛

-أقل خبرة في مجال النشاط؛

-وأقل كفاءة على المستوى المالي أو المقاولاتي.

-خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة:

-تمركز النشاط في القطاعات منخفضة النمو؛ -ليس لها شركاء؛

-أطول بقاء؛

-أقل نجاحا؛

-ومردودية ونمو متماثل.[2]

-طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة:

-تفضل الهيكل التنظيمي الأفقي؛[3]

1-Boissin Jean-pierre, du concept à la mise en œuvre des maisons de l'entrepreneuriat: bilan des sept premières structures et ouvertures des doctorants à l'entrepreneuriat, France, 2006, p.32.

2-Boissin Jean-pierre, op-cit, p.33.

3-ويقصد به تقسيم المنظمة إلى أقسام على وفق المهام التي تقوم بها المنظمة، لذلك يطلق عليه التنظيم على أساس الأقسام. ويمكن أن يأخذ التقسيم على أساس عدد العاملين، أو التقسيم على أساس وقت العمل أو التقسيم على أساس الوظيفة أو التقسيم على أساس العملية أو المعدات المستخدمة، والتقسيم على أساس

– نمط تسييري مرن؛

– تشجيع المشاركة؛

– تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير؛

– لديها قدرات تفاوضية عالية؛

– تهتم بتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى؛

– أكثر حفاظا على الموارد و توفيرا.

إن المرأة المقاولة كغيرها من المقاولين تواجه العديد من المشاكل والعوائق التي تسعى لتخطيها، من بين هذه العوائق ما يلي:

–العوائق العامة:

–غياب نموذج مقاول لتقليده؛

–نقـــص الخبرة؛[1]

–غياب الشبكات المفيدة التي تساعد في الحصول على المعلومات حول السوق أو عدم معرفة النساء المقاولات بها؛

–غياب الموارد المالية؛

–وضرورة القيام بعدة نشاطات في آن واحـــد.

–العوائـــق الخاصة بتطوير مؤسسة:

–إن أهم مشكل يواجه سيدات الأعمال، هو عدم قدرتهن على توليد النمو لمؤسساتهن، خاصة في رقم الأعمال، ويمكن أن يكون نقص التحفيز هو أحد الأسباب، نظرا لثقل الواجبات العائلية التي غالبا ما تعيقهن لمتابعة استثماراتهن، وتطوير مؤسساتهن؛

=الموقع أو المنطقة، والتقسيم على أساس المنتوج، والتقسيم على أساس الزبائن، والتقسيم على أساس السوق أو قنوات التوزيع، والتقسيم على أساس الخدمات .

1-Boissin Jean-pierre, op-cit, p.33.

–وكذلك نقص التمويل يقودهن لاستغلال فرص أعمال أقل جاذبية، وهذا يؤثر فيما بعد على النمو المستقبلي للمؤسسة، فعادة المؤسسات التي تنطلق بموارد أكبر هي التي يكون لها حظوظ أكثر في النجاح، سواء كان هذا من حيث استغلال الفرص الأحسن، أو في اختراق السوق الذي يحتاج لموارد مالية للحصول على عدد أكبر من العملاء. بالرغم من وجود مختلف هذه العوائق، إلا أن بعض النساء مالكات المؤسسات، استطعن مقاومتها، وحققن النمو لمؤسساتهن، واستطعن بذلك جذب الممولين وزيادة الإهتمام بهن، وهذا ما تفسره كثرة الدراسات والأبحاث المقامة مؤخرا حول موضوع المقاولة النسوية، وتأثيره على اقتصاديات البلدان، كما يمكننا أن نلمس الأهمية أيضا من خلال نشأة العديد من الشبكات والمنظمات الخاصة بالنساء سيدات الأعمال، وتسطير برامج خاصة وتكوينات متخصصة من أجل تحسين ورفع كفاءتهن.[1]

ثانيا: حاضنات الأعمال

تحتاج المقاولات في مختلف القطاعات التي تنتمي إليها إلى ظروف مواتية للعمل وإلى أنشطة وآليات تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها، إذ تعجز هذه الشركات على مواجهة ظروف بيئتها سواء فيما يتعلق بالموارد والبنى الإرتكازية أو التعامل مع الأسواق المحلية والدولية، وإذا كان الأمر كذلك للمشروعات القائمة، فالحال سيغدو أكثر صعوبة أمم الجديدة منها.

استوجب ذلك احتضان تلك الشركات وتوفير أسس إنشائها واستمرارها من خلال هيئات وجهات توفر كافة أشكال المساعدات، بدءاً بدراسات الجدوى ومصادر التمويل مرورا بالإستثمارات الصناعية والتسويقية وصولا إلى خدمات التسويق والتصدير.

1- Boissin,, Op-cit, p.33

عند استطلاع ماهية حاضنات الأعمال ومعرفة مفهومها وحدودها وجد تباين واضح بين الآراء، لكن هذا التباين لم يصل إلى حد التقاطع، فالبعض يعدّها معهداً لإعداد الشركات، وهي منظومة عمل متكاملة يحتضنها المعهد بمؤسساته البحثية التطبيقية بمشاركة عدد من الجهات سواء المحولة والمانحة للمواقع والمختبرات والمسؤولة عن إنشاء الحاضنة وتشغيلها، ويتم الإنتساب أو إشغال الحاضنة بمجموعة من الراغبين في بدء مشروعات خاصة بهم خلال فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات في حين يعدّها البعض حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة الإستشارية التي يتم توفيرها خلال فترة أو فترات زمنية حتى يتم تأهيل المنشأ ذات[1] العلاقة لبدء القيام بالإنتاج والعمل الفعلي تتلخص أهمية حاضنات الأعمال من الأدوار الإستراتيجية المتوقعة لها والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

-تشجيع مستثمرين غير تقليديين ومغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر Venture Capital؛

-توفير فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية ومساعدتهم على البدء على نحوٍ صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بداية حياتهم ولعل أبرزها البيروقراطية الحكومية التي تنعكس في (القروض، الضمانات، آليات تأسيس وإجازة المشاريع، التسجيل الضريبي، إنشاء منافذ التسويق وغيرها)؛

-إيجاد منافذ تسويق ملائمة ولا ضير في التعامل مع الشركات الكبيرة التي ستدعم مشاريع الحاضنة في بادئ الأمر؛

-توفير فرصة ذهبية للباحثين والممارسين لاستثمار البحوث التطبيقية والتجريبية والانتقال بالجهود العلمية من أروقة المختبرات إلى الميدان التجاري والأسواق؛

1-نشرة الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة، (1999)، نشرة تعريفية، القاهرة، أكتوبر.

-وتشجيع عمليات نقل التقنيات المتطورة وتوطينها وتعزيز استخدامها محلياً وبالأخص تقنيات الجيل الأول غير المعقدة والتي لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة.[1]

وتسعى حاضنات الأعمال إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على مستويين:

-على مستوى المشروع: كتخفيض تكاليف إقامة المشروعات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في المراحل الأولى لإنشائها، واختصار الفترة الزمنية اللازمة لتطويرها، وتقديم الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والإدارية والمالية والقانونية التي تعترض نجاحها وبالتالي زيادة نجاحها.

-على مستوى المجتمع: مثل تنمية الإقتصاد المحلي بزيادة عدد المشروعات، وزيادة فرص العمل، وزيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي وتشجيع الفئات التي لا تملك الخبرات الكافية لإقامة المشروعات الصغيرة، ونشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة لديه، وتوجيه رجال الأعمال نحو المشروعات عالية التكنولوجيا، وتدعيم الجهود التعاونية بين قطاع الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي والهيئات الحكومية والغرفة التجارية للنهوض بالمجتمع المحلي، وتسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.

تأخذ حاضنات المشروعات عدة أنواع منها حاضنات المكان، حيث تقدم المكان، والحاضنات المتخصصة حسب نوع الأعمال(أعمال عامة، تكنولوجيا، إعداد كوادر بشرية... الخ)، وحاضنات تهدف إلى تحقيق الربح تشارك في ملكية المشروعات ولا تتلقى الدعم من الجهات الحكومية أو المحلية، وأخرى لا تهدف إلى الربح، وحاضنات عامة تقيمها الجهات الحكومية أو الإدارة المحلية أو جمعيات رجال الأعمال أو الغرف التجارية وتقدم لها كل الدعم لارتباط أهدافها بالإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، وهناك الحاضنات الأكاديمية التي

1-Gonzalez, Marisela & Lucea, Rafael, (2001), The Evolution of Business Incubation, Working Paper, March.

لا تهدف إلى تحقيق الربح وتكون تابعة للجامعات ومراكز البحوث وتهدف إلى ربط الجامعات بالمجتمع المحلي من خلال الدراسات والإبتكارات والبحوث وبالتالي فهي حاضنات تقدم[1] الخدمات والإستشارات للمشروعات، وهناك أيضاً حاضنات المشروعات التي تعمل في نفس النشاط في حاضنات المشروعات التي تعمل في عدة مجالات، وهناك حاضنات لمشروعات المعوقين ومشروعات المرأة.

هناك مجموعة من العوامل التي إذا ما توفرت أدت إلى تحقيق أهداف الحاضنات مثل تحديد الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الحاضنة، هل هو اجتماعي كخلق فرص العمل أم هو تحقيق الربح، وتحديد نوعية المشروعات التي يمكن استضافتها، وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها في الحاضنة والخدمات الخارجية التي يمكن الحصول عليها من مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية، وتوفير مصادر التمويل للمشروع الجديد، وإقامة بيئة مناسبة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة. وعموماً يمكن القول أن عناصر نجاح الحاضنة تتوقف على قدرات صاحب المشروع والخبرات المتميزة في الإدارة، ومدى دعم مجتمع الأعمال الذي تعمل به وحسن اختيار المشروعات والدعم المالي وتوفر الخدمات المساعدة, والتقييم المستمر لأداء الحاضنة.[2]

نستنتج من هذا المبحث أن المقاولة تحتاج إلى دعم حتى تنطلق في العمل خاصة في الدول النامية ذات الإقتصاديات الهشة، الأسواق المحدودة والدخل المحدود للأفراد، لذا هذه الدول تقوم

1-عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال آلية لدعم وتنمية ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس2010.

2-عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، سنة 2002، ص 87-86

بمرافقة هذه المشروعات حتى تستطيع الوقوف على قدميها، إما بتوفير التمويل أو النصح أو تقديم دورات تكوينية في بعض المجالات.

المبحث الثالث: آليات المرافقة المقاولاتية

تعتبر هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، فلقد أوضحت التجارب العالمية مدى قدرة هيئات دعم المقاولاتية على تشجيع التنمية الإقتصادية من خلال مساهمتها دعم حركة إنشاء المؤسسات الإقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة.

سنحاول في هذا المبحث توضيح آليات المرافقة المقاولاتية وهذا من خلال المطلبين التاليين:

- ✓ الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة المقاولاتية؛
- ✓ ومراحل المرافقة المقاولاتية.

المطلب الأول: الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة المقاولاتية

ارتكزت عمليات دعم ومرافقة المقاولات على ثلاثة محاور أساسية:

-الدعم المالي: لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.

-تطوير شبكات النصح والتكوين: في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة...وغيرها.

-الدعم اللوجيستيكي: توفير مقر لنشاط المقاولة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة وتقوم بهذه العمليات من خلال الإنفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة، سنتكلم عنها في فروع هذا المبحث.

الفرع الأول: الإستقبال

عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بالإستقبال ويختلف شكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول(حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...).

وبالتالي خدمة الإستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الإستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.[1]

فعملية الإستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى

1-جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 4، سنة 2006، ص 185.

تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

الفرع الثاني: تنفيذ المشروع

عندما يقرر المقاول إنشاء مؤسسة يعتمد على رصيده من المعارف والمهارات التي تلقاها خلال التكوين، تجربة أو مهارة، وبالتالي يستخلص فكرة، وعندما يجدها ينبغي عليه التأكد من ترابط مشروعه بمؤهلاته، ومعرفة الصعوبات التي تواجهه والمحفزات التي تدفعه نحو المقاولة. وعندما يصبح المقاول متأكد من اختياره وستعمل الجهة المرافقة على مساعدته من التأكد من إمكانية تنفيذ هذا المشروع من خلال:

– تحديد الإختيارات الرئيسية للمشروع من خلال دراسة السوق (العرض والطلب، إمكانية إنجازه تجاريا)؛

–الإختيارات التقنية التي تتمثل في الموارد البشرية، الدراسة المالية (الإحتياجات، الموارد اللازمة، المردودية، ... إلخ)؛ [1]

–إختيار الصيغة القانونية تكون إما شركة أموال أو أشخاص، أو فتحها باسمه كشخص طبيعي؛

–القيام بدراسة تقنية–إقتصادية التي يمكن إعدادها من طرف الجهة المرافقة أو على الأقل تساعد المقاول على إعدادها؛

–وتقديم ملف المشروع من أجل التمويل، الذي يجب أن يكون كاملا ومختصرا ودقيقا وواضحا ومقنعا.

1–جواد نبيل، مرجع سابق، ص 186.

عند موافقة الجهة المرافقة على المشروع تبدأ مرحلة إنجاز المشروع، حيث يقوم المقاول بجمع الأموال الضرورية للتمويل .تهيئة المحلات، إقتناء التجهيزات و وضعها توظيف المستخدمين.

عندما يقوم المقاول بالشروع في ممارسة نشاطه سيقوم بـــ:

-التسجيل في السجل التجاري والإعلان عن الوجود لدى الضرائب؛

-اكتشاف والتعود على عالم المقاولة ومحيطها؛

-والعمل بالوسائل والإجراءات التي ستسمح للمقاول بمراقبة الفعالية التجارية والإدارية لمشروعه.

كما ينبغي على المقاول ما يلي:

-إعداد قوائم مالية تبين وضعية نشاطاته التجارية ومشروعه؛[1]

-مراقبة تطور نشاط المقاولة من خلال معاينة بعض مبادئ التسيير؛

-وتعلم كيفية التصرف بسرعة في حالة وجود صعوبات.

وفي مختلف خطوات تنفيذ المشروع تقوم الهيئة المرافقة بنصح و إرشاد المقاول و أحيانا تنظم دورات تكوينية وندوات وورشات في مجالات مختلفة للمقاولين حتى يتمكنوا من تنفيذ وتسيير مشروعهم بأحسن الطرق الممكنة.

المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية

في هذا المطلب سنتناول مختلف مراحل المقاولة و ما تنطوي عليها من خطوات وتسهيلات التي تقدمها الهيئة المرافقة، وهذا من خلال الفروع التالية:

1-جواد نبيل، مرجع سابق، ص 187.

الفرع الأول: قبل البداية في تنفيذ المشروع

إن هيئة المرافقة مكلفة بمجموعة من الصلاحيات والتي تقع على عاتقها من أجل الإضطلاع بمهمتها على أحسن وجه، وهذه الصلاحيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

-التوجيه والتشجيع من خلال الإستقبال الجيد للمقاول و مناقشة الفكرة معه ومحاولة إثرائها معه وتحسينها، وتشجيع المقاول بتوجيهي نحو أحسن طريقة لتنفيذ مشروعه؛

-دراسة المشروع من خلال جمع معلومات حول السوق و المنافسة وأذواق المستهلكين و ما مدى توفر المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، و إذا ما كان على المقاول أن يستردها أو إذا كان بإمكانه شراؤها محليا، أيضا عليه تحديد تكلفة المشروع و كم يحتاج من تمويل؛[1]

-والإعلام والتكوين المجاني إذ على الهيئة المرافقة أن توفر دورات تكوينية وورشات من أجل تحسين الرصيد المعلوماتي لدى المقاول وتجديده خاصة في مجال إستعمال التكنولوجيا من أجل تحسين الإنتاج، وأيضا إعطائه بعض مبادئ التسيير الإقتصادي من الناحية المالية والبشرية.[2]

الفرع الثاني: بعد انطلاق في تنفيذ المشروع

لا تتوقف مهمة الهيئة المرافقة عند مساعدة المقاول المبتدئ في بلورة فكرته فقط بل تتعدى ذلك، إذ لهذه الهيئات مهام أخرى عند الإنطلاق الفعلي في تنفيذ المشروع، إذ عملية مرافقة المشروع تكون على مراحل عدة حتى يستطيع هذا المشروع الجديد البدء في العمل والإستمرار، نذكر من بين هذه المهام أهمها وهي:

1-جواد نبيل، مرجع سابق، ص 187-188

2-جواد نبيل، مرجع سابق، ص 188.

-التشجيع والرقابة حيث تشجع المقاول على البدء في تنفيذ المشروع من خلال دراسة ملفه و نصحه حول التحسينات الممكن القيام بها على مشروعه، ومراقبة مدى التزامه بشروط هيئة المرافقة حتى يحصل على التمويل[1]؛

-المتابعة والتقييم لكل مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة لمعرفة المشاكل التي تواجه المقاولة ومحاولة معالجتها، كما يمكن حتى التنبؤ بمشكلة و تساعد الهيئة المرافقة المقاول على تجاوزها؛

-وضمان المخاطر إذ لكل هيئة صندوق خاص بالتأمين حتى يتم التحيط من مختلف المخاطر التي يمكن أن تواجه المقاولة.[2]

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

*إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن: تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع، وصف السلعة أو الخدمة، السوق، رقم الأعمال، الوسائل التجارية، وسائل الإنتاج؛

* الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الإحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافةTVA ، عتبة المردودية؛

*البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات،...)؛

*القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية؛

*والمرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

1-مثلا عليه التسجيل في صندوق خاص بضمان القروض المصغرة لدى هيئة مخصصة لذلك، والتسجيل في السجل التجاري وغير ذلك من الإجراءات القانونية الواجب الإلتزام بها.

2-جمال بوكروشة، **أثر آليات الدعم على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بالقبة-**، مذكرة ماستر، جامعة سعـد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر 2013/2012.، ص 33

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية(الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

وهناك اختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود 10 ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدني ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة[1].

الفرع الثالث: بعد الإنتهاء من تنفيذ المشروع

تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية إسترجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الإتصال؛
- الرؤية الإستراتيجية؛
- وأسئلة مختلقة: العقود، المناقصات...إلخ.

1-جمال بوكروشة، مرجع سابق، ص 34

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات،...إلخ. [1]

لكن في الواقع من الصعب توفير كل هذه الكفاءات في بعض هيئات المرافقة، بالإضافة إلى ذلك من الصعب إيجاد أشخاص يمتلكون معارف عميقة في كل هذه المجالات، وبالتالي فالمطلوب توفر المرافقين على المعارف الأساسية وبعض الخبرة الميدانية إن أمكن، للوصول في النهاية إلى الإجابة على انشغالات أصاب المشاريع..

نصل في النهاية إلى أنه حتى هذه الهيئات تعاني من مشكل كبير وهو صعوبة الحصول على الكفاءات اللازمة لمرافقة المشاريع، مما يؤدي إلى صعوبة تطوير الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات.

بعد التعرض إلى أهم الخدمات التي تقدمها مختلف هيئات الدعم والمرافقة في إنشاء المؤسسات، بقي المشكل المطروح هو كيفية الحكم على أداء هذه الهيئات، وفي هذا الإطار اتفق المتخصصين في هذا المجال على جملة من العناصر التي تميز المرافقة الجيدة، تتمثل هذه العناصر فيما يلي:

-المرافقة تستلزم الارتباط (فرد-مشروع): وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط

1-جمال بوكروشة، مرجع سابق، ص 35.

في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح بتأمين المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.[1]

-المرافقة ترتكز على الشخص: على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد.

المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهلاك الاستثمارات ...وغيرها.

-المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل: منذ الإستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحصح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الاقتصاد التضامني ومنظمات التمويل الرأسمالي.[2]

1-Philippe ALBERT, Michel BERNASCONI, Lynda GAYNOR, LES INCUBATEURS : EMERGENCE D'UNE NOUVELLE INDUSTRIE, COMPARAISON DES ACTEURS ET DE LEURS STRATEGIES : France ~ Allemagne ~ Royaume Uni ~ Etats-Unis, étude présente au (Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie), france, Avril 2002,p8-9.

2 - Philippe ALBERT, Michel BERNASCONI, Lynda GAYNOR, Op Cit ,p10 .

خلاصة

تعبّر المقاولة عن المسار الحركي لإنشاء وتطوّر النسيج الإقتصادي، وهي مؤسسات تستجيب لمجموعة من الحقائق الإقتصادية تختلف حسب موقع كل بلد على خارطة التنمية الإقتصادية.

تحظى المقاولة بأهمّية كبيرة في سياق مرحلة الاقتصاد المقاولاتي بالنّظر إلى أدائها لعدة أدوار إقتصادية واجتماعية، تتراوح بين مكافحة الفقر وضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ، وصولا إلى الإبداع والنمو والتشغيل في حالة المقاولة المصغرة الإبداعية أو الحركية والمدفوعة باستغلال الفرص التي يمنحها تحرير العديد من الإقتصاديات.

لقد ترجمت هذه الأهمية للمقاولة بتصميم عدة سياسات وبرامج لترقيتها، عبّأت كلاّ من السلطات العمومية المحلية والوطنية لتحقيقها، شركاء التنمية الدولية والقطاع غير الربحي إضافة إلى القطاعين الماليين الكلاسيكي والبديل، بهدف تمكين المؤسسات المصغرة من تجاوز القيود التي تواجهها في مجالي العرض والطلب.

لذا قامت مختلف الحكومات بتوفير هيئات المرافقة من أجل مساعدة كل من يريد البدء بعمله الخاص و توجيهه في الطريق الصحيح، وهذا من حلال مجموعة من الخدمات تقدمها هذه الهيئات من إستقبال و مساعدة المقاول في إنشاء مؤسسته ثم متابعته حتى يطورها.

الفصل الثاني

فعالية المرافقة في تنشيط الإستثمار

الفصل الثاني: فعالية المرافقة في تنشيط الإستثمار

تمهيد:

تتجلى الأهمية الإقتصادية للإستثمار وعلاقته بالمتغيرات الإقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الإقتصادي وتطوره حركيا، ولاسيما وأنه وثيق الإرتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة بمتغيرات الإدخار والدخل والإستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو، والتنمية الإقتصادية وغيرها من المتغيرات الإقتصادية.

وكما ذكرنا في الفصل السابق إن الدخول في عالم الأعمال والإستثمار محفوف بمخاطر عدة خاصة بالنسبة للمؤسسات الجديدة، لذا جاءت فكرة المرافقة لمساعدة هذه المقاولات على بدء نشاطها والإستمرار فيه، وهذا خدمة للإقتصاد الوطني حيث أن إنشاء مقاولة يخلق مناصب عمل وتزيد من الدخل الوطني والإستهلاك، وبزياد الإستهلاك سيزيد الإنتاج وبالتالي ستفتح مناصب عمل جديدة وهكذا دواليك أي حلقة مغلقة تتكرر كلما نشأ استثمار جديد.

وبالتالي نستنتج أن أهمية المرافقة ترتبط بأهمية الإستثمار في النمو الإقتصادي، ولتوضيح مدى فعالية المرافقة في تنشيط الإستثمار سنقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ماهية الإستثمار؛
- نظريات الإستثمار في الفكر الإقتصادي؛
- وأثر المرافقة المقاولاتية على الإستثمار.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار

أصبح موضوع الإستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الإقتصادية والمالية، فتظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصا للبلدان النامية التي عليها الإهتمام أكثر علميا وعمليا بموضوعات ومجالات وأدوات الإستثمار وتحسين من كفاءة هذه الإستثمارات بقصد تعظيم العوائد المحققة واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للإقتصاد الوطني.

ومنه ارتأينا تقسيم هذا المبحث الذي نسعى فيه للتعريف بالإستثمار إلى مطلبين كما يلي:

- ✓ التعريف بالإستثمار؛
- ✓ ومخاطر الإستثمار.

المطلب الأول:التعريف بالإستثمار

يعتبر الإستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور الإقتصاد بلد معين، كما يسمح بمواكبة العصر وما جاء معه من تطور تكنولوجي، وبإعتبار الإستثمارات الآلية الفعالة في تقدم الإقتصاد تسهر الدولة على تنشيطها وتوسيعها حسب أهدافها ومهامها وذلك بمنح التسهيلات اللازمة لذلك عن طريق الإعانات المالية والقروض المختلفة ومرافقة.

لكن قبل الخوض في كل هذا سنحاول في هذا المطلب أولا تعريف الإستثمار وهذا في الفرع الأول من هذا المطلب، وأنواع الإستثمار في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار

تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالإستثمار لدى المفكرين والمنظرين الإقتصاديين، يمكن أن نذكر منها ما يلي:

-الإستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للإدخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل؛[1]

-يمكن تعريف الإستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل الوطني، والمسمى بالإدخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الإستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر؛

-يتكون الإستثمار من وجهة نظر الإقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة المخصصة للإستخدام في تحقيق مزيد من الإنتاج وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج الوطني من السلع والخدمات في فترة لاحقة؛

-أو هو ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لم يستخدم في الإستهلاك الجاري لسنة معينة وإنما استخدم في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأس مالية لزيادة قدرة البلد المعني على إنتاج السلع والخدمات؛[2]

-الإستثمار هو توظيف الأموال المتاحة[3] في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد منها؛

-استخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات أو طاقات إنتاجية جديدة اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها؛

1-عبير فرحات علي، إدارة أزمة الإستثمار في ضوء التكتلات الإقتصادية، كلية التجارة جامعة عين شمس، سنة 2007، ص 25

2-عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، سنة 1999، ص 55

3-الأموال المتاحة المتمثلة في الأموال التي تتوفر من المصادر المختلفة كالإدخار وإصدار أوراق مالية والإقتراض.

-الإستثمار أحد مكونات الطلب الفعال[1] ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد؛[2]

-حسب الإقتصادي بيار درنى Pierre Derna الإستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على أرباح؛

-حسب بيار ماس Pierre Masse الإستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصلة من هذه الأموال؛

-وحسب كينز الإستثمار هو إرتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو التداول، فالإستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة إستهلاكية حاضرة وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل.[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإستثمار هو عملية استخدام أموال للحصول على أصول بدل إنفاقها على إشباع رغبة حالية من أجل تحقيق عائد مستقبلي من هذه الأموال ومضاعفة الدخل، ويمكن القول أنه ممتلكات منقولة أو غير منقولة، ملموسة أو غير ملموسة مقتناة أو منتجة لغرض البيع أو التحويل حيث تستخدمها المؤسسة في استعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج.

تتجلى أهمية الإستثمار في أنه يعد العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الإقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى. أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز

1-الطلب الفعال هو الرغبة بالشراء المعزز بقدرة شرائية و يرتبط الطلب الفعال بفترة زمنية.

2-عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، مرجع سابق، ص 56-57.

3- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن، 1997، ص 22-24.

والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالإستثمار. وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الإقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الإقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى، كما أن الإستثمار يوفر مناصب عمل جديدة ويساعد في محاربة البطالة[1].

الفرع الثاني: أنواع الإستثمار

تتعدد أنواع الإستثمارات بإختلاف النظرة إليها من حيث طبيعتها أو من حيث القائم عليها أو من حيث تعدد أنواع الأنشطة الإستثمارية، وفيما يلي نذكر بعض أنواع الإستثمار:

أولا: حسب طبيعة الإستثمار

الإستثمار هو إستخدام الأموال للحصول على أصول مادية ملموسة كالمباني، العقارات، الآلات وغيرها، هذا النوع من الإستثمار هو ما يمكن تسميته بالإستثمار المادي. هناك جانب آخر للإستثمار وهو ما يطلق عليه بالإستثمار المالي مثل الأوراق المالية كالأسهم و السندات.[2]

ثانيا: حسب القائم بالإستثمار

قد ينظر إلى الإستثمار من زاوية أخرى، وهي التي تقوم على أساس التفرقة بين ما يقوم به الأشخاص الطبيعيين، وما تقوم به الشركات أو المؤسسات كشخصيات إعتبارية، ولذلك فالتقسيم هذا يشمل[3]:

1-joël jalladeau, introduction à la macroéconomie, de boeck université, 2eédition, paris France, 2009, p55

2- طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص24.

3-يفرق القانون التجاري الجزائري في نص مواده بين الأشخاص الطبيعيين والشركات التي تمارس تجارة.

- إستثمار شخصي (فردي أو جماعي): وهو ما يقوم به شخص أو أشخاص طبيعيين، بحيث يمكن استخدام ما هو متاح من موارد أو أموال في القيام بإستثمارات مالية كشراء الأسهم أو السندات أو القيام بعمل إستثمارات مادية.
- استثمار مؤسسي: وهو ذلك الإستثمار الذي تقوم به المؤسسة (شركة) ويكمن الإختلاف في الجهة التي تقوم بالإستثمار، في الأول يقوم به أشخاص طبيعيين والثاني يقوم به شخص معنوي.

ثالثا: تعدد الإستثمارات التقسيم هنا يشمل:

- الإستثمار الفردي: وهو القيام بعمل إستثمار واحد فقط، كأن يقوم الشخص (طبيعي أو إعتباري) بشراء أصل مادي ولو كرر العملية[1] .
- الإستثمار المتعدد (المحفظة): والمحفظة تعريفا هي تلك التي تشمل أكثر من أصل ذو طبيعة مختلفة ، تمييزا لها عن الإستثمار الفردي السابق الإشارة إليه، والمحفظة قد تضم عددا مختلفا من الإستثمارات المالية أو المادية في نفس الوقت، مثل المستثمر الذي يقوم بشراء عدد من الأوراق المالية لشركات مختلفة يكون بذلك قد كون محفظة أوراق مالية. والخلاصة هنا أن الإستثمار قد يكون فرديا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، ويكون متعددا حتى ولو ضم استثماريين فقط ولكنهما ليسا من نفس النوع.

رابعا: الإستثمار الخاص والإستثمار العام

فقد يقوم بالإستثمار شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة، بينما قد يقوم بالإستثمار شركات حكومية[2] أو ما يطلق عليها القطاع العام.

1– آل شيب دريد كامل، الإستثمار والتحليل الإستثماري، الطبعة العربية، الأردن عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، سنة 2009، ص 53.

2–معيار التفرقة بين النوعين قائم على أساس الهدف النهائي الذي ينبغي المستثمر تحقيقه فالإستثمار الخاص قد يكون هدفه الربح، بينما الإستثمار العام قد تكون أهدافه إجتماعية أي لصالح المجتمع.

خامسا: جنسية الإستثمار

قد يكون الإستثمار محليا أو دوليا، والإستثمار الوطني هو ما يقوم به أفراد أو منشآت وطنية، بينما الإستثمار الدولي هو ما تقوم به الشركات أو الهيئات الأجنبية، بدون المشاركة مع الجانب الوطني أو بمشاركته[1].

المطلب الثاني:مخاطر الإستثمار

بصفة عامة فإن مخاطر الإستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع، وتختلف المخاطرة حسب اختلاف مجال الإستثمار **يمكن تصنيف المخاطرة من منظور الفكر المالي على أساس أسبابها حيث تنشأ المخاطر غالباً إما لأسباب داخلية (مخاطر غير منتظمة) أو لأسباب خارجية (مخاطر منتظمة).**

الفرع الأول: المخاطر الغير منتظمة

هي التقلبات في العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة والتي ترجع لعوامل داخلية خاصة بالمؤسسة مثل ضعف كفاءة الإداريين والتي يمكن الرقابة عليها وتفاديها باستخدام إحدى مناهج الإدارة الإستراتيجية القائمة على التنويع لتكوين محفظة، وهي أيضا المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معنية، أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي ككل ومن هذه العوامل حدوث إضراب في شركة معينة أو قطاع معين، الأخطاء الإدارية، ظهور اختراعات جديدة والحملات الإعلامية، التغير في أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات الشركة بالذات.

يمكن تصنيف المخاطر غير النظامية كما يلي:

1–طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص 24.

- مخاطر العمل: تنتج عن الإستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل، وبالتالي لا تتحقق أهداف الإستثمار؛[1]
- مخاطر السوق: تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الإستثمار والضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق؛
- مخاطر السعر :تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت بعد ذلك، أو تنتج عن خسارة الفائدة المتوقعة إذا ما تم الإستثمار لآجال قصيرة؛
- المخاطر الإجتماعية أو التنظيمية: تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الإجتماعية، التعليمات والقوانين.[2]

<u>الفرع الثاني:</u> المخاطر المنتظمة

هي الناتجة عن ظروف النشاط الإقتصادي ولا يمكن تجنبها مثل التقلبات في الفائدة أو مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية، وإن كان من الممكن تقليل حجمها باستخدام إحدى مناهج الإدارة الإستراتيجية القائمة على استخدام أدوات مالية مبتكرة. كما يمكن تقسيم المخاطر إلى:

- **مخاطر الإئتمان: وتتعلق بإمكانية فشل المقترض أو عدم قدرته على السداد؛**
- **مخاطر السيولة: وتعني عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الخاصة بالمعاملات البنكية في الوقت المحدد لها؛**
- **مخاطر الأعمال: وتتمثل في المنافسة أو التقادم؛**

1–مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2 ،الأردن عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص333

2– مطر محمد، مرجع سابق، ص 334

- **مخاطر الإذعان: وتتمثل في عدم الإمتثال للقواعد والقوانين التي تنظم عمليات التشغيل؛**
- **المخاطر السلعية: وهي المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار السلع والتي تؤثر على التدفقات النقدية للمنشآت؛**[1]
- **مخاطر التشغيل: وهي المخاطر الناتجة من عدم أداء الوظائف التشغيلية طبقا لقواعد لها؛**
- **ومخاطر المرتبطة بالخدمات المالية: حيث نذكر منها:**

-مخاطر السمعة وهي المخاطر المتعلقة بجودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنشآت المالية مقارنة بالمنافسين؛

-المخاطر القانونية وهي المخاطر المتعلقة بالقوانين والقواعد المنظمة التي تتواجد عند قيام المؤسسة بتقديم خدمات مالية جديدة أو عند تنظيم التعاملات المالية؛

-مخاطر تركز المنتج وهي تلك المخاطر المتعلقة بالتركيز والاعتماد على عدد قليل من المنتجات في حين أن الاعتماد على عدد أكبر من المنتجات مع التنويع يحقق ربحية أكبر؛

-تكلفة الفرصة البديلة وتظهر عند تقديم منتج جديد أو التطوير في منتج حالي؛

-مخاطر التحويل وهي المخاطر المتعلقة بوجود عوائق قانونية أو أية عوائق أخرى تقف دون تحويل العملة لسداد الالتزامات الواجبة السداد في تاريخ الاستحقاق؛[2]

1-عبد المعطي رضا أرشيد، حسين علي خربوش، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن، 1999، ص 30-31.

2-عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سابق، ص 30-31.

-مخاطر القوة الشرائية وهي المخاطر التي تتعرض لها الإستثمارات نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، فالقوة الشرائية للنقود التي تم الإستثمار بها اليوم تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة. فإذا ارتفعت معدلات التضخم فان القيم الحقيقية لعوائد الاستثمار تنخفض[1] مما يؤدى إلي انخفاض معدل العائد علي الاستثمار وفي المعدل الاسمي لهذا العائد أي تعرض الأموال المستثمرة للانخفاض في قيمتها الحقيقية أي في قوتها الشرائية؛

-ومخاطر معدل الفائدة: وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ومدى حساسية التدفقات النقدية لمستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الإلتزام أساسا لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية محددة ويقصد بإعادة التسعير التغيير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول والخصوم كما تتغير أسعار الفائدة في السوق وفقا لتأثير قوى العرض والطلب وأيضا وفقا لمعدلات التضخم السائدة.[2]

نستنتج من هذا المبحث أن الإستثمار هو عملية استخدام رؤوس أموال (نقدية أو بشرية) بهدف تحقيق ربح وعائد مستقبلي، ويحظى الإستثمار بأهمية كبرى لدوره في تحقيق نمو إقتصادي وتقليل البطالة وبالتالي الوصول إلى تنمية شاملة، لكن عملية الإستثمار تتعرض لعدة مخاطر تكون متوقعة أو غير متوقعة.

1-Alain Béraud, introduction à l'analyse macroéconomique, economica 4ème édition, paris France, 1999, p79 .

2-Alain Béraud, introduction à l'analyse macroéconomique, economica 4ème édition, paris France, 1999, p79 .

المبحث الثاني: نظريات الإستثمار في الفكر الإقتصادي

في المبحث السابق قمنا بتعريف الإستثمار وأنواعه وتكلمنا أيضا عن مخاطره، في هذا المبحث سنتناول بعض نظريات الإستثمار في الفكر الإقتصادي وهذا لتوضيح دور الإستثمار في الإقتصاد، لذا قسمنا هذا المبحث إلى:

- ✓ الإستثمار عند المدرسة الكلاسيكية؛
- ✓ الإستثمار عند المدرسة النيوكلاسيكية؛
- ✓ والإستثمار عند المدرسة الكينزية.

المطلب الأول: الإستثمار عند المدرسة الكلاسيكية

المدرسة الكلاسيكية ربطت الإستثمار بسعر الفائدة وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: فرضيات النموذج

يمكننا أن نفسر عملية التطور الإقتصادي كما رآها الكلاسيكيون بالربح الذي هو محور النظام الرأسمالي، يمكننا القول بأن زيادته تؤدي إلى زيادة الإستثمار، وزيادة الإستثمار تؤدي إلى تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى التقنية والتطور الإقتصادي.[1]

ولكن مع تزايد الإستثمارات تتزايد قائمة الأجور ويتبعها تزايد في معدل نمو السكان ينجم عنه تناقص في المردود الحدي للعمال وارتفاع في التكاليف، وبالتالي إنخفاض في الأرباح. وإذا ما تابعنا هذه الحلقة يمكننا القول بأن إنخفاض الربح يؤدي إلى تناقص في الإستثمارات،

1–سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الحديث، دار النشر، الكويت، سنة 1994، ص 200.

الأمر الذي يحول دون التقدم التقني وتنخفض قائمة الأجور وبالتالي يتناقص معدل نمو السكان وهكذا...، حيث يقبل النظام في النهاية إلى ما يسمى بمرحلة الكساد[1].

إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الإقتصادي، واهتدوا فعلا إلى فكرة الفائض الإقتصادي المتمثل في الإدخار، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الإدخار بالإستثمار وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال.[2]

الإدخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوة الشرائية السائلة والمتوفرة، والتي لم يتم استعمالها في الإستهلاك، وهو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم[1]، وبالتالي فإن الكلاسيكيين قـد نظروا إلى الإدخار على أنه مصـدر للإستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيـدة، ويعتبـر آدم سميث أن الإدخار والعمل شرطين ضروريين لإثراء الأمة، ويشاركه في الرأي جميـع رواد الفكر الكلاسيكي منهـم ديفيد ريكاردو وجان باتيست ساي.[3]

وطالما أن الإدخار يعتبر مصدر التراكم الرأسمالي، وبالتالي مصدر للثروة كما يرى آدم سميث، فإن إرتفاع حجمه يستلزم إنخفاض الأجور مما يجعل الإثنين إذن على علاقة عكسية، ولا يكفي انخفاض الأجور لإحداث التراكم الكبير والسريع عند الفكر التقليدي بل لابد أيضا من تخفيض الريع، لأن الصناعة هي النشاط الذي يتم فيه تكوين رأس المال و ليس الزراعة، أي أن الطبقة الرأسمالية تخصص جزءا كبيرا من الأرباح لأغراض التراكم، وبالتالي يعتبر الربح مصدر أساسي للإدخار والعلاقة التي تربطهما علاقة طردية.

1-سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الحديث، مرجع سابق، ص 200.

2-محمد بلقاسم حسن بهلول، الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1990، ص 39

3-Thierry Ananou, Investissement et capital, Mémo seuil, france Paris, 1997, p 29.

وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالإدخار لاعتباره كشرط ضروري الذي يسبق العمل لتدعيم التنمية الإقتصادية، ولما له علاقة دائمة بالإستثمار.

إن رأس المال مرتبط بالنظرية الخاصة بتقسيم العمل عند آدم سميث الموضحة في مؤلفه " ثروة الأمم" حيث يذكر<<عندما لا يكون هناك تقسيم للعمل لا يكون قسط متراكم متجمع مسبقا قصد تسيير شؤون المجتمع>>، بمعنى أن تراكم رأس المال ضروري لتقسيم العمل الذي يترتب عنه زيادة التشغيل والإنتاج، في حين كلما تعدد تقسيم العمل أدى إلى زيادة جديدة في تراكم المواد الغذائية والمواد الأولية والأدوات.

وأن أصل تقسيم العمل يهدف أساسا إلى البحث عن الكفاءة في العمليات الإنتاجية المتخصصة بالنسبة للأفراد المنتجين المستقلين، فتقسيم العمل يؤهل الأفراد في تخصصهم في شكل واحد من النشاط الإقتصادي، وهذا ما يشجع مبادلة و تجارة السلع.[1]

يتضح لنا من خلال نظرية آدم سميث أن التأثير متبادل بين رأس المال وتقسيم العمل، تجعل العمل محور الإنتاج والتراكم، حيث يعتبر آدم سميث أن رأس المال هو مفهوم مادي، يتمثل في الأموال التي يترتب عنها خلق دخل إضافي أو ربح، بمعنى إنتاج قيمة مادية جديدة.[2]

لذا يعتبر العمل كقوة محركة لرأس المال، وتمثل ديناميكية الإنتاج، وهذا من خلال تقسيمه للعمل إلى عمل منتج وعمل غير منتج، فالأول يخلق قيمة جديدة تمكن من تقديم خدمات جديدة مثل العمل الزراعي والعمل الصناعي والعمل التجاري لأن هذه الأعمال يترتب عنها خلق قيمة مادية أو ناتج يؤدي إلى رأس مال متراكم يزيد مع حجم تشغيل العمال، أما العمل غير المنتج هو الذي لا يترتب عنه خلق أو زيادة قيمة أي نوع من أنواع الناتج السابق ذكرها، وبذلك يعتبر

1-Thierry Ananou, op-cit, p 29.
2-Thierry Ananou, op-cit, p 29.

آدم سميث أن العمل المنتج مصدر تراكم رأس المال، وهذا الأخير يوسع نطاق الإنتاج ويخلق حركة نشيطة من العمل المنتج في المجتمع.

أما ديفيد ريكاردو يركز اهتمامه في تحديد مفهوم القيمة، ويرى أن ما يحددها وقت العمل ووقت الحصول على رأس المال' أي أنه يفرق بين نوعين من العمل أحدهما هو وقت العمل الحي الذي يبذله حاليا المنتجون، وثانيهما هو كمية العمل القديم الذي بذله المنتجون السابقون والمتمثل في وسائل الإنتاج التي يستعملها العمل الحاضر. ومن ثمة يبدو واضحاً أن رأس المال عند ريكاردو هو مال اقتصادي يساهم في خلق القيمة ووسيلة للإنتاج، وهي وسيلة قديمة قدم الإنسان.[1]

غير أن ريكاردو اكتشف أن العمل عنصر من عناصر رأس المال، وأن التـــراكم يتمثل في زيادة رأس المال الذي يعبر عنه بتشغيل عدد إضافي من العمال ويعتقد ريكاردو أن تراكم رأس المال يؤدي على زيادة التشغيل، ويترتب عن ذلك ارتفاع الأجور وارتفاع سعر الفائدة، وهذا ما يؤدي حتما إلى انخفاض الأرباح.[2]

أما جان باتيست ساي وهو فرنسي كلاسيكي، أعطى مفهوما خاصا لرأس المال يختلف عن الإقتصاديين السابقين آدم سميث وديفيد ريكاردو، حيث قسمه إلى رأس مال منتج، ورأس مال غير منتج، أما رأس المال المنتج يتمثل في الأموال الاقتصادية التي تستخدم في إنتاج منفعة، سواء كانت هذه المنفعة متجسدة في مادة أو خدمة، أما رأس المال غير المنتج يتمثل في نوع من

1-خلف بن سليمان النمري، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، سنة 2000، ص 27.

2-خلف بن سليمان النمري، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، سنة 2000، ص 27.

القيم المنتجة التي لا توجه إلى الإنتاج ولا إلى الإستهلاك، وإنما يحتفظ بها لأغراض المستقبل للتظاهر بالفضفضة والثراء لدى طبقة الأسياد.[1]

حيث يعتبر أن مصدر التراكم يتمثل في الفائض عن الاستهلاك. أما التراكم يتشخص فقط في الإستثمار الصافي، فيرى أن التراكم الذي يكون رأس مال جديد لا يبدأ إلا بعد التعويض الكامل لرأس المال القديم، ولا يحدث التراكم إلا بالإنتاج المادي فقيمة هذه المواد هي التي تؤدي إلى زيادة رأس المال، ومن ثم يستبعد حدوث التراكم عن طريق الإنتاج غير المادي.[2]

الفرع الثاني: شكل النموذج

توصل رواد هذه النظرية إلى أن هناك علاقة قوية بين أسعار الفائدة وكل من الاستثمار والإدخار, وأن أسعار الفائدة تعتبر من المحددات الأساسية لكل من الاستثمار والإدخار.

أي: $I = I\ (i)$ بميل سالب $\frac{\partial I}{\partial i} \prec O$ وكذا $S = S(I)$ بميل موجب $\frac{\partial S}{\partial I} \succ 0$، فعند زيادة استخدام المعدات الرأسمالية في الإنتاج فإن تلك الزيادة سوف تتجه نحو التناقص وذلك حسب قانون تناقص الغلة، لذلك فإن العائد من الاستثمار يتجه إلى التناقص مع زيادة استخدام رأس المال والذي يستوجب انخفاض في أسعار الفائدة، وعند انتقال منحنى الادخار نحو الأعلى يترتب على ذلك انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يعني انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع معدلات الاستثمار، كما يلعب سعر الفائدة في النظام الكلاسيكي دورا محققا للاستقرار، فإذا انخفضت توقعات رجال الأعمال لربحية المشروعات نتيجة التقلبات في العوامل الخارجية والمؤثرة فيها،

1-حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، الأردن، سنة 2006، ص 186.

2- صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 498

فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في مقدار الاستثمار، وبالتالي انخفاضا في طلب الأرصدة المعدة للإقراض عند كل سعر فائدة.[1]

المطلب الثاني: الإستثمار عند المدرسة النيوكلاسيكية

تميز الإتجاه النيوكلاسيكي بالتحليل الإقتصادي الجزئي الذي وضع على أسس المدرسة الكلاسيكية، بمعنى أن العرض يخلق الطلب، ومن هذه العبارة التوازنية يمكن استنتاج أن أي دخل لم يوجه للإستهلاك، سيوجه نحو الإدخار الذي سيتحول مستقبلا إلى إستثمار، وهذا ما يؤدي للعبارة التوازنية الأخرى للكلاسيك وهي أن الإدخار يساوي الإستثمار.

الفرع الأول: فرضيات النموذج

ظهرت هذه المدرسة على مستوى ثلاث جامعات سنة 1871، وهذا عن طريق ثلاث مفكرين اقتصاديين كارل مانجر بالنمسا-Carl Menger، ولراسWALRAS-في لوزان بسويسرا و"ستانلي جيفنس Jevons Stanlay -بكامبردج بانجلترا[2]، و من المبادئ التي انطلقت منها هي المنفعة الحدية حيث يعتبر أن قيمة المواد تتحدد من خلال منفعتها وليس من خلال العمل المنفق من أجل إنتاجها بمعنى آخر، أن قيمة سلعة تزيد عن قيمة سلعة أخرى لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من السلعة أو المادة الثانية والعكس صحيح، إذن، فإن قيمة المواد تتحدد استنادا إلى النيوكلايسك، بمنفعتها الحدية لا بالعمل والمنفعة الحدية بالنسبة لهم هي المنفعة المترتبة عن استهلاك آخر وحدة من السلعة المستهلكة وهذه المنفعة تخضع للتناقص.

ويفترض في هذا النموذج الفرضيات التالية:

1- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2008، ص 148.

2-ستانلي جيفون ولد سنة 1835 وتوفي سنة 1882، كامبريجليو والراز ولد سنة 1834 وتوفي سنة 1910 ويمثل الحدية الرياضية في مدينة لويزان، كارل مانجر ولد سنة 1849 وتوفي سنة 1921 ويمثل الصيغة السيكولوجية (النفسية) للحدية في مدينة فيينا.

– المؤسسات تسعى لتحقيق الربح الأقصى، بحيث يكون الربح الحدي للوحدة الأخيرة لرأس المال المستمر يساوي الصفر.

– أسعار المنتجات لا تتأثر باتساع الإنفاق الإستثماري.

– رأس المال(K t) مرتبط بالتطور المنتظر والدائم لحجم المبيعات (Q) وكذلك لمعامل رأس المال (V).[1]

الفرع الثاني: شكل النموذج

المفكرون الإقتصاديون لهذه المدرسة يفترضون أن المؤسسات لها القدرة في تعديل رأس المال الفعلي بشكل آني وذلك حسب النموذج التالي:

$$Kt=V(Q/i)$$

حيث V : معامل رأس المال.

Q : حجم المبيعات.

i : معدل الفائدة الحقيقي.

إن نموذج النيوكلاسيك يربط أو يفسر مخزون رأس المال عن طريق متغيرين الدخل الإجمالي ومعدل الفائدة، لا بمتغير واحد أي الدخل الإجمالي ونستخلص من هذا النموذج أن مخزون رأس المال في علاقة عكسية مع معدل الفائدة الحقيقي، لأن ارتفاع معدل الفائدة الحقيق سيرفع من تكلفة الإقتراض من أجل الإستثمار وبالتالي تراكم رؤوس الأموال سينخفض، لكن رأس المال علاقة طردية مع حجم المبيعات لأن كلما زادت المبيعات تشجعت الإستثمارات وبالتالي زادت رؤوس الأموال المستثمرة.[2]

1–كامل بكري، رمضان محمد مقلد، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، سنة 2003، ص 99

2– كامل بكري، رمضان محمد مقلد، مرجع سابق، ص 101.

ومن بين رواد هذه المدرسة الذي وجهوا إهتماما خاصا لهذا المجال أي لدراسة النمو الإقتصادي وعلاقته بالإستثمار انسير Ensir الذي استعان بمفهوم التغيرات الدائمة في الدخل من فريدمان Friedman [1] لتوضيح نوع العمليات التي تقوم بها المؤسسات عند تقدير وتقييم التغيرات الجارية في المبيعات.

إن الصياغة البسيطة لنموذج انسير Ensir (نموذج المعجل) تفسر الإستثمار الصافي على أنه ذلك المقدار الذي يملأ أي فجوة تظهر بين رصيد رأس المال الأمثل الذي يرتبط بعلاقة تناسب مع ناتج الفترة الحالية وبين رصيد رأس المال الأمثل للفترة السابقة الذي يرتبط أيضا بعلاقة تناسب مع ناتج الفترة التي سبقته ونخلص في الأخير إلى العلاقة التالية:

$$I = aY\,t - (1\text{-}c)\,K_{t-1}$$

حيث تشير هذه العلاقة إلى أن الإستثمار في الفترة (t) يعتمد على الدخل الوطني في نفس الفترة وعلى رأس المال في الفترة السابقة.[2]

وفي النهاية يمكن القول أن التحليل النيوكلاسيكي للإستثمار يرتكز على مفهوم المنفعة الحدية المكتسبة من المبلغ المستثمر، بمعنى منفعة الوحدة الأخيرة المستثمرة والتي يجب أن تقارن مع سعر الفائدة من أجل إتخاذ القرار الإستثماري.

المطلب الثالث: الإستثمار عند المدرسة الكينزية

إن حدوث الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929 في الدول الرأسمالية التي تمثلت أساساً في تقلص الطلب وانتشار البطالة، كانت نقطة الانطلاق لصدور كتاب النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة لصاحبه جون مينارد كينز John Maynard Keynes سنة

1-يرى فريدمان أن للفرد استهلاك دائم يرتبط بدخله الدائم فأي تغير يطرا عليه سيغير نمط استهلاكه.

2-روبرت بارو ترجمة أحمد عساف وعلاء الدين صادق، الإقتصاد الكلي، دار الفكر، الأردن عمان، سنة 2013، ص 144.

1936، مفسرا أسباب الظواهر الخطيرة التي تنخر النظام الرأسمالي مبيناً وسائل العلاج، منتقدا النظرية الكلاسيكية قبل أن يضع منهجه الجديد.[1]

أعطى كينز أهمية كبيرة للإستثمار في مؤلفه وأصبح هذا المفهوم محور التحاليل الإقتصادية في الإقتصاد الرأسمالي، فقبل ظهور كينز وكما رأينا في المدرسة النيوكلاسيكية كان يسود التحليل الإقتصادي الجزئي، باعتبار أن المنفعة الخاصة تؤدي إلى المنفعة العامة وبالتالي فإن شروط نمو وتطور المؤسسة الفردية يؤدي ويطابق شروط النمو والتطور الإقتصادي الوطني ككل.

<u>الفرع الأول:</u> فرضيات النموذج

كينز لديه نظرة مختلفة تماما عن النظرة الكلاسيكية حيث أعطى الكلاسيك أهمية كبرى لدور الإدخار في الإقتصاد باعتباره أساس نمو الإقتصاد الرأسمالي، لذا يجب زيادة الإدخار بالتقليل من الإستهلاك من أجل الإستثمار والذي يتساوى تماما مع المدخرات.[2]

وبخصوص هذا التعادل يشير كينز أنه ليس كل ما يدخر يستثمر وبالتالي المعادلة $I = S$ ليست صحيحة دائما، لأن الإدخار لا يكون دائما من أجل الإستثمار، حيث يمكن اكتناز هذه المدخرات أو جزء منها العنصر الذي لم يأخذه الكلاسيكيون في الحسبان، كما أنه وفي أغلب الأحيان ليس المدخرون هم المستثمرون خصوصا مع تطور وتنوع قنوات التمويل.

كما عمل كينز على قلب التصور الخاص بأن نمو الإقتصاد يكون على أساس نمو الإدخار الناتج من تقليل الإستهلاك، فبالنسبة له العكس هو الصحيح، فالإرتباط بين نمو الدخل الوطني والإستثمارات يكون تبعا لميل المجتمع للإستهلاك.[3]

1–جون م كينز:النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار موفم النشر، الجزائر 1991، ص 52.

2–روبرت بارو ترجمة أحمد عساف وعلاء الدين صادق، مرجع سابق، ص 144.

3–جون م كينز:النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، مرجع سابق، ص 52.

الفرع الثاني: شكل النموذج

حلل كينز الإستثمار على مستويين:

أولا: على مستوى الاقتصاد الجزئي

وهنا يرتكز الإستثمار على القرار الإستثماري المتخذ من طرف المستثمر الفردي حيث يكون عبارة عن تحويل الأموال إلى أصول مادية (آلات، أدوات، مخزون...الخ)، ويضيف كينز أيضا " أن حجم المبلغ الإستثماري يرتبط بالعلاقة بين منحنى الفعالية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة لمختلف القروض" .

أما بالنسبة لمعدل الفائدة فإن لكينز نظرة تختلف عمن سبقوه، فمثلا بالنسبة للكلاسيك فإنه عبارة عن العامل الذي يوازن بين الطلب على الإستثمار وقبول الإدخار. حيث بالنسبة لكينز الإدخارات تمثل عرض الأموال والإستثمارات هي الطلب عليها.

ثانيا: على مستوى الإقتصاد الكلي

إن الإستثمار على مستوى الإقتصاد الكلي بالنسبة لكينز يلعب دورا هاما في الإنتاج وذلك بأن الإستثمار يعمل على خلق موجات متتالية من المداخيل والتي تتحول إلى إستهلاكات جديدة تحث المستثمرين على زيادة الإنتاج وبالتالي خلق مداخيل جديدة. وفي حالة إشباع الإستثمار الخاص قبل تحقيق العمالة الكاملة، فإن دور الدولة يكون حاسما في تنشيطه بزيادة الإستثمار الحكومي والذي سيعمل على زيادة الإنتاج بغض النظر عن شروط المردودية التي كانت[1] العنصر الأساسي الذي يوجه الإستثمار الخاص. هنا تكون آلية "مضاعف الإستثمار هي الموجه الأساسي للإستثمارات بصورة أكثر أهمية من مرونة العرض والطلب، كما تعمل الدولة على تخفيض معدلات الفائدة مما يعمل على تنشيط الإستثمار الخاص والعام. وبتدخل الدولة في الحياة

1-أحمد فريد مصطفى، التحليل الإقتصادي الكلي، مؤسسات شباب الجامعة، الأردن، 2000، ص 193.

الإقتصادية يصبح لديها دورا فعالا في تنشيط الطلب الفعال بشقيه الطلب على السلع الإستهلاكية من جهة، والطلب على سلع التجهيز من جهة أخرى. وكخلاصة، نرى أن كينز أعطى أهمية كبيرة للإستثمار في الإقتصاد الوطني بحيث يعتبره أحد العنصرين الهامين المكوِنين للطلب بالإضافة إلى الإستهلاك وذلك وفق العلاقة التالية:

$$D = C + I$$

حيث D : تمثل الطلب.

C : تمثل الإستهلاك.

I : تمثل الإستثمار.[1]

إن جميع استنتاجات كينز تستند إلى الفكرة القائلة أن تباطؤ الإستهلاك الشخصي يمكن أن يعوض بزيادة في الإستثمارات الرأسمالية، وهنا تأتي فكرة مضاعف الإستثمار التي ترتكز على قاعدة هامة، وهي أن كل دخـــل يولد إنفاقا مساويا له في القيمة، وكل إنفاق يولد دخـــلا مساويا له في القيمة، وتأتي هذه النظرية موضحة الكيفية النى تؤثر بها الزيـــادة في الاستثمار على الزيـــادة في الدخل الوطني بمقدار أكبر من زيادة الاستثمار، فلذا يعرف مضاعف الإستثمار المقـــدار العددي الذي يعبر عن الزيادة (المضاعفة) الحاصلة في الدخل الوطني والناجمة عن زيادة معينة في الإنفاق الاستثماري التلقائي.

ويمكن صياغة ذلك بواسطة العـــلاقات التالية: $\alpha = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$ حيث: α يدعى بمضاعف الاستثمار أي نسبة التغير في الدخل الناجم عن التغير في الاستثمار (ΔI). ومنه: $\Delta Y = \alpha \Delta I$ مع العلم أن: $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$، وهذا ما يدعى بأثر مضاعف الاستثماري على الدخل الوطني.[2]

1-أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 193.

2- ضياء مجيد المـــوسوي، النظرية اقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 125.

تقوم نظرية المعجل على أساس أن الإنتاج (الدخل) هو الحـــافز الذي يدفع رجال الأعمال إلى زيادة رصيد مشروعاتهم من رأس المال، وبالتالي تعتمد هذه النظرية في تفسير المسارع على أن الاستثمار كمتغير تابع (داخلي) والدخل كمتغير مفسر (خارجي)، وهذا عكس ما جاءت به نظرية مضاعف الاستثماري.

يتوقف معدل الإنفاق الاستثمار على التغيرات في مستوى الإنتاج، أما مبدأ المعجل فيعبر عن العلاقة الأساسية بين التغير في مستوى الإنتاج وحجم الإنفاق الاستثماري، ومن ثم يمكن صياغة النظرية وفق نموذج ويفترض في صورته البسيطة وجود علاقة خطية مستقرة بين رصيد رأس المـــال المطلوب (المثالي) ومستوى الإنتاج أي: $K_t^* = bQ_t$، حيث: K_t^* رأس المال المطلوب (المثالي) b معامل المعجل (نسبة ثابتة)، Q_t الإنتاج، كما أشار Larraine وSachs أن نموذج المعجل يقوم على افتراض أن المنشأة تقوم بالاستثمار بصفة مستمرة في سبيل الاحتفاظ بالمستوى الحالي لرأس المال مساويا للرصيد المطلوب من رأس المال أي:

$K_t^* = K_t$، ومن المعروف أن مفهوم الرأسمال (K_t) هو مخزون أو رصيد، أما مفهوم الاستثمار (I_t) فهو ذو مفهوم تدفقي حيث: $I_t = K_t^* - K_{t-1}^* = \Delta K_t^*$، مع العلم أن للاستثمار مفهومين وهما[1]: الاستثمار الإجمالي (I_t^G) الذي يتضمن إهتلاك رأس المال وكذا الاســـتثمار الصـــافي (I_t^N) الذي يستبعد إهتلاك رأس المال (D_t) خلال الفترة الزمنية نفسها، ويمكن ربط المتغيرات السابقة بعضها البعض وصياغة النماذج التالية:

$$I_t^N = K_t^* - K_{t-1}^*$$
$$I_t^G = D_t + I_t^N$$
$$I_t^N = I_t^G - D_t$$
$$K_t^* = K_{t-1}^* + (I_t^G - D_t)$$

1- CHENERY H. B, Overcapacity and the Acceleration Principle, Econométrica, Vol. 20, n° 01, 2000, p 01-28.

نستخلص من الجملة السابقة أن الاستثمار الإجمالي لا يمكن أن يكـــون ســـالبا إلاّ أن صـــافي الاستثمار يمكن أن يأخذ أية قيمة، وحسب الافتراض السابق يمكن صياغة ما يلي: $I_t^N = b\Delta Q_t$، وبالتالي فإن صافي الاستثمار هو نسبة من التغير في الناتج، أي أن الاستثمار يزيد عندما يعجل الناتج، ويوجد نوعين أساسين من نموذج المعجل وهما:

*نموذج المعجل البسيط:

تعود صياغة نموذج المسارع إلى عدد من الاقتصاديين ومن أولهم Aftalion سنة 1909 وكان Clark من أوائل الاقتصاديين الذين قاموا بصياغة نموذج المسارع البسيط.

واعتمد على فكرة وجود علاقة ثابتة ونسبية بين مخزون رأس المال (K_t) والناتج (Q_t) وذلك انطلاقا من فرضية ثبات معامل رأس المال إلى الناتج وفرضية أن عمل المنشأة يكون بطاقتها[1] الكاملة، حيث توصل Clark[2] إلى أن الزيادة في الناتج يقابلها زيادة في رأس المال، كما قدم Knox[3] صياغة للمعجل البسيط واعتبر أن الاستثمار هو دالة خطية ثابتة في التغير في الناتج.

ويمكن التعبير على ذلك بواسطة العلاقة التالية: $\frac{K_t}{Q_t} = b$، مع $K_t = bQ_t$، وبالانتقال إلى المفاهيم التدفقية للعلاقة السابقة يكون: $\Delta K_t = b\Delta Q_t$ و $I_t^N = b\Delta Q_t$، مع العلم أن مبدأ المعجل البسيط يعتمد على عدم وجود طاقة إنتاجية معطلة، كما يتضمن تطبيقه بإدخال فترة إبطاء بين الاستثمار والناتج تبررها الفترة الفاصلة بين الطلب على الاستثمار وتدفق الدخل الناتج من العملية الاستثمارية وبذلك يمكن صياغة المعجل البسيط بالشكل التالي: $I_t^N = b\Delta Q_{t-1}$، وللانتقال إلى مفهوم إجمالي الاستثمار، يقترح Evans إضافة إهتلاك رأس المال (D_t) إلى طرفي العلاقة

1- Douglas Fisher, Théorie Macroéconomique», Traduit par Philipe de La vergne, ed. Economica, Paris, 2000, p 270-271

2-وهذا سنة 1917.

3 -وهذا سنة 1953

فتصبح كالتالي: $I_t^G = b\Delta Q_t + D_t$ مع العلم أن $I_t^N + D_t = I_t^G$، كما يمكن كتابة العلاقة السابقة والمعتمدة على مفهوم المعجل البسيط وبربط إجمالي الاستثمارات بتغير الدخل وكذا بفترة إبطاء قدرها فترة واحدة على الشكل التالي: $I_t^G = a + b\Delta Q_t$ أو $I_t^G = a + b\Delta Q_{t-1}$، كما نلاحظ من علاقة نموذج المعجل البسيط ارتباط حجم الاستثمار الصافي بتغير الناتج (ΔQ_t)، أي أن المعجل b يساوي، $b = \frac{I_t^N}{\Delta Q_t} = \frac{\Delta K_t}{\Delta Q_t}$،

وبالتالي يمكن صياغة دالة مبسطة للاستثمار الإجمالي:

$$
\begin{aligned}
I_t^G &= I_t^N + D_t \\
I_t^G &= b\Delta Q_t + D_t \\
I_t^G &= b(Q_t - Q_{t-1}) + D_t \\
I_t^G &= bQ_t - bQ_{t-1} + \delta K_{t-1}
\end{aligned}
\qquad (1)
$$

ولكن لدينا: $K_{t-1} = bQ_{t-1}$

وبالتعويض نجد: $I_t^G = bQ_t - b(1-\delta)Q_{t-1}$

نلاحظ من خلال العلاقة الأخيرة لنموذج المعجل البسيط أن الإستثمار الإجمالي (I_t^G)، دالة في حجم الناتج الحالي (Q_t) وحجم الناتج للفترة الزمنية السابقة (Q_{t-1})، إلاّ أن نموذج المعجل البسيط يعاني في صورته البسيطة من عدة أوجه قصور مثل فرضية ثبات المعجل، فضلا عن إهمال نموذج المعجل البسيط لاعتبارات الزمن، حيث افترض النموذج أن استجابة التغير في رأس المال إلى التغير في الناتج تكون لحظية، ويتصف أداء النموذج المعجل البسيط الذي يربط بين (I_t) و (ΔQ_t) أو (ΔQ_{t-1}) بأنه أداء سيئ لافتقاره للأساس النظري القوي، كما أن إدخال المتغيرين (Q_t)و (Q_{t-1})بشكل منفصل في دالة الاستثمار يؤدي غالبا إلى مشكلة الارتباط الخطي

1- Douglas Fisher, op-cit, p 271.

المتعدد، كذلك هناك متغيرات أخرى وكثيرة مفسرة للاستثمار لم تدرج في النموذج، فلهذه الأسباب ظهر نموذج أخر وسميا بنموذج المعجل المرن.[1]

*ونموذج المعجل المرن:

الكثير من الدراسات التطبيقية أن تقديرات نموذج المعجل البسيط هي تقديرات غير معنوية. كما بين Kuznets أن القيمة المقدرة لـ b تقل كثيرا عن القيمة المتوسطة المقاسة بـ $\left(\frac{K}{Q}\right)$، لذلك قام بعض الاقتصاديين ومنهم Kuznets و Chenery و Evans بتقديم صورة معدلة لنموذج المعجل تعرف بالمعجل المرن Flexible Accelerate ويتضمن هذا النموذج معامل[2] إبطاء لاستجابة التغير في رأس المال إلى التغير في الناتج نتيجة عدة عوامل مثل العوامل الفنية واعتبارات التكلفة، ولم يقتصر تطوير نموذج المعجل على إدخال عنصر الزمن بل امتد ليشمل عدة تغيرات، كما تم إسقاط الفرضية الخاصة بخطية العلاقة بين رصيد المال المطلوب (المثالي) ومستوى الناتج، وقام Samuelson بإدخال فكرة المضاعف مع نموذج المعجل، وبالتالي تم اقتراح صيغة المعجل المرن بدلا من المعجل البسيط. انطلاقا من علاقة المعجل البسيط، تم افترض أن مخزون رأس المال يتناسب مع متوسط مرجح للناتج الحالي والنواتج السابقة $(Q_t, Q_{t-1}, ..., Q_{t-K}, ...)$، بحيث يعطي لكل سنة وزن متناقص في هذا المتوسط، واقترح كويك Koyck سلسلة هندسية بترجيحات متناقصة، وإجراء عدة عمليات اختزال وتعويض وكذا افتراض أن الإهتلاك دالة للإهتلاكات السابقة $D_t = \lambda D_{t-1} + \gamma$، بعد تنفيذ كل الخطوات السابقة تم التوصل إلى الصياغة النهائية للنموذج المعجل المرن وهي:

$I_t^G = \gamma + \alpha \Delta Q_t + \lambda I_{t-1}^G$، والتي توضح أن الإستثمار دالة للتغير في الناتج وكذا الإستثمار السابق.

1- Douglas Fisher, op-cit, p 272-273

2-محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003، ص 178-179

إلاّ أن هذه النظرية تعرضت لعدة انتقادات كعدم واقعية فرضية ثبات النسبة بين رأس المـــال المطلوب (المثالي) والتغير في الناتج. كما أثبتت بعض الدراسات أن نموذج المعجل غير ملائـم لظروف دول العالم الثالث، وذلك لعدة اعتبارات منها إهمال ظاهرة عدم التأكـد، فعـدم تـيقن المنتجين من استمرار الظروف التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، هذا ما يؤدي إلى عدم الزيادة في الإستثمار.[1]

لهذه الأسباب تم معالجة وتطوير نموذج المعجل المرن من طرف عدة اقتصاديين، حيث توصلت إحدى الدراسات تخص العالم الثالث حول النماذج الرئيسية لمحددات تكوين رأس المال الثابت إلى نموذج المعجل المعمم، وهـذا الأخير يفترض أن الرصيد الأمثل لرأس المـال هو مضاعف ثابت من الناتج وأن التكلفة المصاحبة لتعديل رأس المال الفعلّي ليصل إلى رأس المال الأمثل كبيرة وأن إحلال رأس المال جديد محـل رأس المال المتهالك يعتمد على المستوى الحالي والسابق للناتج، وفي ضوء ذلك تم اشتقاق النموذج التالي:

$I_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^{n} \beta_1 X_{t-1} + \delta K_{t-1} + e_t$، حيث (I_t) هو إجمالي الإنفاق الاستثماري الحقيقي المخطط للفترة الحالية، (β_0)يمثل صافي الاستثمار الحقيق يتم تحديده بمتغيرات لم يتضمنها النموذج، (X_{t-1}) الناتج خلال الفترة السابقة، (δK_{t-1})الاستثمار الجديد الذي حل محل الاستثمار المتهالك.[2]

إن ما يؤخذ عن نظرية كينز هو محدودية تطبيقها، أي أنها تأثرت بالظروف الخاصة التي ميزت الثلاثينات وهي أزمة الكساد، ولهذا فقد أعطى لهذه المشكلة الأولوية المطلقة على جميع

1–محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 179

2– محمد الشريف إلمان، المرجع نفسه، ص 180

المسائل الأخرى، وتكون بارزة أكثر في حالات الأزمات الإقتصادية التي تتمتع بنفس خصائص أزمة الكساد لسنة 1929.[1]

من خلال هذا المبحث بينا مدى أهمية الإستثمار على المستوى الإقتصادي، فالإستثمار يتميز بكونه عنصرا محركا على للنشاط الإقتصادي وهذا ما جعله محور اهتمام مختلف الإقتصاديين على مر العصور وفي مختلف النظريات الإقتصادية. فبالنسبة للمدرسة الكلاسيكية فلقد رأى روادها "آدم سميث" أن زيادة الإنتاج الوطني أي ثروة الأمة لا يتوفر إلا بالتراكم المسبق لرأس المال، وهذا التراكم الذي يعتبر الجزء غير المستهلك من الدخل والمدَخر مسبقا، ما هو إلا الإستثمارات.

أما بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية والتي تتميز بالتحليل الإقتصادي الجزئي، فإن الطلب على الإستثمار يتحدد على أساس المردودية وهذا باستعمال المفهوم الحدي، وقد أشارت هذه المدرسة إلى بروز الإستثمار كمفهوم متميز عن الادخار وهذا عكس حال المدرسة الكلاسيكية والتي كانت تخلط بين المفهومين رغم أن التمييز بينهما بدأ يظهر لأول مرة في هذه المدرسة.

أما "كينز" أبدى أهمية قصوى للإستثمار ودرسه بانتهاج نفس التحليل النيوكلاسيكي غير أنه تناوله بتحليل واسع على المستوى الكلي، فقد اختلف في تحليل الإستثمار عمن سبقوه والذين ربطوا زيادة الإستثمار حسب ميل المجتمع للإستهلاك والإدخار بمعنى أنه كلما قل استهلاك المجتمع زاد الإدخار ومنه يزيد الإستثمار، فبالنسبة لكينز فإنه كلما زاد الإستهلاك كلما حث ذلك المستثمرين على زيادة العملية الإنتاجية والذي يؤدي لخلق دخول جديدة وبالتالي زيادة الإنفاق و الإستثمار.

2-اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد، الأردن، سنة 2000، ص 115

المبحث الثالث: أثر المرافقة المقاولاتية على الإستثمار

من المبحث السابق نستنتج أن الإستثمار كلما توفرت له عوامل معينة مثل رأس المال واليد العاملة المدربة وأيضا الفرص المتنوعة والأفكار الإبداعية، كلما نشط الإستثمار وتراكم رأس المال، كلما تحققت زيادة في الدخول والناتج الوطني الخام مما يعني زيادة في الإستهلاك الكلي ومنه زيادة أخرى في الإستثمار من أجل تغطيتها، وهذا ما حاول كينز تبيانه من خلال نظريته، وترجمه اقتصاديون آخرون إلى نماذج ومعادلات تساعد على توقع توجه الإستثمار وأثر السياسات الإقتصادية الحكومية عليها.

يتمثل أثر المرافقة في الجوانب الإيجابية التي تم تحقيقها من جرَّاء الاستفادة منها، وكذلك التكلفة الناتجة عن الاستفادة من الخدمات التي تقدمها، ومنه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

- ✓ تكلفة المرافقة المقاولاتية؛
- ✓ و قياس أثر المرافقة المقاولاتية.

المطلب الأول: تكلفة المرافقة المقاولاتية

تتكون تكلفة المرافقة المقاولاتية من مجموع مصاريف الخدمات التي تقدمها مختلف أنظمة وأجهزة المرافقة التي يتحملها المنشئ، والمتمثلة في تكاليف الإستقبال وتوجيه أصحاب المشاريع، والتكوين والمساعدة في تركيب المشروع وهيكله المالي ومتابعة المخاطر، وعادة تكون تكاليف التمويل تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المرافقة، وتختلف هذه التكلفة من تنظيم مرافق إلى آخر.

الفرع الأول: تكلفة المرافقة المالية

تكمن حركية المرافقة في المساعدة القبلية والبعدية لحاملي المشاريع، فعندما نتحدث عن إنشاء مقاولة، نتحدث عن جملة المراحل التي يمر بها المقاول (فكرة، الدراسة الإقتصادية والمالية، اختيار الشكل القانوني، إعداد مخطط العمل، انطلاق المؤسسة في النشاط) ثم التجسيد والمتابعة، حيث يظهر دور المرافقة في محاولة إيجاد الحلول وتذليل الصعوبات، فمن المفترض أن يكون المحيط ملائم لتسهيل تجسيد المشروع الذي غالبا ما يحمل رهانات وتعقيدات كبيرة للمقاول حيث تعمل المرافقة على تذليل تلك الصعوبات سواء قبل أو بعد الإنشاء.

وتكون تكلفة المقاولة من الناحية المالية حسب فكرة المشروع وحجم التمويل الذي يتطلبه المشروع، ومنه نستطيع قول أن حساب التكلفة المالية لمرافقة المقاولة يرتبط بفكرة المشروع الذي يريد المقاول تحقيقه:

-في حالة ابتكار المنتج أي إدخال تحسينات جديدة على سلعة أو خدمة من حيث خصائصها أو طريقة استعمالها، هنا نحسب تكلفة المواد الأولية والتكنولوجيا التي دفعت ثمنها هيئات الدعم المالي؛

-في حالة ابتكار العملية أي ابتكار طريقة جديدة لإنتاج أو توزيع أو تطبيق التحسين إلى حد كبير، وهذا يشمل تغييرات كبيرة في التقنيات والمعدات والبرمجيات التي كان يتم بها الإنتاج، هنا نحسب التكلفة المالية للمرافقة من خلال قيمة المواد الأولية ومختلف ما استعمل في عملية ابتكار التقنيات الجديدة؛[1]

1-منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، دارالكتاب العربي الحديث، الإسكندرية 2003، ص 65

-في حالة ابتكار التسويقي أي تنفيذ طريقة جديدة للتسويق التي تنطوي على تغييرات كبيرة في التصميم والتغليف والتعيين والتموضع السوقي والتسعير، هنا نحسب قيمة الدراسات والمواد الأولية وغيرها من التي تدخل في تنفيذ المشاريع؛

-وفي حالة الإبتكار التنظيمي أي تنفيذ أسلوب جديد في العمل، طريقة جديدة لتنظيم العمل أو العلاقات الخارجية التي يجب أن تنتج عن القرارات الإستراتيجية التي تتخذها الإدارة، في هذه الحالة تحسب على أساس تكلفة ابتكار هذا النظام الجديد[1].

نستنتج أن الإبتكار يؤثر على جميع مراحل عملية الإنتاج، ويمكن أن تتعلق بمنتج أو عملية أو خدمة، وقد تمس العملية التنظيمية أو تسويقية، كما قد تنجم عن تحسن كبير في الموجود، ومنه تكلفة المرافقة المقاولاتية أيضا مرتبطة بعملية الإبتكار فحسب فكرة المشروع يقيم وتحسب تكلفة المرافقة.

الفرع الثاني: تكلفة المرافقة الفنية

هناك عدة أشكال لقيام مقاولات نتيجة لاختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، لذا تختلف تكلفة المرافقة الفنية من مقاولة لأخرى حسب شكل المقاولة:

-حسب توجهها: هناك عدة أشكال حسب هذا التصنيف:

*المقاولة العائلية: تنشأ بمساهمة أفراد العائلة في المنزل وعمالها هم أفراد العائلة، تنتج منتوجات تقليدية وبكميات محدودة، هنا تحسب تكلفة المرافقة الفنية بقدر ما قدم لهذا النوع من المقاولات من تكوين وتطوير للمهارات والإرشادات المقدمة لأصحاب هذه المقاولة، عادة ما تكون منخفضة في هذا النوع وهذا لميول المقاولين إلى إبقاء المقاولة بين أفراد العائلة الواحدة

1- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 65

فهم توارثوا المهنة أب عن جد، ويلجئون للمرافقة فقط للمحافظة على مهنة العائلة للأبناء فيطلبون تمويل صغير.

*المقاولة التقليدية: تتميز بكونها تلجأ إلى الإستعانة بالعامل الأجير واعتمادها على اليد العاملة البسيطة، وتتميز أيضا باستقلال مكان العمل عن المنزل، عادة المقاولين الذين ينشئون هذا النوع من المقاولات لديهم الميل للتوسع والتطور أكثر من النوع السابق لذا ستكون تكلفة المرافقة الفتية هنا أعلى من سابقتها، وتحسب بقيمة تكلفة الخدمات والدورات والتدريبات المقدمة من طرف هيئات المرافقة المختلفة.

-<u>على أساس تنظيم العمل</u>: يمكن التمييز بين نوعين:

*المقاولة المصنعة: تشمل كل المصانع الصغيرة والمتوسطة، تتميز بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير واتساع أسواقها وطبيعة السلع المنتجة، هنا تكون المرافقة الفنية أكثر تكلفة لأنها ستشمل تكاليف الإرشاد والتدريب على أساليب الإدارة والإنتاج الجديدة، والتكوين في مختلف جوانب التسيير سواء التقني (المعدات والتكنولوجيا الجديدة) أو الإقتصادي.[1]

*المقاولة الغير مصنعة: هي مزيج بين النظام العائلي والنظام الحرفي حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للإستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فيتم بموجبه إنتاج سلع أو منتجات حسب احتياجات الزبائن.

وتحسب تكلفة المرافقة بقيمة تكلفة الخدمات والدورات والتدريبات المقدمة من طرف هيئات المرافقة المختلفة لكن تكون الخدمات المطلوبة في مثل هذه المقاولات تكون أقل تكلفة لأنها تبقى عمل ضمن العائلة.

1-G. A. Koukou Dokou, M. Baudoux, M. Roge, L'accompagnement managérial et industriel de la PME, éd. L'Harmattan, France paris,2000, p23

-حسب طبيعة المنتوجات: تصنف إلى:

*مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية: يتمثل نشاطها في تصنيع المنتوجات الإستهلاكية الواسعة مثل الأغذية والنسيج، هنا المرافقة الفنية أكثر تكلفة لأنها ستشمل تكاليف الإرشاد والتدريب على أساليب الإدارة والإنتاج الجديدة، والتكوين في مختلف جوانب التسيير سواء التقني (المعدات والتكنولوجيا الجديدة) أو الإقتصادي.

*مقاولة إنتاج السلع الوسطية: يشمل المؤسسات المختصة في التمويل العادي للصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، في هذا النوع من المقاولات أيضا تكون تكلفة المرافقة الفنية مرتفعة لأنها ستشمل تكاليف الموظفين والخبراء والدورات والتكوينات التي ستوفرها هيئات المرافقة للمقاولين.

*مقاولة إنتاج الإستهلاك: تعتمد بصفة عامة على تكنولوجيات معقدة وكثافة رأسمال وتحسب تكلفة المرافقة الفنية بنفس الطريقة السابقة.[1]

المطلب الثاني: قياس أثر المرافقة المقاولاتية

تخصص الدول والحكومات التي تقوم بعملية المرافقة المقاولاتية ميزانيات طائلة من أجل تحقيق أهداف المرجوة من هذه العملية، إذ كما بينا في المبحث السابق تكلفة المرافقة المقاولاتية تكون كبيرة، لذا حتى تعرف الدول مدى نجاحها في تحقيق أهدافها وجب عليها إيجاد طريقة أو وضع معايير لقياس أثر المرافقة المقاولاتية.

في كثير من الأحيان يصعب قياس أثر المرافقة بشكل مطلق، ولهذا سيتم اختيار أوجه و جوانب مختلفة لأثر المرافقة للتمكن من قياسه. وحتى نحكم إذا كانت هيئات الدعم والمرافقة أدت

1- G. A. Koukou Dokou, M. Baudoux, M. Roge, op-cit, p 25

دورها بشكل جيد وأنه سيكون لها أثر كبير على الإقتصاد، اتفق المتخصصين في هذا المجال على جملة من العناصر التي تميز المرافقة الجيدة، تتمثل هذه العناصر فيما يلي:

-المرافقة تستلزم الإرتباط (فرد-مشروع): وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح بـــ "**تأمين**" المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.

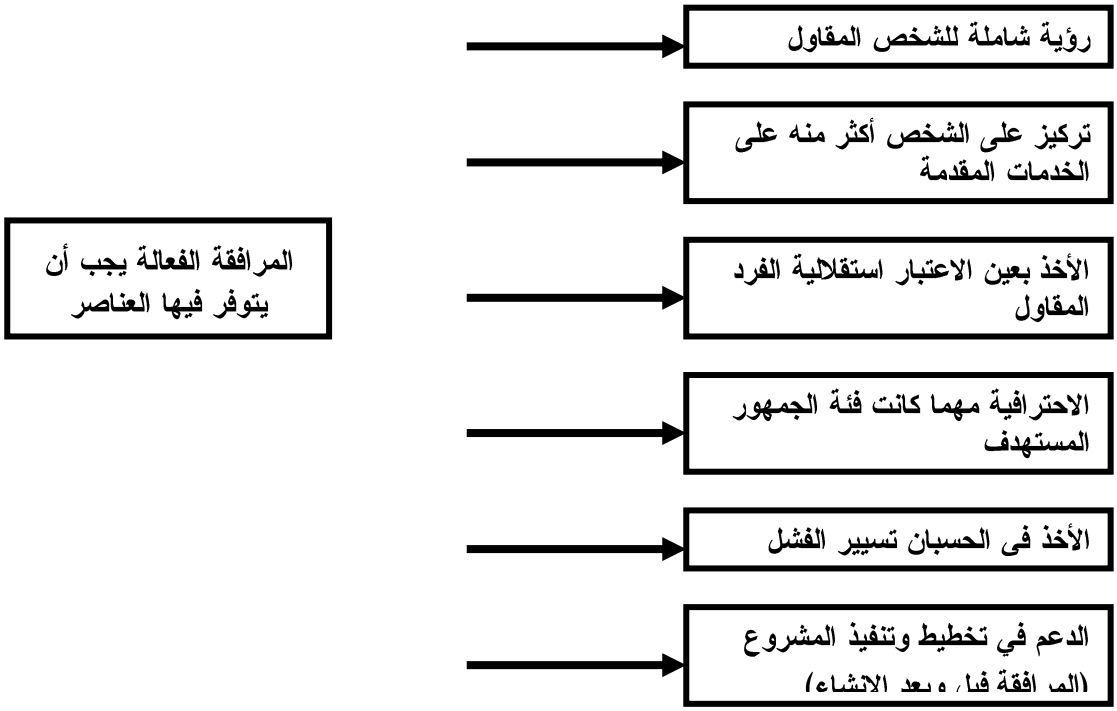
-المرافقة ترتكز على الشخص: على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد.[1]

- المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: المرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهلاك الاستثمارات ...وغيرها، وترك القرارات والتسيير للمقاول ليتخذها لوحده لكن بتعليمه المبادئ الأساسية.

-المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل: منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحصح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على

1- D Régis, H Norbert, V David, Op Cit, p5-6

تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الاقتصاد التضامني و منظمات التمويل الرأسمالي.[1]



الشكل رقم (03): خصائص المرافقة الجيدة

المصدر:D Régis, H Norbert, V David, Op Cit, p5

-الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة: هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذوو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية اجتماعية أكثر منها اقتصادية، إلا أنه حتى وإن كان المقاول يعتمد في تعامله مع حاملي المشاريع على الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول (خاصة فئة البطالين)، يجب على المرافق إظهار جميع عناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في المكان والطريق الصحيح. [2]

1- D Régis, H Norbert, V David, Op Cit, p5-6
2- D Régis, H Norbert, V David, Op-Cit, p7

-المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين،(التصور)التخطيط والتنفيذ: فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

<u>الفرع الأول:</u> من خلال عدد المؤسسات المنشأة ونجاحها

في الواقع لا توجد أي دراسة موثوقة تؤكد أن توفير استقبال جيد يرفع من عدد حاملي المشاريع الوافدين إلى أحد هياكل المرافقة، حيث يشير معظم الإحصائيات إلى أن الرغبة في إنشاء مؤسسة تتوقف بالدرجة الأولى على العوامل الثقافية والإجتماعية والنفسية لأفراد المجتمع، وأيضا على توفر الفرص الإستثمارية والأفكار الإبداعية وتفطن المقاول لها يولد لدية نظرة لإنشاء مقاولة، ووجود مرافقة مقاولاتية تساعده على تحقيق مشروعه إما ماديا أو تقنيا أو معا.

أما عن نقطة نجاحها تعتبر هذه النقطة هي الأكثر حساسية، والطريقة الأمثل لقياس هذا الأثر هي الرجوع إلى نتيجة الملاحظة التي قام بها المختصون، حيث بين نشاط مهنة المرافقة أن هذه الأخيرة:

-ضرورية لأغلبية حاملي المشاريع؛

-ترفع من حظوظ نجاح أصحاب المشاريع وُتجنبهم الكثير من الأخطاء؛

-تظهر مزايا كبيرة في مجال إعداد التقديرات المالية؛

-وتعمل بشكل كبير على إزالة الشعور بالوحدة الذي يحيط بالمنشئ.[1]

وتدل الكثير من الدراسات على الآثار الإيجابية للمرافقة، وهذا من خلال القيام بالمقارنة بين عينتين من المؤسسات إحداهما تمت مرافقتها والأخرى أنشئت دون دعم المرافقة ثم تحديد

1-Christian Marbach, L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur, Cité in : Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003, P 50.

الأثر، فقد أثبتت الإحصاءات المتوفرة في معظم الدول التي قامت بتنفيذ برامج للحاضنات تفوق الحاضنات في رفع نسب نجاح المشروعات الصغيرة، ففي الإتحاد الأوروبي مثلا وجد سنة 2010 أن نسبة نجاح المشروعات الجديدة التي أقيمت داخل الحاضنات تبلغ 88% ، بينما تبلغ هذه النسبة 50% فقط للمشروعات التي بدأت خارج الحاضنات ونقيس نجاح المقاولة التي نشأت عن طريق المرافقة من خلال قدرتها على الربح والإستمرارية ومن ثم تحولها إلى مؤسسة كبيرة، وطبعا هذا يتطلب وقت لذا يجب متابعة المقاولة بعد إنشائها، حتى نستطيع قياس أثر المرافقة بشكل أكثر دقة.[1]

الفرع الثاني: من خلال حجم التشغيل للعمالة العاطلة

يمكننا تلخيص العوامل التي يمكن أن تقود الفرد لمجال المقاولة في نموذج يعتبر أساس الدراسات في المقاولاتية وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي ل A.SHAPERO et L.SOKOL حيث قام الباحثان بتأسيس نموذج بقي لحد الآن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولة، والفكرة الأساسية للنموذج تقول ":أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد، وهذا ما يشير إليه في نموذجه، يمكننا تفسير متغيرات النموذج كما يلي[2]:

-الإنتقالات السلبية: مثل التسريح من العمل، الطلاق، الهجرة، عدم الرضا عن العمل،....الخ.

-الإنتقالات الإيجابية: مثل تأثير العائلة، وجود سوق أو مستثمرين محتملين،... الخ.

-الأوضاع الوسيطية :مثل الخروج من الجيش، من المدرسة، أو من السجن.

1-Christian Marbach, L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur, Cité in : Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003, P 50.

2- Z.Sahli, Les TPE et PME et leur environnement stratégique, Cité in : Programme de formation des accompagnateurs à la création de l'entreprise, Sous la direction de 3CI, Alger de 03 au 14 Novembre, 2001, P 22.

وتعتبر هذه العوامل أساس إحداث التغيير في مسار حياة الأفراد، والمحركة للحدث المقاولاتي فالانتقالات السلبية مثل الهجرة، يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي، وهذا ما تم ملاحظته فعليا في بعض البلدان من خلال قيام بعض المجموعات العرقية بإنشاء مؤسسات أما الإنتقالات الإيجابية والأوضاع الوسيطية، فتؤثران على نظام القيم للأفراد وعلى رغباتهم، وما بين المتغيرات المفسرة للنموذج والتي تتمثل في المجموعات الثلاثة من العوامل والمتغيرة المفسرة التي تتمثل في إنشاء المؤسسة، يعرف الكاتبان مجموعتين من المتغيرات الوسيطية هما إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الإنجاز، واللذان يكونان نتاج المحيط الثقافي، الإجتماعي والإقتصادي، وهما تختلفان من فرد لآخر، وتساعدان في تحديد الأفعال الواجب القيام بها، فإدراك الرغبة تضم العوامل الإجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد، فكلما يولي المجتمع أهمية للإبداع، المخاطرة، الإستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة، ويتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة، بالإضافة للتجارب السابقة والفشل في تجارب مقاولاتية سابقة، كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص.

أما عن إدراك إمكانية الإنجاز تنشأ من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لتحقيق فكرته .فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على التوجه المقاولاتي للفرد، وهذا[1] الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة أو مساهمات العائلة، ومن خلال أفراد المجموعة كما تؤثر كل من مساعدة الزوج(ة)، والأصدقاء، النصائح والإستشارات، والتكوين الخاص في كيفية إنشاء المؤسسات على إدراك إمكانية الإنجاز لدى الفرد .كما يشير الباحثان لأهمية التكوين الخاص في المقاولة على إدراك الفرد لرغباته وإمكانية إنجازه لها.[2]

1- Z.Sahli, op-cit, P 23.
2- Z.Sahli, op-cit, P 23.

بالإضافة للعناصر السابقة أفرزت الدراسات على مجموعة أخرى من العوامل من شأنها دفع الشخص نحو مجال المقاولة وهي كما يلي:

– نموذج مقاول لتقليده :حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط وبروز مقاولين جدد، كما وجد أن جنس المقاول له تأثير كبير، حيث يتأثر الأفراد في طموحاتهم واختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم؛

–الخبرة :إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة، وحسب نظرية رأس المال البشري، فكلما كان هذا الأخير يتكون من أفراد ذو مستوى علمي مرتفع، كلما ساعد ذلك على تنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل، فاكتشاف واستغلال الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة المحصلة خلال الدراسات والحياة العملي؛

–دور نوادي وجمعيات حيث الانضمام إليها يساعد في الحصول على المعلومات وتبادل الخبرات؛

–الموارد المالية :فكما نعلم، فأي شخص يريد إنشاء مؤسسة، فيجب أن يمتلك السيولة الكافية لذلك، وقيمة أموال بدء المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها؛[1]

–المحفزات الاجتماعية الاقتصادية :مثال ذلك تلبية لحاجات أساسية متعلقة بالبقاء، الحصول على دخل، رفع القدرة الشرائية، تحسين الشروط المعيشية؛

–المحفزات الشخصية والتي تختلف باختلاف الفرد والجنس، مثال ذلك الإنفتاح، الحصول على الإستقلالية الذاتية، إمكانية التحكم في الوقت، دخل أكبر واستقلالية مالية، النمو الشخصي والرضا في العمل؛

1- Ahmed Chehit, Guide de l'investissement et de l'investisseur, Grand Alger livres, Alger, 2004, P 41.

-الحوافز المهنية :فهي عموما تخص الإطارات والموظفين الذين يرغبون في تغيير نشاطهم، والعمل لحسابه الخاص؛

-الحوافز التجارية الرغبة في استغلال فرص عمل، أو سوق معينة؛

-العوامل الدافعة السلبية وهي تضم الحاجة للنقود، شروط عمل غير مقبولة، التمييز في منح المناصب والحرمان من الترقيات، وفي بعض الدول تعتبر نسبة البطالة العالية كمحفز؛

-والدوافع النفسية وهي التي تؤثر بشكل كبير على نفسية الفرد، حيث يضيف ويقول أنه لكي يتجه الفرد نحو مسار المقاولة، فلا بد أن تتدخل في حياته إثارة نفسية قوية، مثال ذلك عدم توفر فرص عمل، فصل أو عدم الرضا في العمل، هجرة، مثل هذا الانشقاق النفسي، يولد شعور بالذنب، حالة من الخوف، وأخيرا حاجة ملحة وإرادة صارمة للنجاح.

وبالتالي العوامل السابقة تخلق الرغبة لدى الشباب بانتهاز فرصة استثمارية ما وإنشاء مشروع بدل البقاء في انتظار التوظيف أو العمل، لكن نميز نوعان من المقاولين[1]:

*المقاول الحرفي الذي يملك قليل من التعليم لكن يتمتع بكفاءات تقنية ومركزة، فهذا النشاط نابع من قلبه إذ يتقبل إمكانية توارث الحرفة من الآباء كما له قابلية لتوريثها للأبناء، فهو يخشى السيطرة على مؤسسته وخروج المهنة من العائلة، و يرفض بصفة عامة نمو مؤسسته.

*المقاول الإنتهازي: يعرض وجه متناقض لسابقه، فهو يمتلك مستوى تعليمي مرتفع بالمقارنة مع الأول أما خبرته في الأعمال فهي متنوعة ومتعددة، هذا المقاول يعرف الإدارة والعمليات المتعلقة بها، يرفض أن يستمد نشاطه من الآباء فهو ليس نمطيا، يحب المخاطرة، ويمنح لنفسه مكان للنمو والتطور حتى وان كان ذلك على حساب الإستقلالية، وهو انتهازي لأنه بدخل عالم المقاولاتية

1- Ahmed Chehit, op-cit , P 42.

ليستغل فرصة ما ثم بمجرد تحقيقه لمبتغاه يخرج من السوق فهو لا يوفر تشغيل دائم وإنما مؤقت.

ففي كثير من الأحيان توجد تصنيفات أخرى تتناول في جوهرها هذين النوعين من المقاولين، فاستخدام معايير لمعرفة هذين المقاولين تتقاطع مع سماتهم الشخصية والسيكولوجية كالحاجة للإستقلالية أو في تاريخ العائلة والمهنة معا، مع الأهداف المتواصلة والأفعال المتطورة كالرغبة في نمو الأعمال واحتراف الإدارة، فقامت جاكلين لوفر سنة 1975 بدراسة امتدت من 1950 إلى 1970من خلال 60 حالة لإنشاء مؤسسات، حيث توصلت إلى أن الدافع المهيمن والأهداف الأساسية للمقاولين يمكن عرضها في أربع أنواع هي:

*المقاول المدير أو المبدع: حيث تكون في مدرسة أو جامعة كبيرة وحقق مسار مهني لامع في[1] مؤسسة كبيرة، هذا النوع من المقاولين تحركه حاجات الإنشاء والتحقيق، الإنجاز، السلطة، هذه الأهداف تدور في المقام الأول حول التطوير والإبداع، وبالتالي عندما يدخل عالم المقاولاتية يحدث أثر هام من ناحية التشغيل.

*المقاول المالك والمتوجه نحو النمو: هدف النمو حاضر عند هذا النوع من المقاولين، لكنها ستطرح إشكالية الاستقلالية المالية من خلال إيجاد التوازن بين النمو والملكية، هذه الدوافع تقترب من التصنيف السابق مع وجود حاجة ملحوظة إلى السلطة، هذا النوع يسعى لتطوير حجم مقاولته مما يزيد من فرص التوظيف.

*المقاول الرافض للنمو لكنه يبحث عن الفعالية: هذا المقاول يختار بوضوح هدف الاستقلالية كأولوية أولى، ويرفض النمو الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأول، فدوافعه ترتكز حول حاجات السلطة، وبالتالي هو لا يوفر فرص عمل كثيرة لأنه لا يتوسع في استثماره.

1-Alain fayolle, op-cit, p 60

*المقاول الحرفي: نجد في هذه المقاربة وجه المقاول المذكور سابقا، فالدافع الأساسي لديه لإنشاء مؤسسته هو الحاجة إلى الإستقلالية، أما الأهداف فهي البقاء والإستمرارية، فالإستقلالية عنده أهم من النجاعة الإقتصادي، ومنه هو كسابقه لا يوفر فرص عمل كثيرة. [1]

مما سبق نستنتج أن البطالة تكون دافع لإنشاء مقاولات والمرافقة المقاولاتية هدفها مساعدة الشباب البطال على إنشاء مشاريعهم الخاصة بهدف امتصاص البطالة، وبلورة فكرة الشاب المقاول وتكييفها بما يخدم الأهداف الإقتصادية العامة إذن نستطيع أن نقول أن حجم العمالة المشغلة يعتبر مقياس لأثر المرافقة المقاولاتية.

الفرع الثالث: من خلال مساهمتها في التنمية

يعتبر إنشاء المؤسسات الإقتصادية مفيدا للتنمية المحلّية من ناحية التشغيل، النمو وزيادة الدخول على المستوى المحلي سواء بالنسبة للأفراد أو للجماعات المحلية (الجباية المحلية)، على هذا الأساس تنخرط الجماعات المحلية في مبادرات لتشجيع المقاولة على مستوى أقاليمها تتضمن جوانب المرافقة، التمويل والتنسيق بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي.

يمكن القول إن التنمية المحلية هي حركية تبنى على أساس فاعلية العلاقات المادية والمعنوية بين مختلف الأفراد والهيئات من أجل تثمين الثروات التي تمتلكها المنطقة، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع، لهذا توضع المؤسسات الصغيرة في وضعية ممتازة من أجل لعب دور اقتصادي واجتماعي وسياسي هام ولاسيما فيما يخص توفير مناصب الشغل، واستغلال الموارد البشرية، وتكوين عوائد، وإعادة التوازن في توزيع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية.

1-Alain fayolle, op-cit, p61

فنجد أن المبادر يتفاعل مع مختلف الأنشطة حسب معايير المجتمع المحلي، ويعتمد بشكل كبير على عائلته ومحيطه من أجل إنشاء مؤسسته، ثم ينتقل للبحث عن بعض الهيئات المرافقة، وهنا يأتي دور هذه الأخيرة في توجيه تلك المشاريع حسب متطلبات المجتمع مما يضمن الوصول إلى التنمية المحلية.[1]

تشير المادة 3 من القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى أنه « يجب على الجماعات الإقليمية في إطار التنمية المحلية أن تبادر، طبقا لمهامها وصلاحياتها، باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» .[2]

تعتبر عودة بروز الأقاليم المحلية كإطار مكاني هام للتنظيم الفعال للنشاط الإقتصادي من مفارقات العولمة. أدت حركة نقل مواقع الإنتاج من الدول المتقدمة نحو الدول المنفتحة حديثا وتداعياتها في مجال التشغيل واختلال توازن النسيج الإقتصادي المحلي إلى بروز سياسة للتسيير الإستراتيجي للمراكز الإقتصادية المحلية قائمة على توفير بيئة محلية مناسبة للإبداع ترتكز على المعرفة، بما يسمح للمؤسسات الجديدة المنشأة بالإستفادة من عامل المعرفة في الإنتاج والتصدير ودفع النمو الإقتصادي المحلي والقومي، وتشكل حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات الآليات المحلية الأبرز لدعم المقاولة.[3]

تسعى المقاولات إلى تنمية المناطق المحلية عن طريق:

-توسيع تشكيلة منتجاتها بإنتاج أو بيع منتوجا مكملا؛

-تعدد وحدات الإنتاج أو البيع عن طريق تعدد المناطق الجغرافية؛

1-المادة 3 من القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2-المادة 3 من القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

3 - Audretsch David, op-cit, p55.

-الانتقال من مؤسسة حرفية إلى مؤسسة إنتاج أو بيع؛[1]

-وإنتاج أو بيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجيا جديدة أو إتباع أسلوب جديد في الإنتاج أو البيع... ويكون المسير هو صاحب القرار.

ويمكن للتنمية المحلية أن تأخذ عدة أشكال نذكر منها:

-تنمية المناطق المحلية بالإعتماد على مجموعة من المقاولات؛

-وتنمية المناطق المحلية بالاعتماد على المؤسسات الكبيرة وهذه بدورها تقوم بفتح فروع تابعة لها أو عن طريق المقاولة من الباطن مع المؤسسات الصغيرة.

وتعتبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق[2]، بالإضافة إلى أنها تقوم على مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على اليد العاملة ما يساعد هذه المناطق على حل مشكل البطالة.

تحقق المقاولة مساهمة فعالة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية يتأتى من خلال ما يلي:

-توفير مزيد من الفضاءات بمختلف المناطق لبعث محاضن تسمح بتنمية أفكار التقاول والإعتماد على الذات والمبادرة الفردية ، وكذا العمل إحياء أنشطة صناعية وحرفية عن طريق تهيئة واستغلال فضاءات موجودة أو بإنشاء فضاءات جديدة؛[3]

-وضع إستراتيجية متكاملة للنهوض بهذه المؤسسات من خلال دراسات قطاعية شاملة حول الإمكانات المحلية والجهوية والوطنية تمكن من تكوين بنك خاص بالمعطيات عن طريق منظومة

1- Michel Marchesnay et al. , Gestion des PME/PMI, Ed, MATHAN, Paris 1997, p 256-258.

2 -فعلى سبيل المثال تمكنت ايطاليا في فترة السبعينات من تنمية مناطقها في جنوب البلاد عن طريق إتباع أسلوب تمركز أو تجميع عدة مؤسسات، تعمل في أنشطة اقتصادية مختلفة في شكل مؤسسات مخصصة، فهي بذلك تتبع أسلوب تنمية منطقة جغرافية معينة عن طريق تجميع عدة مؤسسات وبذلك تم تحقيق تنمية شاملة في كامل البلاد بفضل وجود النسيج الصناعي الكبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- Michel Marchesnay et al. , op-cit, p 258.

إعلامية توضع تحت تصرف كل الهياكل المعنية بالتنمية وطنيا وجهويا وتمكن من انتقاء المشاريع الأكثر مردودية والمحدثة لمناصب الشغل. إضافة إلى دعم التنسيق بين المتدخلين في مجال انتقاء المشاريع واختيار المستحدثين وإنجاز عمليات التأهيل لفائدتهم والإحاطة بهم لضمان استمرارية مشاريعهم ومساهمتها في دفع حركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛

-إعداد قائمة بالفرص الإستثمارية من قبل أخصائيين وتحديد معايير يتم على أساسها اختيار الفرص المجدية وإقناع المستحدثين بالأخذ بهذه الفرص وتوفير الدعـــم الضـــروري لتجسيدها ومرافقتهم خلال مراحل الإنجاز؛

-دعم ثقافة المبادرة والحث على التفكير في العمل المستقل، وكذا نشر ثقافة النجاح بالاعتماد على تنظيم المعارض الخاصة بالمقاولات؛

-تشجيع المؤسسات الكبرى على إبرام عقود مناولة مع المقاولات والمؤسسات المصغرة؛

-و وضع إجراءات تمكن من تجاوز عقبة الحصول على العقار أو استغلاله.[1]

1- Michel Marchesnay et al. , op-cit, p 259.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل إظهار دور الإستثمار في تحسين الوضعية الإجتماعية والإقتصادية للدول، ومدى فعالية المرافقة المقاولاتية في تنشيط الإستثمار وتسهيل عملية القيام به، حيث يعتبر الإستثمار المسار الحركي لإنشاء وتطوّر الإقتصاد،لذا يحظى بأهمّية كبيرة في سياق العولمة (مرحلة الإقتصاد المقاولاتي) بالنّظر إلى أدائه لعدة أدوار إقتصادية واجتماعية، تتراوح بين مكافحة الفقر وضمان الإدماج الإجتماعي والإقتصادي، وصولا إلى الإبداع والنمو والتشغيل (الواسع) في حالة المقاولة الإبداعية أو الحركية والمدفوعة باستغلال الفرص التي يمنحها تحرير العديد من الإقتصاديات، لقد ترجمت هذه الأهمية للإستثمار والمقاولة بتصميم عدة سياسات وبرامج لترقيتها، وخاصة أن هذه المقاولات تستجيب لمجموعة من المعايير الكمية والحقائق الإقتصادية تختلف حسب موقع كل بلد على خارطة التنمية الإقتصادية.

ومنه تم وضع معايير لقياس أثر المرافقة ومدى فعاليتها في الإقتصاد مقارنة بتكلفتها، وهذا ما تكلمنا عنه في المبحث الثالث، وما يؤكد نجاعة المرافقة المقاولاتية في تنشيط الإستثمار هو التجارب الناجحة لمختلف الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو وبعض الدول العربية في هذا المجال، وهذا ما سنعرضه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تجارب بعض الدول في المرافقة المقاولاتية

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في المرافقة المقاولاتية

تمهيد:

تعتبر المقاولات محور اهتمام كثير من الدول لما لها من دور رئيسي وهام في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث أخذت الكثير من حكومات الدول زمام المبادرة لرعاية ودعم هذه المؤسسات في ظل محيط دولي يتسم بالتغيرات المتسارعة وانعكاساتها السلبية والإيجابية على هذا القطاع الحساس من جهة، والصعوبات والعوائق الداخلية التي تعاني منها من جهة أخرى.

هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير ودعم هذا قطاع وكان لها الأثر الكبير في إرساء وتطوير اقتصاد بلدها، وقد استطاعت هذه التجارب أن تتكيف مع المتغيرات العالمية خاصة التأثيرات الإقتصادية للعولمة، وتتجاوز كل الصعوبات والعوائق التي واجهتها عن طريق إرساء سياسات وإجراءات سمحت لهذا القطاع بأن يكون قاطرة التنمية فيها.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث لنتناول فيها تجارب بعض الدول حتى نستخلص منها أهم النقاط الإيجابية التي قد تساعد على تحسين المرافقة المقاولاتية في الجزائر، وهي كما يلي:

- تجربة بعض الدول المتقدمة؛
- تجربة بعض الدول السائرة في طريق النمو؛
- وتجربة بعض الدول العربية.

المبحث الأول: تجربة بعض الدول المتقدمة

سنقوم في هذا المبحث بعرض تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال مرافقتها للمقاولات، إذ سنرى ما هي السبل التي اتبعتها والنتائج المحققة والمعوقات التي واجهتها هذه الدول في عملية المرافقة، وسنخص بالذكر تجربة كل من دولة اليابان وإيطاليا في مجال دعم المقاولات وهذا من خلال المطلبين المواليين:

- ✓ تجربة اليابان؛
- ✓ وتجربة إيطاليا.

المطلب الأول: تجربة اليابان

بنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات المقاولاتية حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج المقاولات التي تتكامل مع بعضها مكونه فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة، رغم أن اليابان لا تتمتع بثروات معدنية ومواد أولية، منتجاتها تتمتع بتنافسية كبيرة في السوق المحلي والعالمي وهذا بسبب اليد العاملة المدربة والمؤهلة والثقافة الشخصية للشعب الياباني، الذي يتميز بالتفاني في عمله وحب الإبداع والإبتكار، مما جعل مقاولاتها تتميز بالإبداع وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات والمستجدات الإقتصادية والسوقية، حيث المقاول هناك يبحث عن الشيء الذي يفتقده السوق ويكون مطلوب ليقوم هو بإنتاجه وعرضه في السوق، مما يفتح له مكان في السوق ويعطيه فرصة أكبر في النجاح وتطوير هذا المنتوج.[1]

سنتكلم في هذا المطلب عن مبادئ وأهم السياسات التي اتبعتها اليابان في عملية المرافقة وثم سنتكلم عن أهم النتائج التي حققتها المرافقة في اليابان.

---

1 –كان شعار اليابان في السبعينات الشيء الصغير جميل.

الفرع الأول: مبادئ وأهم سياسات دعم المقاولات في الإقتصاد الياباني

في سنة 1963 صدر القانون الأساسي الذي ينظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات، وتم تعديل هذا القانون سنة 1999 وهو يبين المبادئ الأساسية التي تهدف إلى:

-تشجيع نمو وتطوير هذه المقاولات؛

-تحسين الموارد والتسهيلات الإدارية المتاحة لها والمناخ الذي تعمل في ظله؛

-نظم قانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم؛

-وتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومساعدتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات.[1]

من أهم السياسات المتبعة من طرف السلطات اليابانية ما يلي:

- التمويل: تحظى المقاولات في اليابان بتعدد مصادر التمويل ويتمثل أهمها فيما يلي:

-البنوك التجارية التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمقاولة نذكر منها بنك شوكو شوكين الذي تم استحداثه سنة 1936؛

-هيئات التمويل الحكومية وهي هيئات حكومية تمنح قروض للمقاولات ولديها فروع عديدة حتى تفيد أكبر عدد ممكن من المقاولات كالهيئة الوطنية للتمويل التي تم إنشاؤها سنة 1949 من أجل أن تقدم قروض قصيرة الأجل، وهيئة التمويل الياباني التي بدأت نشاطها سنة 1953 من أجل أن توفر التمويل طويل الأجل؛

1-عطيوي سميرة، بديسي فهيمة، آليات دعم وترقية المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارب دولية، ملتقى وطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة -واقع وآفاق-، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، يومي 13 و14 نوفمبر، 2012، ص 12

-ونظام ضمان القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة والمقاولات وتقوم به هيئة ضمان القرض والتي تمتلك 52 فرعاً منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان حيث أنه من خلال هذا النظام أصبحت عملية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات التمويل عمليه سهلة وميسرة.[1]

- الدعم الفني: أنشئ نظام خاص بالدعم الفني يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية والذي تشرف عليه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية[2] التي من أهم خدماتها:

-الرد على استفسارات أصحاب المقاولات؛

-دراسة الوضع القائم للمقاولات والتغلب على العقبات التي تواجهها؛

-ودراسة المواقع المناسبة لإنشاء المقاولات وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك.

- التدريب: أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمقاولات يقوم بها معهد خاص بالمنشآت الصغيرة ويقدم المعهد البرامج التالية:

-برنامج تدريب المديرين، وذلك نظرا لإنخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسؤولين عن المقاولات؛

- وبرنامج التدريب الفني، حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العاملين.

1-الطيف عبد الكريم، واقع وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات-حالة الاقتصاد الجزائري-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006،ص41

2-تعرف هذه الهيئة ب JASMEC

- الإدارة: تهدف البرامج الإدارية التي وضعتها الحكومة اليابانية إلى خلق بيئة استثمارية مشجعة على الإبداع لنمو المقاولات، عن طريق تبيان مختلف القوانين التي يجب على المقاول أن يلتزم بها، وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل.
- التسويق: يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمقاولات على الولوج إلى الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض[1] الدولية لمنتجات هذه المشروعات ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وفي نفس الإطار تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها من المقاولات، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.[2]
- الإعفاء من الضرائب: اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المقاولات، من أهمها :

  – الإعفاء من ضريبة العمل؛

  – الإعفاء من ضريبة العقارات؛

  – تخفيض ضريبة الدخل؛

  – تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة؛

1–فاطمة الزهراء عبادي، معوقات تحقيق أداء متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2007، ص 51.

2–فاطمة الزهراء عبادي، مرجع سابق، ص 53

–وضع نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المقاولات؛

– ونظام ضريبي يشجع إقامة مشروعات في المناطق النائية.

- ✓ الحماية من الإفلاس: تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة[1]
- ✓ من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن الإنضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهريا تقوم بموجبه هيئة تنمية المقاولات اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر قبل المشروعات الصغيرة الأخرى التي يتعامل معها، حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مشروعات أخرى .

- نظام الشركات التعاونية: وهي شركات مملوكة بالكامل لأصحاب المقاولات وتعمل في مجال شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج وفي مجال تسويق المنتجات والتوزيع والنقل ونقل التكنولوجيا وفي مجالات أخرى.[2]

الفرع الثاني: نتائج سياسة المرافقة في اليابان

إن أهم ما حققته اليابان في مجال المرافقة المقاولاتية ما يلي:

–من ناحية عدد المقاولات في الإقتصاد الياباني فتمثل 86% من حجم المؤسسات الموجودة في الإقتصاد الياباني أي حوالي 4102300 مؤسسة؛

---

1 –العتوم راضي، خلاصة تجربة اليابان لتنمية المقاولات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار الصفاء للطبع والنشر، سنة 2009، ص 60

2 –العتوم راضي، خلاصة تجربة اليابان لتنمية المقاولات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار الصفاء للطبع والنشر، سنة 2009، ص 60

-أما عن حجم مناصب العمل التي وفرتها هذه المقاولات فنسبة تشغيلها تبلغ 25% من حجم العمالة؛

-ساهمت المقاولات في حوالي 21% من الناتج المحلي الخام الياباني، وقد كانت هذه النسبة[1] حوالي 30% إلا أنها انخفضت بسبب الزلزال المدمر الذي ضرب منطقتي كانتو و توهوكو أدى إلى تراجع أداء المقاولات التي تضررت كثيرا بسبب هذه الكارثة الطبيعية، لذا قامت اليابان بتقديم قروض للمتضررين لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم وأعمالهم؛

- وتنامي دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى، حيث تساهم في توفير 72% من احتياجات ومستلزمات الصناعات المعدنية، و 76% من احتياجات ومستلزمات الصناعات الهندسية، و 79% من احتياجات ومستلزمات صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية[2].

الدروس المستفادة من هذه التجربة التي تعتبر من أغنى التجارب العالمية كثيرة ويأتي في مقدمتها ما يلي :

-الإعتماد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، حيث يعتبر دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشيا؛[3]

-نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة؛[4]

1-report from the economist intelligence unit,SMEs in japan, December 2014.
2-report from the economist intelligence unit,SMEs in japan, December 2014.
3- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2005 ، ص157

4-يصور النموذج الياباني فكرة الإوز الطائر الذي وضع تصوره الإقتصادي الياباني أكاماتزو كانامي في سنة 1937ثم انتشرت على يد برسو كامنغز في سنة 1984 كنموذج بديل لنماذج التنمية الصناعية السائدة آنذاك ويتحدث أكاماتزو في هذا النموذج عن ثلاثة منحنيات رئيسية ,منحى الاستيراد، منحنى الإنتاج، منحنى

-الإهتمام بالجودة وعمل الاختبارات اللازمة لتحقيق التميز وذلك هو ما يميز المنتج الياباني عن غيره من منتجات الدول الأخرى ، لذا يجب أن يولي القائمين على المشروعات الصناعية موضوع الجودة كل اهتمامهم؛

-ويعتبر النظم الخاصة بالمصانع المقامة بشكل أجنحة صناعية إحدى الطرق الممكن تطبيقها حيث يتم تجهيز مبنى على شكل أجنحة تؤجر للمستثمرين في المشروعات الصغيرة وفق شروط محددة ولمدة ايجابية محددة. [1]

المطلب الثاني: تجربة إيطاليا

ترجع الإنطلاق الكبرى للصناعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا إلى بداية السبعينات، حيث أعيد هيكلة الصناعات الكبرى حول محورين أساسيين هما:

-إعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف؛

-ولا مركزية الإنتاج، ويتمثل هذا المحور في نقل أجزاء هامة من الإنتاج لكي يتم تصنيعها خارج المصنع الأم، بهدف تقليص النفقات والتمتع بمرونة حقيقية في مواجهة تقلبات السوق.

وقد ساهم هذا المحور على وجه التحديد، في نمو الصناعات الصغيرة والمقاولات، حيث استطاعت أن تستخدم تقنيات حديثة، وعمالة ماهرة، والصمود في مواجهة المنافسة المحلية والدولية معا.

=الصادرات .وشبه عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بأسراب الإوز الطائرة، حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة، ويليها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وتايلاند واندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام .وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة .ويرتبط نموذج الإوز الطائر بدورة المنتج في سياق التنمية الإقتصادية، التي تمر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى يحاول البلد الآخذ في النمو (كوريا أو ماليزيا مثلا) باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب في آسيا والسابق في النمو الاقتصادي (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم) .المرحلة الثانية يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة محلياعلى أرضه بتمويل مشترك من البلد المتقدم واستيراد تقنيته .المرحلة الثالثة والأخيرة يبدأ البلد الآخذ في النمو بتصدير السلعة للخارج، خاصة للبلدان الآسيوية الأخرى الأقل نموا.

من أهم السمات المميزة للتجربة الإيطالية، التجمعات أو المناطق الصناعية، فإيطاليا تمتلك نحو100 منطقة صناعية في شمال ووسط البلاد، ويعمل بها ما يزيد على نصف مليون عامل وتشمل أنشطة هذه الوحدات الملابس، والنسيج، والأحذية، والمدابغ، والمصنوعات الخشبية، والأدوات المعدنية، والأعمال الزجاجية، والمجوهرات، وغيرها.

سنتكلم في هذا المطلب عن مبادئ وأهم السياسات التي اتبعتها اليابان في عملية المرافقة وثم سنتكلم عن أهم النتائج التي حققتها المرافقة في إيطاليا.

الفرع الأول: سياسات دعم المقاولات في إيطاليا

تعود أسباب نجاح المقاولات في إيطاليا إلى جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

-عدم اعتبار المقاولات والشركات جد الصغيرة كيان مستقل، و لكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض؛

-وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسؤولة عن واحدة منها، ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل و تقليل وقت الإستجابة والذي لا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره؛

-وتتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المقاولات بالمرونة والديناميكية ، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة إلى ضمان الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي.[1]

تدعم السياسات والقوانين الإيطالية، منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، المقاولات عن طريق سلسلة من الحوافز والمنتجات المالية، سواء كانت هذه الإجراءات مباشرة أو غير مباشرة، حيث تعتبر المقاولات والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمثابة العمود الفقري لإقتصاد إيطاليا،

1-entreprise/comm/europa.eu.int//1. http: EC of 6 Mai 2003 conceming the definition of micro, small and/361/Commission recommendation 2003 medium-sized enterprise

ففي عام 1997 ، كان يعمل في الشركات الصناعية الصغيرة الحجم 73.6 في المائة من السكان، بما في ذلك أصحاب المهن الحرة، تتميز التجمعات المقاولاتية الإيطالية بأنها في إطار المنطقة الصناعية الواحدة، يتم تصنيع جميع مكونات السلعة الواحدة، حيث توزع هذه المكونات وأيضا [1] الخدمات الصناعية اللازمة لها بين المنشآت الموجودة بالمنطقة، ومن المألوف أن تقوم بين هذه المنشآت منافسات جادة حول نوعية وجودة الإنتاج، والقدرة على التجديد والإبتكار، ولكن يجمعها في نفس الوقت قواسم مشتركة في تجميع ونشر المعلومات حول التقنيات وطرق الإنتاج الجديدة، كما تتقاسم الإستفادة من خدمات المرافق المشتركة.

لقد ساهم في نجاح التجمعات الصناعية الإيطالية وجود الشركات الأم التي تقيم علاقات عمل أفقية مع المقاولات، وتعهد إليها بمراحل هامة من دورة التصنيع، كما يوجد نظام لعلاقات العمل يتيح لكل من أصحاب العمل وممثلي النقابات التشاور حول مختلف

جوانب المفاوضة الجماعية، والموضوعات المتصلة بالتغيرات الإجتماعية والإقتصادية، والمشاريع التي تهم المنطقة التي يعملون فيه، واستكمالاً لبنيان المناطق الصناعية، والتي يطلق عليها اسم" إيطاليا الثالثة" ، فقد تم إنشاء معاهد تدريب رفيعة المستوى بهذه التجمعات، لتتولى إعداد الكفاءات العاملة الماهرة جنبًا إلى جنب مع استمرار التدريب على رأس وأثناء العمل.

ولا تقوم الحكومة الإيطالية بمرافقة المقاولات ماليا[2] فقط بل حفزت البحث العلمي والتطبيقي لتطوير التقنيات التي تستخدمها هذه المقاولات من خلال توفير مراكز للتجريب والبحث، وأهم الجهات التي تقوم بالمرافقة هي[3]:

1–رقراق عبد القادر، متطلبات تأهيل المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، سنة 2009–2010، ص 59

2– تمر المقاولات عند تأسيسها بعدة أطوار، وتختلف أشكال التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه ففي طور التأسيس يتم عادة من قبل العائلة المالكة. ثم طور النمو الأول: يتم ذاتيا من خلال الأرباح المعاد استثمارها. وطور النمو المتسارع: يمكن للمالك أن يقترض الأموال من المصارف، مستعينا ببعض المنظمات التي تساعده في تقديم الكفالات كمنظمة Confcommercio مثلا مما يخفض تكلفة رأس المال.

3–رقراق عبد القادر، مرجع سابق، ص 59

-وزارة الصناعة: إذ تقوم بوضع المعايير الكمية من أجل تطوير الإستراتيجيات الإقتصادية التي تدعم المقاولات، كما تقوم بالتنسيق بين مختلف ميادين الإقتصاد من صناعة وتجارة وحرف، دون أن تنسى الدعم المالي من أجل شراء معدات الإنتاج وتنفيذ أبحاث التطوير والإبتكار.

-وزارة البحث العلمي: هي المسؤولة عن قوانين و حوافز البحث والتنمية وتطوير وسائل الإنتاج لتحسين جودته.

-وزارة التجارة الخارجية: وهدفها الرئيسي تعزيز المعلومات عن تجمع شركات التصدير وتمويله، وبرامج التأمين وضماناته بالإضافة إلى القروض الخاصة بشركات التصدير في جنوب إيطاليا، وهذا من أجل تعزيز الصادرات وزيادة تنافسية المنتجات الإيطالية.

-الغرفة التجارية: تقوم هذه الغرفة بجمع المعلومات عن المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتسهيل عملية إتحاد الغرف الإيطالية من أجل تقديم خدمات شاملة للمؤسسات ولاسيما الخدمات الإدارية والإعلامية.

إضافة إلى ذلك، هناك مؤسستان عامتان تقدمان الدعم المالي لمؤسسات الأعمال، هما :

-مديكريديتو سنترياليه: التي أنشأت عام 1956 كمؤسسة للتمويل المتوسط الأجل، تستهدف تعزيز المؤسسات الصغيرة والمقاولات و تنميتها و توجيهها وجهة تصدير، وكانت ملكا لوزارة الخزانة.

-المنشأة المالية لتنمية و تعزيز المؤسسات الايطالية خارج البلاد سميست: والغاية من إنشاء هذه المؤسسة دعم أصحاب مشاريع الأعمال في مجال الصادرات والإستثمارات الخارجية.[1]

أما المؤسسات شبه الرسمية التي تقدم المساعدة منها:

- معهد التطوير الصناعي: والذي يساعد المقاولات فنيا، أي بتزويدها بمعلومات حول الحوافز المالية.

1-رقراق عبد القادر، مرجع سابق، ص 60-61

-المعهد الوطني للتجارة الخارجية: وهو يشجع تدويل التجارة و الإستثمارات.

-مراكز المعلومات الأوروبية: تهدف مراكز المعلومات الأوروبية إلى تقديم المساعدة من أجل تطوير وتوفير فرص الأعمال للمقاولات، بالإضافة إلى إعطاء معلومات عن تمويل المشاريع المقاولاتية طبقا للقوانين المحلية والأوروبية. [1]

الفرع الثاني: نتائج سياسات المرافقة في إيطاليا

تعتبر نسبة المقاولات في البنية الإنتاجية للإقتصاد الإيطالي معتبرة حوالي 42% ولدى 25% منها 5 عمال أو أقل، ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى هذه النسبة 10% وفي بريطانيا 30 %، وتساهم المقاولات في تحقيق 42% من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية. أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من 500 عامل موظف في ايطاليا فلا تتعدى 20% بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى 33%.

ورغم أزمة 2008 بقيت المقاولات تحقق زيادة في أرباحها ففي الفترة مابين 2008 و 2010 ارتفعت أرباحها بنسبة 6,2% و الفترة ما بين 2010 و 2013 بنسبة 8%، وحسب[2] تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2015 فإن إنتاجية الإقتصاد الإيطالي قد زادت بنسبة 1.2% بعد أن كانت في سنة 2014 0.2% و في سنة 2013 كانت -0.4% أما عن معدل التضخم ففي سنة 2014 كان 0.9%، كما أن المقاولات ساهمت بنسبة 7% من النسبة الكلية المقدرة 17,9% لتراكم رأس المال.[3]

1-رقراق عبد القادر، مرجع سابق، ص 61

2-تقرير مؤسسة MEDIOBANCA بعنوان المقاولات والأزمة الراهنة في الإتحاد الأوروبي، 29 ماي 2015، منشور على موقع:
WWW.MEDIOBANCA.COM/ENG.INDEXREPORT.HTML تاريخ التصفح أوت 2014.

3-تقرير مؤسسة MEDIOBANCA بعنوان المقاولات والأزمة الراهنة في الإتحاد الأوروبي، 29 ماي 2015، منشور على موقع:

وبهذا نكون قد ذكرنا أهم النقاط المتعلقة بتجربة كل من اليابان وإيطاليا في مجال المرافقة المقاولاتية، وأهم النتائج التي حققتها هذه الدول من خلال تطبيق سياساتها في المبحث الموالي سنتكلم عن بعض الدول السائرة في طريق النمو لنتعرف على المجهودات التي قامت بها بعض الدول النامية في مجال المرافقة المقاولاتية.

المبحث الثاني: تجربة بعض الدول السائرة في طريق النمو

حاولت العديد من الدول النامية الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال المرافقة المقاولاتية، لذا اتجهت عدة دول إلى إقامة قاعدة من المقاولات وتعزيز دورها في التنمية الإقتصادية ومحاربة البطالة والنهوض باقتصاديات هذه الدول، في هذا المبحث سنذكر:

- تجربة الهند؛
- وتجربة كوريا الجنوبية.

المطلب الأول: تجربة الهند

تعتبر الهند من أكثر الدول تأثرا بالتجربة اليابانية في مجال المقاولات، وطبقًا للدستور الهندي، فإنها تندرج ضمن صلاحيات حكومات الولايات، وتتركز جهود الحكومة المركزية على صياغة البرنامج العام لتطوير هذه الصناعات، والإسهام بجزء من رأس المال الذي تحتاجه الولايات لتنفيذ هذا البرنامج، سنتكلم في هذا المطلب عن مبادئ وأهم السياسات التي اتبعتها الهند في عملية المرافقة وثم سنتكلم عن أهم النتائج التي حققتها المرافقة في الهند.

الفرع الأول: السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات

تتعدد أشكال الدعم الحكومي للمقاولات لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل في:

WWW.MEDIOBANCA.COM/ENG.INDEXREPORT.HTML تاريخ التصفح أوت 2014.=

-الحماية حيث تتولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم المقاولات الحديثة النشأة، حيث تضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها؛[1]

-التمويل حيث يسمح لتلك المقاولات الحصول على قروض ائتمان بنسب فوائد منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

-توفير اليد العاملة الماهرة وذلك من خلال التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا فضلا عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة؛

-والسماح للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للمقاولات والصناعات الصغيرة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج مثلما يحدث في صناعة البرمجيات[2].

قامت الحكومة الهندية بإنشاء عدد من الهيئات والوحدات التي تعمل خصيصا من أجل توفير الدعم اللازم للمقاولات و تعمل جميع تلك الهيئات تحت قيادة وتنسيق وزارة الصناعات الصغيرة و الصناعات الريفية و الزراعية و من أهم تلك الهيئات:

-وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية :نظرا لأهمية هذا القطاع في الهند، قامت هذه الأخيرة بإنشاء وزارة خاصة تعمل على دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة والمقاولات والتنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع، ومن أهم أهداف هذه

---

1 -المقاولات الصناعات الصغيرة مفتاح التنمية في الهند، نقلا من الموقع:
http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp تاريخ التصفح 4 أفريل 201

2 -المقاولات الصناعات الصغيرة مفتاح التنمية في الهند، نقلا من الموقع:
http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp تاريخ التصفح 4 أفريل 201

الوزارة أن تعيد تأهيل ومساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل، ومساعدة الشركات الصغيرة على تسويق منتجاتها محليا و دوليا؛[1]

-وضع جهاز خاص داعم حيث تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى إدارة الصناعات الصغيرة والريفية، وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فضلا عن إنشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة.

كما يقوم هذا الجهاز أيضا بصياغة السياسات الخاصة بالمقاولات والصناعات الصغيرة، خاصة وأن المنتجات لم تعد تقتصر على السلع الصغيرة فقط بل شملت أيضا السلع الأساسية والتكنولوجية المتطورة. وإذا كان هناك البعض يشعر أحيانا في دول أخرى بأن قطاع الصناعات الصغيرة ينتج المنتجات الرخيصة فإن هذا غير صحيح تماما في التجربة الهندية حيث تمثل نسبة 35%من منتجات المقاولات هناك سلعا فائقة الجودة حسب إحصائيات سنة 2005، وتقوم الفلسفة الهندية في هذا الصدد على فكرة أساسية تتمثل في فتح السوق أمام المنافسة لمنح هذه الصناعة فرصة الاحتكاك مع المنتجات العالمية، ومن ثم تطوير نفسها باستمرار خاصة أن الحكومة لا تستطيع حمايتها في ظل مبادئ تحرر التجارة العالمية.

-صندوق لتطوير التكنولوجيا :في الوقت نفسه أنشأت الحكومة صندوقا آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المقاولات، وتحسين مستوى العمالة وبذلك استبدلت الحكومة فرض رسوم وضرائب

1-طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،حالة الصناعات الغذائية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة شلف ،دفعة 2005، ص 84-85

على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات الداخلية التي تصنعها المقاولات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد الوطني في الأجلين القصير والطويل.[1]

– توفير المؤسسات القاعدية حيث تعمل الحكومة الهندية على توفير البني الأساسية للمقاولات من خلال التجمعات الصناعية[2] الضخمة التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية .[3]

الفرع الثاني: نتائج سياسات المرافقة المقاولاتية في تنمية الإقتصاد الهندي

تنبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، فبالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر كان للصناعات الصغيرة دور كبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي و التنوع الكبير في المنتجات، و أحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب المقاولات للبيئة الإقتصادية في الهند و التي تفتقر إلى الموارد المالية إضافة إلى عدد السكان الكبير، من حيث كونها كثيفة العمالة و لا تحتاج الى رأس مال كبير .ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات التي تظهر الأهمية النسيبة للمقاولات ونسب مشاركتها في تنمية الإقتصاد الهندي :

1–طرشي محمد، مرجع سابق، ص 85

2–يتضح جليا من سياسة الحكومة في هذا المجال عدم تحديد مواقع بعينها للمقاولات، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإعفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة

3–طرشي محمد، مرجع سابق، ص 85

الجدول رقم (01): مساهمة المقاولات في الإقتصاد الهندي لسنة 2014

البيان	النسبة المئوية
الإجمالي المحلي الناتج	%25
الصناعية المقاولات عدد	%45
المسجلة الوحدات عدد	1.5 مليون
العمالة	18 مليون نسمة

المصدر: التقرير السنوي لوزارة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة منشور على موقعها: http://msme.gov.in/WriteReadData/DocumentFile/MSME%20ANNUAL%20REPORT%202014-15_English.pdf

تاريخ التصفح: فيفري 2015

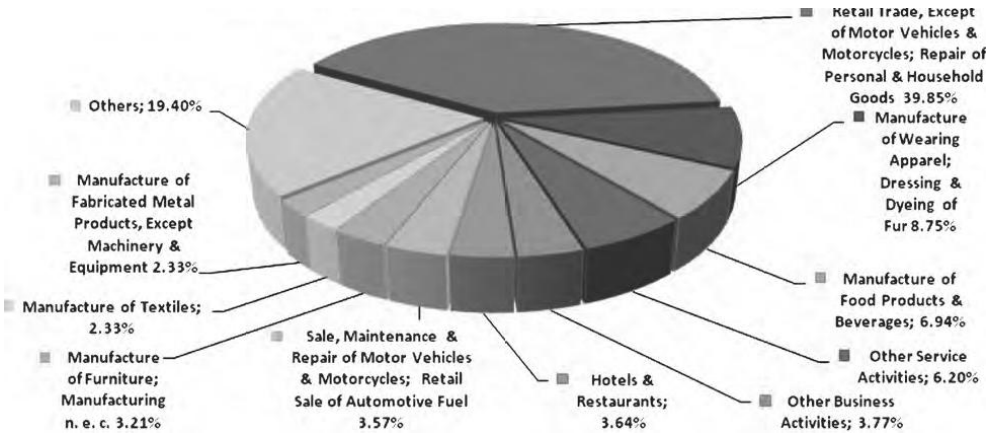
يضم قطاع المقاولات في الهند أكثر من 1.5 مليون وحدة صناعية تساهم بنسبة 25% من حجم المنتجات الهندية، و يبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 11.3 % سنويا وهو معدل يتجاوز بكثير ما يحققه قطاع الصناعات الثقيلة،.يبلغ عدد العمال فيه 18 مليون عامل ينتجون ما يعادل 107مليارات دولار أمريكي، و هو ما يعادل نسبة 10 % من إجمالي الناتج الوطني الهندي.

كما يبلغ حجم المقاولات العاملة سنة 2014 حوالي 500000 مقاولة وبلغ مجموع أصولها 300000 دولار أمريكي، كما أن المقاولات تساهم بنسبة 15% من الإنتاج المحلي الخام المقدر بالمبلغ 2.067 تريليون دولار أمريكي.[1]

وتتوزع هذه المقاولات حسب القطاعات وفقا للشكل التالي:

1-التقرير السنوي لوزارة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة منشور على موقعها: http://msme.gov.in/WriteReadData/DocumentFile/MSME%20ANNUAL%20REPORT%202014-15_English.pdf تاريخ التصفح: فيفري 2015

الشكل رقم (04): توزيع المقاولات حسب القطاعات في الهند



الشكل رقم (04): توزيع المقاولات حسب القطاعات في الهند

المصدر: التقرير السنوي لوزارة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة منشور على موقعها: http://msme.gov.in/WriteReadData/DocumentFile/MSME%20ANNUAL%20REPORT%202014-15_English.pdf

تاريخ التصفح: فيفري 2015

من هذا الشكل يتضح أن قطاع البيع بالتجزئة يحظى بحصة الأسد من المقاولات ب 39.85% وهذه الإحصائية لا تشمل بيع السيارات والدراجات النارية وتصليح المعدات الخاصة والكهرومنزلية، أما قطاع النسيج الذي يشمل تصنيع الألبسة والأحذية وصباغة الجلود فنسبة المقاولات الناشطة في هذا المجال 10.98% تعتبر هذه النسبة معتبرة لأن الهند اشتهرت بأقمشتها وألبستها التقليدية وحليها، فمن المتوقع أن يكون هناك عدد كبير من المقاولات والمؤسسات التي تنشط في هذا المجال، أما نسبة المقاولات والمؤسسات التي تمت مرافقتها في مجال صناعة الأغذية والمشروبات فهي 6.94%، أما عن باقي قطاع الخدمات فيمثل نسبة 6.20%، أما عن قطاع الإستقبال فعدد المقاولات التي تنشط في مجال الفندقة والإطعام فتقدر نسبتهم 3.64%، ونسبة 3.57% تعود لقطاع بيع وتصنيع وتصليح السيارات والدراجات النارية و 3.21% لتصنيع الأثاث، أما الصناعات الحديدية فنسبة المقاولات النشطة فيها تقدر ب

2.33%، أما مجال المهن الحرة وباقي ميادين النشاط الإقتصادي فنسبة المقاولات فيها 23.17%.

إن النظرة الإجمالية المسبقة لواقع الإستثمار في الهند تكشف منذ اللحظة الأولى أن هذا النجاح لم يأتِ من فراغ، بل استند إلى مجموعة من العوامل التاريخية والطبيعية، إضافة إلى الإمكانات البشرية وحسن إدارة الموارد والتخطيط، فهذه العوامل ساعدت على خلق قطاع مقاولات متنوع، ولا يعني هذا الدعم الحكومي للمقاولات في الهند خلو التجربة من المشاكل فما زالت العقبات والمشاكل التي تحد من انطلاقه في معظم الدول النامية موجودة كذلك في الهند ولعل من أهم هذه المشاكل نقص التمويل، المعلومات، والمهارات، وغياب عنصر التسويق الجيد والمنافسة للقطاع الصناعي المنظم في الداخل والخارج.

المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية

عرف الإقتصاد الكوري تطورا كبيرا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بسبب تغير هيكل الصناعة الكورية نحو الإهتمام المطرد بموضوع المقاولات، التي أصبحت تعكس نسبة معتبرة في التوظيف والقيمة المضافة للإقتصاد الكوري.

وفقا لإحصائيات سنة 2006، يوجد في كوريا ما يعادل 03 مليون، تمثل ما نسبته 99% من مجموع المؤسسات العاملة في كافة القطاعات الإقتصادية، وتشغل نحو مايقارب13 مليون عامل أي ما يعادل 87.5% من مجموع القوى العاملة في كوريا، وتبلغ نسبة مساهمتها في الصادرات 31.9% من مجموع الصادرات الكورية، ومن سنتكلم في هذا المطلب عن مبادئ وأهم السياسات التي اتبعتها اليابان في عملية المرافقة وثم سنتكلم عن أهم النتائج التي حققتها المرافقة في كوريا الجنوبية.

الفرع الأول: سياسات وهيئات المرافقة في كوريا

مع مطلع الثمانينات انتهجت الحكومة الكورية سياسة مركزة لتشجيع المقاولات على التعديل الهيكلي والتحول نحو الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية، حيث عملت على تحويل الإتجاه العام للسياسة الصناعية من الدعم الخاص لبعض الصناعات إلى سياسة الدعم الوظيفي، مؤكدة بذلك على أهمية التطوير التكنولوجي وإقامة المؤسسات الجديدة ذات القاعدة التكنولوجية.

في سنة 1979 أنشأت هيئة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساعد الحكومة في وضع السياسات الإقتصادية المرتبطة بتنمية هذه المؤسسات، من أهدافها تحديث وسائل الإنتاج، وتقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأيضا إنشاء مدن صناعية وإقامة مجمعات صناعية بها.

كما قامت الحكومة الكورية بإصدار عدة قوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نذكر من بينها:

-قانون تعزيز صفقات التعاقد من الباطن الصادر سنة 1978؛

-قانون تشجيع شراء منتجات المقاولات والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر سنة 1981 لغرض تامين التشغيل الدائم لهذه المؤسسات؛

-برنامج الدعم المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد سنة1983، والذي بموجبه يتم كل سنة اختيار 1000 مؤسسة واعدة و التي لها إمكانيات جيدة للتطوير و تقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات الإئتمانية و تولي بالمزيد من العناية والرعاية؛[1]

1-سامي حاتم عفيفي، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الإقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، سنة 1992، ص261

-وقانون دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1986، والهدف منه دعم المؤسسات الجديدة المستثمرة في الصناعات عالية المخاطر.

*هيئات الدعم المالي: تم إنشاء بنك متخصص لمقاولات والصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1961يهدف إلى تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات، كما يقدم الخدمات الإستشارية في الأعمال الإدارية والفنية كمنهاج لتنفيذ رسالته في تنمية المقاولات، إضافة إلى ذلك قامت الحكومة الكورية بإنشاء صندوق ضمان القروض الكوري سنة 1976، وكذا الصندوق الكوري لضمان القروض لدعم تطوير تكنولوجيا جديدة سنة 1986.

هيئات الدعم التسويقي: في إطار فتح الأسواق أمام المقاولات، قامت بإجراءات عديدة منها:

-سنة 1964 قامت بإنشاء الوكالة الكورية لتنمية الصادرات الكورية وإعداد البحوث التسويقية وتشجيع التجارة والإستثمار وتقديم جميع المعلومات للمقاولات؛

-إنشاء برنامج المساعد لإيجاد أسواق جديدة للمنتجات ذات القاعدة التكنولوجية، حيث تقوم بموجبه المؤسسات العامة بتكليف المقاولة بتطوير تكنولوجيا جديدة مع التأكيد على شراء هذه المنتجات؛

-وتكليف السفارات الكورية عبر مختلف أنحاء العالم مسؤولية الترويج لمختلف السلع الكورية في جميع الدول.[1]

*سياسات تشجيع الإبداع والإبتكار: عملت الحكومة الكورية على استحداث برامج لتعزيز التعاون بين المقاولات ، والمؤسسات الأكاديمية من خلال اتخاذ تدابير عديدة من بينها:

-مساعدة الحكومة المقاولات بشكل يمكنها من الإنتفاع من قدرات العاملين في مركز البحث والتطوير واستخدام التسهيلات الإئتمانية المتوفرة في الجامعات و مراكز البحث؛

1-سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص 262-263.

-تشجيع المشاريع الجدية على الإستفادة من حاضنات الأعمال خلال مرحلة الانطلاق لرفع الكفاءة و قدرة العنصر البشري واكتساب الخبرات والمعارف اللازمة؛

-تشجيع الباحثين وأساتذة الجامعات على المبادرة بإقامة مشاريع جديدة؛

-واستحداث برنامج INNO-BIZالذي يجمع بين الابتكار مع الأعمال، و الهدف منه هو تقوية وتعزيز دور الشركات الرائدة في الابتكار.[1]

إلى جانب هذه الأطر التنظيمية منحت الحكومة الكورية حوافز وإعفاءات ضريبية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت فيما يلي:

-إعفاءات لمدة أربع سنوات بعد تأسيسها وإعفائها من 50% من الضرائب لمدة سنتين؛

-تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، حيث توجد أنواع معينة من الدخول لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية، الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد التكنولوجية؛

-الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي، مثل الإستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وإدخال التكنولوجيا الجديدة والخدمات الفنية[2].

-الإعفاء الجمركي التام بنسبة 80% لجميع المعدات والتجهيزات المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، أو لإدارة البحوث والتطوير في المؤسسات الصناعية.

1-عبد الحميد بدر الدين، المشروعات الصغيرة: الواقع و المرتجى، مركز المعلومات و الإبحاث، الكويت، سنة 2002، ص54

2-سمير زهير الصوص، التنمية الصناعية وتغير دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزارة الإقتصاد الوطني فلسطين، سنة 2011.

-وإعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الإستهلاك الخاصة.

الفرع الثاني: : نتائج سياسات المرافقة المقاولاتية في كوريا الجنوبية

حسب تقرير مكتب المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012 بلغ عدد المؤسسات المنشأة والمتحصلة على خدمات المرافقة 3.4 مليون مقاولة، وتزود المشاريع الكورية التي تحصلت على الدعم الشركات الكبيرة بنحو 60 % من احتياجاتها من الأجزاء والمكونات اللازمة لصناعاته، ويستحوذ قطاع البيع بالجملة والتجزئة على أكبر عدد حيث تنشط فيه 935199 مؤسسة، يليها قطاع الفندقة والإطعام ب 672282 أما قطاع النقل ب 361268، أما قطاع الصناعات فيشمل 358221 مقاولة، وهناك 297117 مقاولة تصليح وخدمات أخرى، و 146834 مؤسسة تعليم خاصة، وقطاع العقارات والتأجير يشمل 110546 مؤسسة، وقطاع البناء يشمل 109114، أما عن قطاع التسلية والفن 98607، قطاع الصحة 95640، قطاع التكنولوجي 77716 مقاولة، كما يوجد 41882 مقاولة لتسيير مباني المؤسسات الإقتصادية وصيانتها، قطاع الإعلام 29904 مؤسسة، وتم إنشاء نتيجة لسياسات المرافقة المقاولاتية[1] 10897 مؤسسة مالية وتأمين، وهناك 5955 مؤسسة لتسيير ومعالجة النفايات والبيئة، وقطاع المناجم يستحوذ على 1832 مؤسسة، وقطاع الزراعة والصيد 805 مقاولة، قطاع الطاقة يحتوي على 501 مقاولة.

وفي سنة 2013 ساعدت هيئات المرافقة 29135 مقاولة ذات رأس مال مخاطرة و17080 مقاولة ابتكاريه.

1-تقرير مكتب المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحميل من موقع:
http://www.smba.go.kr/eng/smes/statistics_01.do?mc=usr0001148 تاريخ التصفح سبتمبر 2015

بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات نحو 39.7 % سنويا في المتوسط، وقد بلغت قيمة صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو90.385 مليار دولار، ومن حيث التوزيع النسبي فقد استحوذت الإلكترونيات والمنتجات الكهربائية على نسبة 32.5 %، الماكينات ومعدات المواصلات 15.8 %، الصناعات النسيجية 14.7 % ، المنتجات الكيماوية 12.5 % ، الحديد والفولاذ والمنتجات المعدنية 9.7 % ، البلاستيك والمطاط والجلود 4.0 % ، أخرى 10.8%.[1]

وبهذا نكون قد ذكرنا معظم النقاط المهمة في كلا تجربتي الهند وكوريا الجنوبية وذكرنا النتائج المحققة من خلال سياسات الدعم، وهذه الإنجازات الإيجابية لا تعني أن كلتا الدولتين لا تواجه المشاكل والمعوقات التي تواجهها باقي الدول النامية من قلة خبرة اليد العاملة والبيروقراطية وعدم جودة وفي بعض الأحيان حتى وجود البنية التحتية لإقامة مشاريع إقتصادية، لذا لا يزال أمامها بعض الصعاب التي عليها تجاوزها لتلحق بصف الدول المتقدمة.

المبحث الثالث: تجربة بعض الدول العربية

إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار إقتصادي والتي تجني ثماره شعوب تلك الدول حاليا لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة والكبيرة للمقاولات، حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الإقتصاد وتعمل على إحداث الملايين من فرص الشغل، وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، وتساهم كذلك على إحداث طاقة إنتاجية جديدة، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للإقتصاد ككل، ولا يقل دور هذه المؤسسات أهمية في الدول العربية، حيث باتت تساهم بشكل كبير في الإقتصاديات الوطنية لهذه الدول.لذا سنحاول عرض تجارب بعض الدول العربية وهي:

1- تقرير مكتب المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحميل من موقع:
http://www.smba.go.kr/eng/smes/statistics_01.do?mc=usr0001148 تاريخ التصفح سبتمبر 2015

- ✓ **تجربة مصر؛**
- ✓ **و** تجربة تونس.

المطلب الأول: تجربة مصر

تعد التجربة المصرية في مجال تطوير المقاولات من أنجح التجارب العربية، حيث بدأت تجربة المرافقة المقاولاتية في مصر عام 1991م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة بإنشاء الصندوق الإجتماعي للتنمية، سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم السياسات التي اتبعتها مصر والنتائج التي حققتها من خلال المرافقة المقاولاتية.

الفرع الأول: برامج وسياسات المرافقة

تتعدد البرامج والمساعدات المقدمة من طرف هيئات المرافقة في مصر، نذكر أبرزها على النحو التالي:

*المساعدات في مجال التمويل: تقدم بعض الهيئات ذات الصلة بالمرافقة المقاولاتية عددا من المساعدات في مجال التمويل نذكر منها:

-بنك التنمية الصناعية الذي بالإشتراك مع مركز تحديث الصناعة في برنامج التمويل للتنمية يقدم خدمات التمويل المقاولات والمشاريع، كما يساعد البنك عملائه في تسويق منتجاتهم وذلك من خلال اشتراكه في المعارض؛

-شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشأت سنة 1989 بمساهمة 09 بنوك تجارية وشركة تأمين مصرية وظيفة هذه الشركة ضمان نسبة 50% من الائتمان المصرفي الممنوح للمشاريع التي تخضع للمرافقة في كافة الأنشطة الإقتصادية؛

-جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين التي تساعد خريجي الجامعات على إنشاء مشاريعهم الخاصة بدل انتظار التوظيف وأسسها مجموعة من أستاذة جامعة حلوان من أجل تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب؛[1]

-الصندوق الإجتماعي للتنمية أنشأ هذا الصندوق سنة 1991 بغرض تعبئة تنمية الموارد البشرية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، إضافة لدوره كشبكة أمان إجتماعية تعمل على الحد من مشكلة البطالة.يقدم الصندوق عدة خدمات من أهمها:

-برنامج الحاضنات الصناعية[2]، وحاضنات الأعمال[3]، ويعمل على توفير المناخ الملائم لقيام نشاط صناعي وتقديم رعاية و التأهيل؛

-برنامج مركز لتنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها؛

-برنامج المجمعات والأحياء الصناعية وذلك بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي؛

-وبرنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والإقتصادية الصحيحة، إضافة إلى برنامج تنمية حقوق الإمتياز التجاري.[4]

1-محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء في بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية، سنة 2006، ص 236.

2-الحاضنات الصناعية هي عبارة عن مؤسسات تنموية تشجع أصحاب الأفكار الإبداعية الذين لا يملكون موارد مالية لتحقيقها.

3 -حاضنات الأعمال هي مجموعة من الخدمات الفنية تقدم لرجال الأعمال الجدد الراغبين في تطوير مؤسساتهم والحماية من الأخطار.

4-محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء في بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية، سنة 2006، ص 236.

-وجمعية رجال الأعمال أو كما تعرف أيضا باللجنة الإقتصادية لرجال الأعمال، تتلخص أهداف اللجنة في تنمية وتطوير المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مداخليها،[1] ومساندتها في التحول من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي والمساهمة في حل مشاكل البطالة، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية ومنح القروض قصيرة وطويلة الأجل، ويراعى في منح القروض أن يكون حجمه متوافقا مع نوعية العمل، وأن يتم منحه في الوقت المناسب وبفائدة مناسبة، وقد قدمت هذه اللجنة حتى عام 2000 خدمات لحوالي 60 ألف مشروع ،وقد قدر إجمالي القروض المقدمة حوالي 125 مليون دولار أمريكي.

-وبورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأت في أكتوبر 2007 والتي تساهم في دمج قطاع كبير من المقاولات في منظومة الإقتصاد الرسمي عن طريق القيد فيها، وذلك وفقا لإجراءات ميسرة تتناسب مع أوضاعها مما يزيد من كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لهذه الشركات بسبب الإلتزامات التي تتحملها لقيدها في البورصة، ويتيح القيد في البورصة مزايا للمقاولات من بينها الحصول على التمويل اللازم وإتاحة الفرصة للاقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات أو زيادة رأس المال، وقد أعلن مركز تحديث الصناعة عن طرح برنامج لتفعيل بورصة النيل في إطارين أحدهما المساهمة في مشروع قيد هذه الشركات والأخر الدخول في مشاركة مباشرة مع المساهمة بقيمة التمويل.

*المساعدات المقدمة في مجال التسويق والعمالة: يلعب بنك التنمية الصناعية والصندوق الإجتماعي للتنمية دورا بارزا في مجال التسويق للمقاولات، حيث يشتركان بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية والمحلية لعرض منتجات المقاولات الحديثة التي يقرضها البنك

1-عبد العزيز جميل مخيمير، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية "بحوث ودراسات"، جمهورية مصر العربية، سنة 2005، ص77

لتسويقها وفتح الأسواق الخارجية أمامها، وإتاحة الفرصة لأصحابها لحضور هذه المعارض[1] وتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا، ويقوم الصندوق الإجتماعي للتنمية بتقديم العون للمصدرين الجدد فيما يخص الإجراءات المطلوبة، وتعريفهم بالقواعد الثانية والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير، إلى جانب ما سبق ذكره يتولى الصندوق تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية في ثلاثة محاور هي:

-أصحاب المقاولات والعاملون فيها والمروجون حتى يتمكنوا من تسيير مشروعاتهم؛

-تدريب الخبرات الفنية المسؤولة عن دعم المقاولات في المؤسسات العامة والخاصة؛

-والمشرفون والمنظمون والمسؤولون عن المقاولات، إذ يتعامل الصندوق مع أكثر من 120 وكالة منفذة، وجهة وسيطة لتنفيذ مشروعاته.

والجدير بالذكر أن المساعدات المقدمة للعمالة في مصر لا تقتصر على التدريس فقط، وإنما تشمل المساعدات في مجال التأمين الإجتماعي.[2]

*المساعدات الجبائية: أعطى قرار وزير المالية رقم 414 لسنة 2009 أكثر من مليون منشأة عدة مميزات أهمها إعفاء فئة منها من إمساك الدفاتر، كما أن القرار يسمح باستثناء المنشأة الصغيرة من المحاسبة على أساس نسبة الإتمام إذا كان من بين نشاطها عقود طويلة الأجل، ويتم استبدالها بالمحاسبة على أساس المستخلصات المالية التي تحصل عليها لأنها الأسهل في المحاسبة الضريبية، ويستفيد من ذلك صغار المقاولين والموردون في المناقصات العامة، كما يتيح القرار للمنشآت سداد الضريبة على 3 دفعات، وفى هذه الحالة ستستثنى المنشأة من الخضوع لنظام الخصم تحت حساب الضريبة، كما سمح القرار

1-عبد العزيز جميل مخيمير، مرجع سابق، ص77

2-عبد العزيز جميل مخيمير، المرجع نفسه، ص77

بخصم قيمة إنفاق المنشآت الصغيرة لشراء أصول لازمة للنشاط من الوعاء الضريبي في سنة الشراء مما يعد ميزة لتشجيعها على التوسع والنمو.[1]

الفرع الثاني: : نتائج سياسات المرافقة المقاولاتية في مصر

بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي، منها 45 ألف مقاولة صغيرة تعرف باسم مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية، وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53 % من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار.

وتلعب التي حصلت على المرافقة في جمهورية مصر العربية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المقاولات التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي 99 % من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي. ويساهم قطاع المقاولات بما لا يقل عن 80 % من إجمالي القيمة المضافة.

ويعمل في هذا قطاع حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل أي تشّغل نحو 80% من قوة العمل في مصر كما تلعب دورا قويا فى دعم وتقوية الميزة التنافسية للإقتصاد المصري. [2]

تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة الإقتصاد المصرية لسنة 2003 إلى أن عدد المقاولات يمثل 90% من مجموع عدد المؤسسات وهي متحصلة على خدمات المرافقة، ويغطي

1-حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2010، ص 10

2-رقية سليمة، مرجع سابق، ص 35

ما نسبة 66% من القوى العاملة فيها، كما تنتج 80% من القيمة الصناعية من الدخل الوطني، مع العلم أن حجم المؤسسات الصناعية الخاصة غير المسجلة قدر ب54% من مجموع المؤسسات الصناعية الخاصة نتيجة للمعوقات والقيود المترتبة على التسجيل، وتبعا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 فقد بلغ مجموع الإنتاج الصناعي في مصر حوالي 23734 مليون دولار بنسبة 24.8% من الناتج المحلي وبلغت نسبة مساهمة هذه المؤسسات في هذا الناتج 40%، أما فيما يتعلق بالصادرات فقد قدرت نسبة مساهمة هذه المؤسسات 40.6% من مجموع صادرات القطاع الصناعي، في حين قدرت وارداتها ما نسبته 16% من مجموع الواردات.[1]

وفقا لإحصاءات وزارة الصناعة المصرية لسنة 2010 نسبة المؤسسات التي حظيت بالمرافقة وتنشط في مجال الصناعات التحويلية يقدر ب 51%، أما مجال التجارة بالتجزئة والجملة نسبة 40%، ويحظى مجال السياحة بنسبة 3% من المشروعات المدعمة، ويحظى كل من قطاعي البناء والتشييد وقطاعات أخرى 2%، وكل من قطاع الصحة والزراعة 1%.[2]

ورغم التسهيلات التي تقدمها الحكومة المصرية إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة كاملة فكباقي الدول النامية تعاني مصر من عوائق مثل عدم المهارة والكفاءة العالية لليد العاملة، والبيروقراطية وكثرة الوثائق المطلوبة للحصول على الدعم وارتفاع تكاليف التمويل، وأثرت الظروف الأمنية التي تعاني منها مصر وعدم الإستقرار السياسي منذ سنة 2011 على الإقتصاد المصري ككل وقطاع المقاولات بالأخص إذ قدرت خسائر هذا القطاع ب 6 مليار دولار منذ

1-رقية سليمة، مرجع سابق، ص 35

2- التقرير السنوي لوزارة الصناعة المصرية من الموقع:

http://www.mti.gov.eg/SME/statistics/6.pdf تصفح بتاريخ 2015/09/14

2011 إلى سنة 2014 حسب تصريح وزير الصناعة المصري طارق قابيل محمد عبد العزيز في أكتوبر 2015 للصحافة.

المطلب الثاني: تجربة تونس

تحتل المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة فى إستراتيجية التنمية فى تونس، وقد تم إدراجها ضمن أولويات مخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالنظر الى دورها الهام فى توفير فرص عمل لمكافحة بطالة الشباب وتعزيز المبادرة الخاصة ودعم التوازن الإجتماعي.

وترتكز الحكومة التونسية على العديد من المحاور الأساسية لمرافقة المشروعات كي تلعب دوراً فاعلاً فى تنشيط العجلة الإقتصادية التي من بينها الدور المحوري للتمويل والإستثمار فى ترويج عمليات تأسيس وتشغيل هذه المنشآت، بالإضافة إلى دور الموارد البشرية والمكاتب الإستشارية والتخطيط الإستراتيجى الأمثل لتنميتها والسير بها قدماً لتوفير سبل النجاح وضمان استمراريتها، لذا في هذا المطلب سنذكر أهم السياسات المتبعة في المرافقة والأجهزة التي سخرتها تونس من أجل دعم المشروعات، ثم سنتكلم عن أهم النتائج المحققة.

الفرع الأول: برامج وسياسات المرافقة

خصصت الحكومة التونسية من خلال أجهزتها برامج وصناديق لاحتضان المشروعات للنهوض بها والمساهمة الفاعلة فى التنمية الإقتصادية وذلك من خلال البرامج والصناديق وهي عدة سنذكر أهمها خلال الفرع.

يمكن تلخيص السياسة التونسية المعتمدة للنهوض بالمقاولات والمشروعات فى جملة من المحاور التي تهدف إلى توفير مناخ مستقر يراعى خصوصيات هذا النوع من المؤسسات ويسمح بتعزيز آليات التصرف داخلها ويساهم فى تطوير إنتاجيتها وتتمثل هذه المحاور فى:

*دعم الهياكل الإستشارية: تم فى سنة 2002 إنشاء المجلس الأعلى لإنشاء المؤسسات ودفع المشاريع المتجددة، والذي يهدف إلى إيجاد إطار ملائم لدعم التشاور بين مختلف الأطراف واقتراح الأولويات ودراسة السبل الكفيلة بتعزيز القدرة على تشخيص فرص الإستثمار واستحداث الطرق لمساعدة المقاولات المقامة وتوفير الظروف الملائمة لتطوير نشاطها وتعزيز قدرتها التنافسية، وهذا باستغلال الدراسات المتوفرة والمعلومات لمساعدة المشاريع الجديدة والمتعثرة.

كما تتوفر حالياً على شبكة متنوعة ومتكاملة من مؤسسات المتابعة خاصة بالمقاولات وتهتم هذه المؤسسات المتابعة بميادين عديدة تذكر منها[1]:

-تطوير الإستثمار عن طريق تواجد عدة إدارات مختصة حسب القطاع كوكالة النهوض بالصناعة، ووكالة النهوض بالفلاحة ووكالة النهوض بالإستثمار الخارجي ودواوين التنمية، وتقوم هذه الإدارات بتقديم لهم العديد من الخدمات كالقيام بدراسات جدوى وتقديم البيانات للمستثمرين، والقيام بدور الشباك الموحد بتوفير جميع الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بتكوين الشركات والمساعدة على تيسير إستخراج التراخيص والتأسيس لإقامة المشروعات، وتنظيم دورات تدريبية للمستثمرين الجدد لإعانتهم على إنجاز مشاريعهم ومساعدتهم على الحصول على التمويل؛

-تشجيع التصدير من خلال ما يوفره مركز النهوض بالصادرات من خدمات تتعلق خاصة بمساندة المؤسسات فى دراسة الأسواق واختراق الأسواق الجديدة، والعمل على تسهيل عملياتها التصديرية؛

1-Benhabib A, Attalah L, Ziani T, La mise a niveau des entreprises algériennes a la lumière des exeperiences des pays comme Portugal, La Tunisie et le Maroc, colloque internationale sur la La mise a niveau des entreprises algériennes dans la perspectives de l'adhésion de l'Algérie a la zone de libre échange avec l'union européenne et A l'OMC ? ORAN ALGERIE , le 26,27 mai 2007, p 17-19

-وتقديم المساعدة الفنية عن طريق تعميم المراكز الفنية وعددهم حالياً 8 مراكز وتدعيم هذه المراكز المؤسسات الصناعية لحسن استخدام وسائل الإنتاج وتطويرها.

*آليات التمويل: وضعت الحكومة التونسية عدة آليات لتمويل المقاولات والمشاريع الجديدة أو المتعثرة بما يتماشى مع خصوصيتها، وتجتمع كل هذه الآليات على ربط التمويل بجدوى المشروع وقدرة المستثمر على تسييره ومن أهم هذه الآليات:

-شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية التي أقيمت بغرض المساهمة فى تطوير المقاولات وخاصة المقامة للتنمية أو التي تقام فى مجال التكنولوجيات الحديثة؛[1]

-الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى الذي يهدف إلى النهوض بالعمل المستقل والتشجيع على إنشاء أو تحديث مقاولات والتي لا يتجاوز حجم الإستثمار فيها 50 ألف دينار تونسي وذلك في مجالات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية ويتم ذلك عن طريق توفير قروض بدون فائدة؛

-الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية يقوم هذا الصندوق بتقديم المرافقة الفنية لصغار ومتوسطي الفلاحين والصيادين؛

-صندوق التطوير واللامركزية الصناعية الذي يساهم فى تمويل المشروعات الناشطة فى قطاعي الصناعة والخدمات والتي لا يتجاوز حجم الإستثمار فيها ثلاثة ملايين دينار تونسي؛

-تطوير القدرة التنافسية الصناعية الذي يوفر مساعدات لتأهيل المؤسسات الصناعية وخاصة منها المقاولات، مع حث المؤسسات على العناية الخاصة بالإستثمارات غير المالية وتحسين الجودة وتحسين الإنتاج وتحديث وسائل الإنتاج واستخدام الطرق الحديثة لتحسين الجودة، كما يوفر الصندوق تمويل بعض أنشطة المراكز الفنية وتمويل الدراسات الإستشارية؛[2]

1-Benhabib A, Attalah L, Ziani T, op-cit, p 19
2- Benhabib A, Attalah L, Ziani T, op-cit, p20

-نظام التشجيع على الإبتكار فى مجال تكنولوجيا المعلومات يستفيد منه المشروعات التي يزيد تكلفتهاعن500 ألف دينار تونسي، وتصل مساهمة الصندوق إلى 49% من رأس المال على أن لا تتجاوز هذه المساهمة 120 ألف دينار تونسي بشرط مساهمة شركات الإستثمار فى رأس المال فى المشروع بقدر مساهمة الصندوق؛

-البنك التونسي للتضامن يعتبر إنشاء البنك التونسي للتضامن فى 1997 تجربة رائدة فى مجال تمويل المقاولات فى تونس، ومواجهة الإحتياجات المالية للمقاولين، وهي تمول خريجي الجامعات والعاملين في بعض القطاعات التي تهدف الدولة لتنميتها؛

-صناديق تشجيع التصدير حيث تم إنشاء العديد من الصناديق لمساعدة المؤسسات فى مجهودها التصديري لإعداد مخطط تسويقي للتصدير مصحوبة بمساعدة فنية لخبراء الصندوق؛[1]

-وتوفير برامج المساندة توفر الدولة برامج متعددة فى ميادين التأهيل والجودة والتدريب المهني وتوفير المعلومات الإقتصادية للنمو، وتطور المقاولات ومن أهم هذه البرامج:

•برنامج التأهيل الوطني: تم إنشاء البرنامج الوطني للتأهيل بغرض تحسين العمل داخل المؤسسة من خلال مساعدة أصحاب المشروعات على تطوير قدراتها التنافسية، كما يساهم فى النهوض بالمحيط الخارجي للمؤسسة من خلال تحسين البنية الأساسية وتطوير عمل الإدارات المساندة والمتابعة وتعزيز نظام التأهيل الذي سجل في سبتمبر 2004 أنشاء 3081 مؤسسة صناعية حصلت1862 منها على الموافقة على برامج تأهيلها وهو ما يفيد بتطور هذا النظام.

كما تم إقرار خطة خاصة لتأهيل المشروعات من خلال إنشاءها بعد عمل دراسة جدوى أولية تقوم بها المراكز الفنية مع تحمل صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية تكلفة هذه[2]

1- Benhabib A, Attalah L, Ziani T, op-cit, p 21

2-Bougault H, et Filipiak E, Les programmes de mise a niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, senegal. 2005, p11 sur site :

الدراسات، وتشجيع المراكز الفنية ومكاتب الإستشارات المختصة على إنجاز عمليات غير مادية جماعية فى إطار برنامج التأهيل وتشجيع إنجاز الإستثمارات غير المالية بصرف المنح اللازمة لهذه الإستثمارات مباشرة إلى مكاتب الدراسات وتحمل الصندوق بنسبة 70% من الأجور لثلاث جهات منتدبة من طرف المؤسسات المعنية لإنجاز برنامج تأهيلها وأشراف خبراء لصالح المشروعات المقاولاتية لمساندتها فى إنجاز برامج التأهيل.

•البرنامج الوطني للجودة: تم إنجاز برنامج خاص لتدريب المختصين فى الجودة إلى جانب تركيز أنظمة الجودة بالمشروعات، بما يساعدها على الحصول على مواصفات جديدة وقد شمل هذا البرنامج ما يفوق 200 مشروع، وتقرر الشروع فى إنجاز برنامج جديد سيشمل 450 مشروع آخر وستعطى الأولوية للإنتفاع بهذا البرنامج للمقاولات.

•برنامج تحديث الصناعة: يتضمن أربعة محاور تتعلق بالتطوير عن طريق دعم الإبتكار والتجديد، والنهوض بالجودة والتكنولوجيا الصناعية وذلك بالنهوض بالجودة داخل المؤسسات الصناعية والخدمات المتصلة بالصناعة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة، النهوض بالملكية الصناعية بمزيد من التحديث والصناعة والتعريف بالتشريعات المتبعة ودعم الخدمات الإيجازية، كما يجب تنويع الآلية الجديدة للضمان عبر تنفيذ برامج تدريب لصالح الشركة التونسية للضمان وبعض المؤسسات المالية الأخرى. [1]

*تركيز بنية أساسية متطورة: يمثل توفير الأراضي الصناعية المناسبة والتي يتوافر فيها البنية الأساسية شرطا وحافزاً لدفع الإستثمار الخاص في مجال الصناعة والخدمات، وعاملاً من

=http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/myjahiasite/users/administrateur/public/publications/notesetdocuments

1-Bougault H, et Filipiak E, Les programmes de mise a niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, senegal. 2005, p11 sur site : http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/myjahiasite/users/administrateur/public/publications/notesetdocuments

عوامل تسهيل نمو المؤسسات، وكثرت الجهود في الفترة الأخيرة لتوفير مناطق صناعية مهيأة ومحلات صناعية خاصة للمقولات والمشروعات المتحصلة على خدمات المرافقة، كما تعززت الاستثمارات لتطوير البنية الأساسية المعلوماتية باعتبارها ركيزة أساسية للإنخراط في اقتصاد المعرفة، هناك برامج تدريبية تساعد أصحاب المشاريع على تنمية روح المبادرة والإعداد لإنشاء المشروعات وهي:

-التدريب حسب طريقة إنشاء المؤسسات وتدريب أصحاب المشروعات: ويعتمد هذا النوع من التدريب على طريقة عملية ترتكز أساسا على التدريب عن طريق الممارسة والعمل الميداني يمكن من خلالها تقييم شخصيته وطاقته وموارده الذاتية، ويختار بنفسه المشروع الذي ينوي إنشاؤه، كما يساعد هذا التدريب على إنجاز مقارنة بين ميزاته وكفاءاته الشّخصيّة ومؤهّلاته من جهة ونوعيّة المشروع من جهة أخرى، ويبحث المشارك بنفسه عن المعلومة اللازمة لتقييم قابلية إنجاز المشروع، ثم يقوم بنفسه بإعداد مخطّط الأعمال وكيفية التسويق والنّتائج والجوانب الإقتصادية والتنظيميّة والمالية، ويتولّى تقديمه بنفسه والدفاع عنه أمام مصادر التمويل، وعلى إثر هذا التدريب يركز المشارك فى مشروعه ويبدأ نشاط المؤسسة، علما أن صاحب المشروع يتمتع خلال هذه المرحلة بالمتابعة الضّرورية من جانب الهيئات المختصة بالوكالة.

-التدريب حسب طريقة أنشئ مشروعك: إذا كان لدى مستثمر صغير فكرة مشروع وكان متحفزا لإنجازه، فإنه بإمكانه متابعة تدريبات حسب طريقة "أنشئ مشروعك" ليتمكن من إعداد [1] دراسة جدوى المشروع وتقييم قابلية إنجازه، إعداد مخطّط الأعمال والانتفاع بالمتابعة خلال مختلف مراحل الإنجاز، كما يمكنه هذا لتدريب من الحصول على دليل عملي حول مختلف المراحل الّتي يتعين إتباعها لإنجاز المشروع ونموذج لخطة إعداد دراسة قابليّة الإنجاز.

1- Bougault H, et Filipiak E, op-cit, p 12-13

-التدريب حسب طريقة كيفية الإدارة المثلى في مؤسستك: هو برنامج تدريبي تم إعداده في إطار التّعاون مع منظّمة العمل الدولية، ويتمثل في دورة تدريبية تمكن أصحاب المؤسسات والمشاريع الصغرى من التّصرف الأمثل في مؤسساتهم، كما توفّر هذه الطّريقة مجموعة من القواعد الأساسية من أجل حسن الإدارة، ومنهجية مبسطة وعملية بالإعتماد على طريقة المشاركة أثناء التدريب، حيث يقوم المتدربين بالإدلاء بآرائهم وطرح الصّعوبات الّتي تعترضهم أثناء إنشاء المشروع واقتراح الحلول المناسبة مع تبادل الخبرات، ويحتوي برنامج التدريب على محاور تتعلّق بالتسويق والمحاسبة وتحديد تكلفة المشروع وكيفية تسويق المخزون وخطّط الأعمال، وأهم ما يميز هذا التدريب هو مساعدة أصحاب المؤسسات على اكتساب المعلومات في مجال قواعد التصرف واعتمادها أثناء العمليات اليومية في أعمال مؤسساتهم، وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف الصّعوبات الّتي تعترضهم لضمان استمرارية المشروع.

*الدعم الجبائي: قدمت الحكومة التونسية عدة تحفيزات ضريبية أهمها ما يلي:

-الحسم على دخل الشركة الخاضع للضريبة على عوائد إعادة الإستثمار والإعفاء الضريبي للمساهمين يصل إلى 35% من الدخل؛

-تقليص فترة استهلاك المعدات والمباني؛[1]

-الإعفاء من الرسوم الجمركية للمعدات المستوردة وتخفيض ضريبة القيمة المضافة للمشتريات إلى 10% على المعدات المصنعة محليا والمستوردة والإعفاء من الرسوم الجمركية للمستوردات من المواد الخام والبضائع شبه الجاهزة للصناعات الموجهة للتصدير؛

1- Bougault H, et Filipiak E, op-cit, p 13

–وإعفاء من ضريبة الدخل للشركة خلال السنوات العشر الأوائل للتشغيل وخصم بنسبة 50% بعد ذلك للدخل الآتي من الصادرات. [1]

الفرع الثاني: : نتائج سياسات المرافقة المقاولاتية في تونس

حققت تونس عدة نتائج إيجابية من خلال سياسات المرافقة التي تتبعها، حيث ساعدت هذه السياسات في إنشاء عدة مشاريع ومقاولات التي وفرت عدة مناصب شغل وتنشط في عدة مجالات إقتصادية .

تنشط في مختلف القطاعات الإقتصادية، والجدول التالي يوضح توزيع المقاولات والمؤسسات على مختلف الأنشطة الإقتصادية:

جدول رقم (02): توزيع المقاولات حسب قطاعات النشاط الإقتصادي في تونس لسنة 2012

القطاع الصناعي	مصدرة كليا	غير مصدرة	المجموع	%
الصناعات الغذائية	17 151	53 820	70 971	13,6%
صناعات مواد البناء و الخوف و البلور	831	29 363	30 194	5,8%
الصناعات الميكانيكية	13 775	24 171	37 946	7,3%
الصناعات الكهربائية	76 700	9 241	85 941	16,4%
الصناعات الكيميائية	19 824	21 876	41 700	8,0%
صناعات النسيج و الملابس	179 465	17 539	197 004	37,6%
صناعات الخشب	1 425	8 707	10 132	1,9%
صناعات الجلد و الأحذية	29 009	2 364	31 373	6,0%
الصناعات المختلفة	5 323	12 775	18 098	3,5%
المجموع	**343 503**	**179 856**	**523 359**	**100%**

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد 2012 ،موقع:www.tunisieindustrie.nat.tn تاريخ التصفح سبتمبر 2015

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 62.4% من المؤسسات التي حصلت أو أنشأت في إطار المرافقة المقاولاتية تنشط في 3 قطاعات رئيسية التي هي صناعة النسيج والملابس، الصناعة الغذائية، الصناعات الميكانيكية، و نشير كذلك بالذكر إلى القطاعات الصناعية الأخرى التي تنشط فيها هذه المقاولات بنسبة 37.6%.

1- Bougault H, et Filipiak E, op-cit, p 14

سجلت الحوافز الضريبية وبتكلفة تقدر بنحو 528.5 مليون دينار تونسي، حوالي 80% من إجمالي التكلفة المالية لحوافز الإستثمار في سنة 2012، و يقدم قانون الإستثمار كذلك حوافز مالية، وبالتحديد على شكل منح للإستثمار في مجالات تطوير مناطقي، الزراعة، إنشاء المشاريع الجديدة والمقاولات، وهذه المنح قد تغطي لغاية 25% من إجمالي الإستثمار ويتم كذلك تقديم الدعم للإنفاق على البنية التحتية وترويج التصدير، ومؤخرا تم الإنتهاء من برنامج دعم معدلات الفائدة.

بالنسبة لخلق مناصب العمل والتقليل من البطالة فنجد اختلاف في عدد العمال من قطاع إلى آخر، فهناك قطاعات تتطلب عدد كبير من العمال أي أنها تعتمد على كثافة اليد العاملة، في حين أن قطاعات أخرى تعتمد على كثافة رأس المال، ووفرت المقاولات المتحصلة على المرافقة في سنة 2012 حوالي 88274 مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 18.6% سنة 2011 إلى 17% سنة 2012.

ومن الجدول رقم (02) أعلاه نلاحظ أن 343603 من المقاولات التي تحصلت على المرافقة المقاولاتية تقوم بتصدير منتجاتها، أي ما نسبته 66% من المؤسسات تساهم في صادرات الدولة التونسية.[1]

إن النتائج المحققة من خلال سياسة المرافقة في تونس تعتبر جيدة خاصة في مجال الصناعة والتصدير، إلا أن هناك مجموعة من المشاكل تتمثل فى الآتي:

-ضعف معدل إنشاء المؤسسات بالنظر إلى متطلبات المرحلة القادمة وخاصة فى مجال إحداث فرص عمل جديدة والرفع من أداء الإقتصاد؛

1-عموري براهيتي، ملتقى عربي سادس للصناعات صغيرة والمتوسطة تونس، مداخلة واقع وأفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، 26 ، 24 أبريل 2012.

–صغر حجم المؤسسات بالمقارنة مع البلدان المنافسة مما يحد من إمكانية اقتحامها الأسواق الجديدة ومجابهة المنافسة فى أسواق التصدير؛

–سيطرة الطابع العائلي على هذه المؤسسات وضعف مواردها الذاتية مما لا يمكنها من تطوير نشاطها واقتحام المجالات الجديدة والواعدة؛

– وضعف مستوى الجودة بالمؤسسات لاسيما على المستوى الفني وفي الأنشطة الإستراتيجية، وعدم تطور الوظائف التسويقية والترويجية بالمؤسسات لمساعدتها على حسن التمركز فى السوق والتأقلم مع حاجة المستهلك.

ومنه رغم النتائج التي حققتها تونس في مجال المرافقة إلا أنها لا تزال تحتاج إلى معالجة النقائص المذكورة سابقا لتحسين الإنجازات المتوقعة من المرافقة المقاولاتية خصوصا في ظل الظروف اللااستقرار الأمني والسياسي الذي تشهده البلد وما جاورها.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى تجارب المرافقة المقاولاتية التي حققت نتائج جيدة ونجاح للإستفادة منها فيما تبقى من هذه الدراسة، وتطرقنا في المبحث الأول إلى تجربة الدول المتقدمة فتكلمنا عن اليابان وإيطاليا، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى بعض تجارب الدول السائرة في طريق النمو فعرضنا كل من تجربة الهند وكوريا الجنوبية، وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى بعض الدول العربية وهي مصر وتونس.

ومن خلال استعراض التجارب الناجحة الاستفادة واستخلاص ما يلي منها:

-إيلاء الإستثمار الإهتمام الجدي والفعال، من خلال صياغة السياسات والقوانين الملائمة لمرافقة الإستثمارات خاصة المقاولات؛

- تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه المشاريع لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية؛

-إلزام الجهات التمويلية بالتوسع في تقديم خدماتها الإقراضية من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الصناعية، وإعطاء فترات سماح أطول، نظرا لمساهمة المشاريع الإستثمارية في استيعاب البطالة وزيادة الإنتاج وتقليل الواردات، وتوفير العملات الصعبة؛

-إنشاء صندوق لضمان القروض، بحيث يساهم في تذليل المعيقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقروض، بالإضافة لتقديمه كضمانات للجهات المقرضة؛

-يمكن الأخذ بتجربة مصر في تشجيع إنشاء الشركات الداعمة لأنشطة المشاريع المقاولاتية مثل شركات التمويل التأجيري، التي تعد أحد الوسائل التي يمكن للمشاريع أن تحصل من خلالها على رأس المال العيني اللازم للمشروع؛

–مشاركة المقاولات في المناقصات الحكومية، من خلال التعاقدات من الباطن مع الشركات التي يرسى عليها العطاء، وتحديد نسبة معينة من قيمة العطاء تلزم الشركة بتوريد احتياجاتها من المشاريع المسجلة رسميا كمشاريع متحصلة على دعم، ففي اليابان لا تقل عن 30% من قيمة العطاء؛

– عدم السماح للشركات الكبيرة بممارسة نشاط ثانوي ينافس المشاريع والمقاولات الجديدة والمتحصلة على دعم وهذا ما وجدناه في تجربة الهند؛

–توفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات المنشئين والعاملين في المقاولات التي ستتحصل على دعم ومرافقة، وأكثر التجارب التي ركزت على هذه النقطة هي التجربة التونسية؛

–وإشاعة وتعزيز ثقافة الريادة في المجتمع ونشر الوعي العلمي المنظم حول أهمية الريادة بإدخال مقررات ريادة الأعمال في المناهج والمتطلبات الجامعية، للإسهام في بناء ونشر ثقافة العمل الحر خاصة بين قطاع الشباب على أسس علمية، وليكون العمل الحر إحدى ركائز الإقتصاد الوطني، من خلال تخريج شباب قادرين على المبادرة والخلق، لا انتظار فرصة العمل في القطاع العام، بل تحويلهم من عبء يثقل كاهل المجتمع إلى صناع فرص عمل ومبدعين ومنتجين ومعتمدين على أنفسهم، يحققون من خلالها طموحاتهم وآمالهم التي ينشدونها، وفعلا في سنة 2015 قامت جامعة استرالية بإدراج مقياس المقاولاتية والفكر الإبداعي في مناهجها.

الفصل الرابع
واقع المرافقة المقاولاتية
في الجزائر

الفصل الرابع: واقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

في سياق تحديات النظام الإقتصادي العالمي الجديد وما تبعته من تحولات على أكثر من صعيد أضحت المقاولات عنصرا مساهما للتنمية بأبعادها الثلاثة الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة و فرص العمل، وبالتالي فهي وسيلة إقتصادبة وغاية إجتماعية يتحمل مسؤوليتها كل أطراف المجتمع من حكومة وشعب، لهذا قامت العديد من الدول بوضع سياسات وهيئات مرافقة ذكرنا بعضها في الفصل السابق، لذا كان من الضروري أن تقوم الجزائر بوضع خطة عمل لتوجيه المقاولات على المدى المتوسط والبعيد، تكون كفيلة بإحداث الدفعة المطلوبة لتحريك عجلة المقاولات والإستثمار، ولن تكون لهذه الخطة الأثر الكبير إلا إذا كانت مقرونة بآليات وهيئات فعالة قابلة للتنفيذ ومكيفة مع التحولات الإقتصادية الجديدة الغاية منها تجاوز مختلف العراقيل والمشاكل التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي، ولتحقيق الأهداف المشار إليها سابقا كان من البديهي التفكير في وضع الوسائل الكفيلة بدعم المقاولات في جميع النواحي تشمل مجال إنشاء المؤسسات، تمويلها، توجيهها، تأهيلها...إلخ،

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى مختلف الهيئات الحكومية التي خصصتها الدولة الجزائرية من أجل دعم ومرافقة المقاولات، من هيئات، وكالات، وصناديق التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ترقية هذا القطاع.

ولنبين مختلف النقاط السابقة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- الهيئات والهياكل المرافقة للمشروعات الإستثمارية؛
- سياسات المرافقة المتبعة من طرف هيئات المرافقة؛
- ونتائج المرافقة المقاولاتية في الجزائر.

المبحث الأول: الهيئات والهياكل المرافقة للمشروعات الإستثمارية

تركزت في الجزائر مجهودات عملية المرافقة المقاولاتية في مجموعة من الهيئات التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه الضريبية لخلق المشروعات الجديدة، لذا قامت باتخاذ عدة تدابير وإجراءات من خلال إنشاء العديد من الهيئات والهياكل التي تهدف إلى ترقية وتطوير المقاولات ومتابعتها ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجهها وتحسين وضعيتها، حيث قامت بإنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر السلطة الوصية بالإضافة إلى مجموعة من الوكالات الوطنية وصناديق الدعم المختلفة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث من خلال مطلبين هما:

- ✓ الهيئات التابعة للسلطة الوصية؛
- ✓ والوكالات الوطنية وصناديق ضمان القروض.

المطلب الأول: الهيئات التابعة للسلطة الوصية

برز اهتمام الدولة الجزائرية بالمقاولات منذ انتقالها من مرحلة الإقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق، حيث قامت بأول مبادرة لها نحو هذا النوع من المؤسسات و إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 09 صفر عام1412 الموافق ل 18 جويلية سنة 1994، والذي حدد أهدافها ومهامها، ثم توسعت صلاحياتها[1]

1-المادة 02 من المرسوم التنفيذي 00-190 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000 يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، ص 06

طبقا للمرسوم التنفيذي 00-190 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000 والذي يحدد صلاحيات هذه الوزارة حيث أصبحت مكلفة بما يلي:

-حماية طاقات المقاولات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛

-تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الجديدة الصغيرة؛

-ترقية الشراكة والإستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

- إعداد استراتيجيات تطوير هذا القطاع؛

-ترقية المقاولة من الباطن؛

-ترقية وسائل تمويل المقاولات؛

-التعاون الدولي والجهوي في مجال المقاولاتية؛

-إنجاز الدراسات الإقتصادية المتعلقة بترقية المقاولاتية؛

-تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-وإعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين حول تطور هذا القطاع.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تغيير إسم هذه الوزارة إلى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار حسب المرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في 25 جانفي 2011 وأضيفت لها مهمة توجيه وإنشاء والإشراف على هياكل حكومية مختصة في ترقية هذا القطاع والتي تعمل تحت وصايتها، سنتطرق إليها في الفروع الموالية.

1-المادة 02 من المرسوم التنفيذي 00-190 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: مشاتل الأعمال

تهدف إلى مساعدة المقاولات ودعمها، وهي حسب المشرع الجزائري مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[1]، وتأخذ إما شكل **محضنة** وهي تتكفل بأصحاب المقاولات في قطاع الخدمات، أو كورشة الربط التي تكون هيكل دعم يتكفل بأصحاب المقاولات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية، أو كنزل المؤسسات الذي يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث.[2] تتمثل مهام المحاضن (المشاتل) فيما يلي:

-تسيير وإيجار المحلات؛

-تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري؛

-وتقديم الإرشادات الخاصة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنشاء المشروع.[3]

تهدف حاضنة الأعمال لتحقيق عدة أهداف، أهمها ما يلي:

1-من الملاحظ في تعريف المشرع الجزائري اعتبر حاضنات الأعمال نوع من أنواع المشاتل تختص بدعم المستحدثين في مجال الخدمات فقط، لكن في حقيقة الأمر نلتمس اختلاف بين حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات فتعبر الأولى عن هياكل الاستقبال والدعم للمشروعات الناشئة قبل الإنشاء، في حين تعتبر الثانية من هياكل الإيواء بعد الإنشاء.

2-المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، ص14 .

3-الشريف ريحان، ريم بونوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمراقبة المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، بومي 18 و 19 أفريل 2012.

– ترويج ثقافة الريادة والإبداع والإبتكار واكتشاف المواهب؛[1]

–مساندة ومساعدة المقاولات على مواجهة صعوبات مرحلة الإنطلاق والتأسيس؛

–خلق وزيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب الذين لديهم ميول مقاولاتية وتنقصهم الخبرة والتمويل؛

–ربط وتكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة وربط الحاضنة مع الحاضنات الأخرى إقليميا وعالميا لتبادل الخبرات والإستفادة؛

–إقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارية ووحدات الاختبار والقياس لخدمة المشروعات الصغيرة والكبيرة داخل وخارج الحاضنة؛

–وتعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة خلق فرصة العمل بدل انتظارها من الدولة ومكاتب التشغيل.[2]

رغم صدور المرسوم التنفيذي رقم 03–78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات سنة 2013، إلا أنه لا يوجد انتشار كبير لمشاتل المؤسسات في الجزائر، وبمكن إرجاع هذا النقص إلى عدة عوامل نذكر أهمها:

1–يختلف مفهوم المحاضن في الجزائر عن المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية الأخرى، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجي، راجع الفصل الأول ص 37–41.

2–بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،.18 أفريل 2006.

-ضعف الوعي السياسي والإقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المقاولات؛

-غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال؛

-المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المقاولات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيل هذه المؤسسات دون الإهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال؛

-توفر عدد قليل من الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل[1]؛

-والعقبات البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل.[2]

ولتجسيد قانون إقامة المشاتل وحاضنات الأعمال على أرض الواقع سعت الوزارة الوصية إلى إنشاء 11 حاضنة في كل من ولاية الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر، بالإضافة إلى 04 ورشات ربط في كل من الجزائر، سطيف، قسنطينة، وهران،[3] وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 تم تخصيص مبلغ 4 مليار دينار جزائري، حيث سيتم زيادة عدد الحاضنات ليبلغ 20 حاضنة. في ديسمبر 2009 تم إنشاء حاضنة في سيدي عبد الله في ولاية الجزائر

1-تجدر الإشارة بأنه تم تكوين مجموعة من الإطارات .والمسيرين على تقنيات تسيير مشاتل المؤسسات في فرنسا في نهاية سنة 2005 و2008.

2-بلالطة مبارك، حاضنات الأعمال بالجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15-2006 ، ص13.

3-المراسيم التنفيذية رقم 03-375 إلى 03-385 المؤرخة في 30 أكتوبر 2003 تتضمن إنشاء مشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67.

العاصمة تحت إشراف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الحضائر التكنولوجية، حيث تم تصميم هذه الحاضنة خصيصا لدعم المشاريع المبتكرة، ومنح الفرصة للمقاولين المبدعين لبدء مشروعهم في بيئة ديناميكية، موجهة نحو الابتكار، توفر الحاضنة التكوين والمرافقة في جميع مراحل المشروع إلى غاية انطلاق المؤسسة، كما تؤدي الحاضنة أيضا دور الوسيط بين البنوك ووكالات دعم المقاولاتية، وحتى يقبل مشروع يجب على حاملي المشاريع تقديم طلب الحصول على دعم لمشاريعهم أمام هيئة، وهي التي سوف تقرر بشأن قبول طلباتهم، حيث الحاضنة تستضيف عشرين مشروعا في السنة لفترة 24 إلى 30 شهرا، كما أنها تهدف إلى خلق 15 مقاولة ابتكارية في السنة، ولغاية 2014 تم إنطلاق فعلي لأربع حاضنات في كل من عنابة، وهران، غرداية، برج بوعريريج.[1]

الفرع الثاني: مراكز التسهيل

أنشئت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-103 مؤرخ في 02 أفريل سنة 2007 الموافق ل 14 ربيع الأول 1428، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويدير مراكز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

أسند لهذه المراكز مهام عدة نذكر أهمها في النقاط التالية:

-وضع شباك يتكيف مع إحتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛

-تطوير ثقافة المقاولاتية؛

1-موقع وزارة الصناعة والمناجم،
http://www.mdipi.gov.dz/?%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%AA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA ، تاريخ التصفح: 2015/12/19.

-دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛

-مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، ونشر المعلومة الإقتصادية المتعلقة بفرص الإستثمار؛[1]

-تشجيع تطوير التكنولوجيا الحديثة لدى حاملي المشاريع؛

-مرافقة المقاولات للإندماج في الإقتصاد الوطني والدولي؛

-تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛[2]

-ودعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الإستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والإبتكار.[3]

تم منذ صدور المرسوم التنفيذي إنشاء عدة مراكز تسهيل ونبين تطورها وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (03): وضعية إنجاز مراكز التسهيل

المشاريع	برنامج 2005-2009			برنامج 2010-2014
	المسجلة	المنجزة	في طور الإنجاز	
مراكز التسهيل	33	14	19	04

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار العدد رقم 20 ، ص 32 .

1-مرغاد لخضر، جلاب محمد، آليات إنشاء ومرافقة المقاولات في ضوء الفكر المقاولاتي، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية 05/04/03 ماي 2011، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع غرفة الصناعة والتجارة الزيبان بسكرة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2-نقصد باسترداد مؤسسة هو وضع بديل لها أو إحلال مؤسسة أخرى محلها في حالة فشلها.

3-مرغاد لخضر، جلاب محمد، مرجع سابق.

توجد هيئة أخرى تعمل تحت وصاية الوزارة وهي المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 بتاريخ 25 فيفري 2003، يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المقاولات، وجمعياتها المهنية من جهة، وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتشكل المجلس من الجمعية العامة، الرئيس، المكاتب واللجان الدائمة، ومن مهامه:

-ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الإجتماعيين، مما يسمح بإعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع؛[1]

-وتشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية. [2]

المطلب الثاني: الوكالات الوطنية وصناديق ضمان القروض

بالإضافة إلى مختلف المهام التي تقوم بها الوزارة، هناك هيئات أخرى تتمثل في مختلف الوكالات الوطنية التي تقوم بدور فعال في ترقية ودعم المقاولات وتنشيط المشاريع الجديدة، كما قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صناديق لضمان القروض الموجهة للمقاولات التي تحظى بمرافقة إحدى الوكالات الوطنية، وهذا ما سنتكلم عنه في هذا المطلب.

1-عبد الرحمن بن عنتر، عبد هلالا بلوناس، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي جامعة سطيف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2004، ص 421.

2-عبد الرحمن بن عنتر، عبد هلالا بلوناس، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي جامعة سطيف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2004، ص 421.

الفرع الأول: الوكالات الوطنية

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

أنشأت من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الإستثمار والنظام المطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الإقتصادية لإنتاج السلع والخدمات فضلاً عن الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتيازات و/أو الرخص، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 كبديل لوكالة الترقية ودعم الإستثمارات APSI، كون هذه الأخيرة لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت من [1] أجلها إضافة إلى تميزها بالمركزية، فهي عبارة عن مؤسسة عمومية بصبغة وطنية وهو ما يظهر من تسميتها ولها فروع جهوية تسمح بالقضاء على مركزية إتخاذ قرار الإستثمار، وهذا ما سيشكل دعما حقيقيا لمنح فرص الإستثمار للراغبين عبر كامل التراب ما يحقق تنمية جهوية.

كلفت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار القيام بالمهام التالية:

-ضمان ترقية الإستثمارات ومتابعته؛

تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية للإنجاز الإستثمار؛

-تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي؛

-التأكد من احترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء؛

-وتبليغ المستثمر بقرار منح المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

1- بلمقدم مصطفى، طويطي مصطفى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في الفضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

وحتى تتمكن الوكالة بأداء مهامها على أكمل وجه تم إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي[1] على مستوى كل ولاية من أجل تحقيق وتسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات من خلال تبسيط الإجراءات القانونية، توفير جميع الوثائق وتقسيم مختلف الخدمات الإدارية، كما يرافق الوكالة أيضا المجلس الوطني للإستثمار[2] الذي يشجع على إنشاء وتنمية صندوق لدعم الإستثمار وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية لإنجاز الإستثمارات.[3]

تعمل الوكالة من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل CNUCED للإستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الإستثمار في الجزائر، ONUDI لتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الإستثمارات، البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال.[4]

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في 03 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم السابق الذكر، وتعتبر هذه الوكالة أداة الدولة في تنفيذ السياسة

1-الشباك الوحيد اللامركزي تابع للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار يظم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالإستثمار و يقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية للمستثمرين بالتنسيق مع الجهات والهيئات المعنية بإنشاء المشاريع.

2- تم إنشاء المجلس لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الذي يضمن أمانته، هو تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته وتنجم عن أعماله قرارات وبلاغات و توصيات.

3- بلمقدم مصطفى، طويطي مصطفى، مرجع سابق.

4-موقع الوكالة http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos تاريخ التصفح: 2015/12/19

الوطنية لتطوير المقاولات والمشاريع الجديدة، لهذا فهي تعمل على تنفيذ إستراتيجية الحكومة في تعزيز وتطوير المقاولات، وتنفيذ البرنامج الوطني لتطويرها ومتابعته، بالإضافة إلى ترقية الخبرة والإستشارة للمؤسسات، ومتابعة تعداد للمؤسسات الجديدة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، وإنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الإقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المقاولات.[1]

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر و لها 53 فرعا على المستوى الوطني، فإنه يستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 عاما الذين يرغبون إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 عاما، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، ويجب أيضا أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته ويقدم الشاب المقاول مساهمة شخصية في المشروع المراد إنشاؤه، ومن خلال الإطلاع على المرسوم يتضح أن مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تتمثل فيما يلي:

-تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛

1-المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 03 ماي 2005، الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيم سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 30 ، العدد 32

-تسير مخصصات الصندوق الوطني[1] لدعم تشغيل الشباب، خاصة منها الإعانات، والتخفيض في نسب الفوائد؛

-تتابع الإستثمارات التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛[2]

-إتاحة كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي لممارسة نشاطهم؛

-تقديم الإستشارات ويد المساعدة للمقاولين، وذلك من حيث التسيير المالي وتعبئة القروض؛

-وإقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية وتطبيق خطة التمويل، ومتابعة إنجازها.

تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المؤسسات لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسر الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.[3]

رابعا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هو هيئة حكومية أنشئت في سنة 1994 للتخفيف من العواقب الإجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الإقتصادي والمقررة على أثر تطبيق مخطط التعديل الهيكلين تأسس بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض إقتصادية، يشمل الصندوق الوطني للتأمين عن

1-يعتبر هذا الصندوق كأداة مالية وتمويلية لبرامج وكالة دعم التشغيل الشباب ويتم استخدام موارده في دعم تمويل المشاريع الإستثمارية التي تم الموافقة عليها من طرف الوكالة و تقديم الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية في حالة التمويل الثلاثي وأنشئ في 30 ديسمبر 1996.

2-المرسوم التنفيذي رقم 96-295، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996، الذي يتضمن بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 52، ص10.

3- المرسوم التنفيذي رقم 96-295، مرجع سابق، ص11.

البطالة ثلاثة مديريات جهوية، وكل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية، يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الإقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن[1] العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع، وقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم 02-04 إلى كل الشروط التفصيلية لذلك، بشرط ألا تتجاوز المؤسسة سقف 5 ملايين دج، وأن تكون المساهمة الشخصية لصاحب القرض ذات قيمة منخفضة بنسبة 5% إلى 10% من مجمل رأس المال، والباقي يدفع عن طريق الصندوق والبنك، وتختلف المساهمة الشخصية حسب قيمة ومنطقة الإستثمار.[2]

خامسا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع في المناطق الحضرية والريفية ومحاربة البطالة والفقر في المناطق المرغوب تنميتها وتشجيع روح المقاولة،

1-المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 3 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، ص6.

2-المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 3 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، ص6.

والقروض المقدمة من خلال هذه الوكالة موجهة للأشخاص الذين يمتلكون تأهيلا[1] ومعارف في مجال ونشاط معين.[2]

أما فيما يخص أهم المهام التي تقوم بها الوكالة يمكن إيجازها فيما يلي:

-تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به؛

-تدعم المستفيدين وتقدم لهم الإستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.

-تمنح قروض بدون مكافأة؛

-تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

-وتضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين والحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.[3]

الفرع الثاني: صناديق ضمان القروض

سعيا من الحكومة إلى تدعيم الجوانب المالية للمشاريع الجديدة والمقاولات، بادرت إلى وضع جملة من الآليات والإجراءات التي تساعدها على مواجهة المخاطر المتعددة التي تتعرض لها المقاولات الجديدة، نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

هذا الصندوق عبارة عن مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية الوزارة المكلفة، أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002،

1-توجد عدة شروط تؤهل للإستفادة من الخدمات التي تقدمها الوكالة من أهمها أن يكون الشخص المستفيد يبلغ سن18 وأن يكون بطالا أو يمتلك دخلا غير كاف، التمتع بالكفاءات تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه، عدم الإستفادة من مساعدات أخرى...الخ.

2-المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، ص 08-09

3-المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، مرجع سابق، ص 08-09

وأنطلق نشاطه الفعلي في مارس 2004، برأسمال قدره 30 مليار دج، ويتمتع الصندوق[1] بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المقاولات المتحصلة على المرافقة أن تنجزها، وذلك من خلال منح ضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

أسندت لهذا الصندوق مهام عدة، ومن أهم ما يتولى هذا الصندوق القيام به ما يلي:

-منح الضمانات لفائدة المقاولات التي تنجز استثمارات في وتوسعها وتجديد التجهيزات؛

-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛

-ضمان الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المقاولات المستفيدة من ضمان الصندوق؛

-إبرام إتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالي؛

-والمصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المقاولات وتدعيمها في إطار ضمان الإستثمارات.[2]

نستنتج مما سبق أن هذا الصندوق يخدم السياسة العامة للحكومة على اعتبار أن مخصصاته تتكون من مساهمات الدولة، ويقدم الصندوق المساعدات للمؤسسات التي استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكن لا تملك ضمانات أو تملك ضمانات غير كافية يمكن أن تصل نسبة ضمان القرض إلى 70% ويتم تحديدها من طرف مجلس الإدارة للصندوق، ويقدم الدعم للمؤسسة المنخرطة فيه، والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 2% من مبلغ القرض خلال فترة الإقراض.[3]

يمكن تلخيص ميكانيزم أو مراحل ضمان القروض كما يلي:

1-المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، ص 13-14

2-المرسوم التنفيذي رقم 02-373 ، مرجع سابق، ص 13-14

3-موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

http://www.fgar.dz/index.php?option= com_frontpage& Itemid=1 . تاريخ التصفح: 2016/01/06

-التقدم بطلب القرض من البنك؛

-تطلب المقاولة من الصندوق ضمان القرض البنكي؛

-في حالة القبول، يقوم الصندوق بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المالية؛

-تدفع المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق أقساط سنوية تمنح للصندوق خلال مدة القرض؛

-وفي حالة عدم قدرة المؤسسة عن تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا.[1]

ثانيا: صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق ل 19 أفريل 2004، إلا أنه بدأ نشاطه الفعلي في السداسي الثاني لعام 2006،[2] وهو عبارة عن شركة ذات أسهم[3].

يتكون رأسمالها ب30 مليار دج ويقدر رأس المال المكتتب ب 20 مليار دينار، منها نسبة 60% على الخزينة العمومية ونسبة 40% مقسمة على 6 بنوك عمومية وهي: - CNEP. BANQUE, BADR , CPA, BDL ,BEA , BNA

يهدف الصندوق إلى تحقيق جملة من المهام أهمها ما يلي:

1-يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص87 :

2 -la caisse de garantie des crédits d'investissement – PME. SPA , manuel des procédures àl'usage des établissement de crédit , p 04 , document téléchargeable sur site http : // www –cgci. dz consulté le 11/12/2015

3-المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 افريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، ص30.

–ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المقاولات حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج؛

–لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والخاصة بالنشاطات التجارية وكذا الموجهة للإستهلاك؛

للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها.[1]

يقوم الصندوق بتغطية القرض في حالة عدم تسديد القروض الممنوحة، أو في حالة التسوية أو التصفية القضائية للمقترض أي الإفلاس، ويتم تغطية المخاطر على آجال الإستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد طبقا للنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة نسبة 80 % عند ما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مقاولة بنسبة 60% في حالات أخرى، كما يتم العلاوة المستحقة تغطية المخاطر بنسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي، وتسددها المؤسسة سنويا حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق.[2]

إن الهيئات المذكورة سابقا هي هيئات حكومية تعمل تحت وصاية وزارة مكلفة، لكن شهدت الجزائر أيضا مبادرات من الجهات الفاعلة الإقتصادية الخاصة، بهدف تعزيز التوجه والفعل المقاولاتي، أهمها مبادرة في صورة الأكاديمية الجزائرية للمقاولاتية التي أنشئت في أكتوبر 2010 والتي تعمل من خلال عمليات التوعية وعن طريق المسابقة على إعطاء توجيه

---

1 –la caisse de garantie des crédits d'investissement – PME. SPA , manuel des procédures àl'usage des établissement de crédit , p 04 , document téléchargeable sur site http : // www –cgci. dz consulté le 11/12/2015

2–محمد زيدان، درس رشيد، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17–18 أفريل 2006، ص514.

الشباب حاملي المشاريع من الأوساط الأكاديمية، وجميع شرائح المجتمع، في إطار مماثل تعاونية الجزائريين في الولايات المتحدة تلعب دورا فعالا، تأسست مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية (ASI) في عام 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية، ASI تنظم مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل لأصحاب المشاريع الناشئة، ويحصل الفائزون على الحضانة في حاضنة سيدي عبد الله في الجزائر العاصمة وتقدم لهم المشورة ودورات التدريب، كما أعلنت نفس التعاونية في أكتوبر 2011 عن إنشاء صندوق استثماري جزائري–أمريكي يسمى "ملائكة أعمال القصبة"، وبالتالي إدخال طريقة جديدة للتمويل في الجزائر، كما قام الإتحاد الأوروبي بالإتفاق مع وزارة العمل في 24 فيفري 2016 بتقديم 26 مليون أورو من أجل دعم المشاريع الشبابية المنتجة في كل من ولاية خنشلة، بشار، وهران، عنابة.[1]

المبحث الثاني: سياسات المرافقة المتبعة من طرف هيئات المرافقة

تواجه المقاولات والمشاريع حديثة النشأة عدة عقبات من بينها عقبة التمويل التي تعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المقاولات في الجزائر، حيث إن صعوبة التمويل ومشكلات النظام المالي المتمثلة في ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع المستجدات الإقتصادية، وهشاشة العلاقة بين البنك والمقاولة حديثة النشأة، وغياب آلية تغطية المخاطر المتعلقة بالقروض الموجهة لهذه المؤسسة، ثم عدم فعالية البورصة ساهمت في الحد من إنشاء المشاريع الجديدة، وإذا أضفنا إلى ذلك العبء الضريبي ستواجه هذه المقاولة صعوبات كبيرة لتوفر السيولة اللازمة لنشاطها، وحتى أحيانا تؤدي إلى عزوف الشخص المقاول عن إنجاز فكرة مشروعه، ومن هنا تقوم هيئات

1–مقالة في جريدة الشروق اليومية منشورة على موقع
http://www.elkhabar.com/press/article/101290/ تاريخ الإطلاع 2016/02/27

المرافقة المذكورة سابقا بتقديم دعم مالي وجبائي للمقاولات المنشئة تحت مظلتها وهذا ما سنتكلم عنه في المطلبين الآتيين:

- ✓ سياسة الدعم التمويلي؛
- ✓ وسياسة الدعم الجبائي.

المطلب الأول: سياسة الدعم التمويلي

تقوم كل من الوكالات السابقة الذكر **بتقديم دعم مالي للمقاولات حديثة النشأة أو للمقاولات الموجودة بهدف التوسيع أحيانا بصيغ متشابهة وأحيانا ببعض الإختلاف، سنتطرق إليها في الفرعين المواليين.**

الفرع الأول: الدعم المالي المقدم من طرف ANSEJ وCNAC و ANGEM

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تقوم هذه الوكالة بتمويل المقاولة وذلك بمنحها تسهيلات وإعانات تسمح للمقاولين ببدء نشاطهم وكذا توسيع وتسيير مؤسستهم في أحسن الظروف، وتتمثل صيغ التمويل المقدمة في التمويل الثنائي أو الثلاثي.

-التمويل الثنائي: يتعلق التمويل الثنائي بمستويين، المستوى الأول يكون مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 75% أما مساهمة الوكالة 25%، كما يمنح للمقاول قرض بدون فائدة، أما المستوى الثاني حيث مبلغ الإستثمار يكون من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية بنسبة 80% أما الوكالة فتساهم بنسبة 20%.

-التمويل الثلاثي: يشمل هذا النوع من التمويل المساهمة المالية للمقاول بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى، وأيضا قرض بنكي يقوم

البنك بمنحه عن طريق معدل فائدة معين يخفض جزء منه وتأخذه الوكالة على عاتقها ويتم ضمانه من قبل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، يندرج ضمن التمويل الثلاثي مستويان سنوضحهما في الجدول الآتي:[1]

جدول رقم (04): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة	القرض البنكي	
1	أقل من 5.000.000دج	5%		25%	70%	
2	ما بين 5.000.000دج و10.000.000دج	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	20%	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
		8%	10%		72%	70%

المصدر: من إعداد الباحثة حسب معلومات كتيب الإجراءات الخاص بالوكالة.

أما بالنسبة لتخفيض معدلات الفائدة المطبقة على المقاول تتمثل في الجدول التالي:

جدول رقم (05): نسب تخفيض معدلات الفائدة في إطار التمويل الثلاثي

القطاعات / المناطق	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات الأولية:الفلاحة و الري والصيد البحري	95%	80%
القطاعات الأخرى	80%	60%

المصدر: من إعداد الباحثة حسب معلومات كتيب الإجراءات الخاص بالوكالة.

1 - Agence National de Soutien a l'Emploi de Jeunes, brochure Manuel des Procédures, décembre 2015, p3

لتمويل مشروع إنشاء المقاولة فعلى المقاول أن يتبع مجموعة من الخطوات المتمثلة فيما يلي:

-في مرحلة الإنشاء:

-وضع الملف؛

-تأسيس شهادة التأهيل؛

-تبليغ الموافقة البنكية ونقل الملف لإمضاء قرار منح الإعانات للإنجاز؛

-إمضاء قرار منح الإعانات لوثيقة الإنجاز DOAR؛

-إمضاء دفتر الشروط وأوراق الأمر وإعطاء قرار منح الإعانات لصفة الإنجاز وتحويل مبلغ القرض بدون فائدة PNR؛

-وقرار منح الإعانات لصفة الإستغلالDOAE.

أما إذا أراد المقاول توسيع القدرات الإنتاجية عليه أن يتبع الخطوات التالية:

-مقاييس المطابقة وتأسيس شهادة المطابقة؛

-تبليغ الموافقة البنكية ونقل الملف لإمضاء قرار منح الإعانات للتوسيع؛

-إمضاء قرار منح الإعانات لصفة التوسيع؛

-وإمضاء دفتر الشروط وأوراق الأمر وإعطاء قرار منح الإعانات لصفة التوسيع وتمويل PNR.[1]

فيما يخص القرض بدون فائدة تقوم الوكالة بإعطاء قرض على المدى الطويل تكون مدته 10 سنوات، حيث أن المقاول عند حصوله على قرار إنجاز المؤسسة فإنه إبتداءا من ذلك

1-بن أشنهو فريدة، بن يوب لطيفة، تقييم إنشاء وتمويل المقاولات عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دراسة حالة ولاية تلمسان، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق أيام 03/04/05 : ماي 2011.

التاريخ فهو معفى لمدة 5 سنوات من دفع أي مبلغ معين، ولكن يعطى له جدول الإستحقاقات الذي يشكل الخمس سنوات الباقية والتي هو ملزم بدفعها كل سداسي.

أما فيما يخص القرض البنكي، تقوم وكالة البنك بمنح قرض متوسط المدى للمقاول الذي يريد إنشاء مقاولته، و تحدد فترته ب5 سنوات، أما المدة المحددة لتسديد نسب الفائدة فقط فتقدر بسنة واحدة، حيث يقوم المقاول بتسديد نسب الفائدة المعمول بها في البنك لمدة سنة واحدة وبعد ذلك يقوم بتسديد مبلغ القرض الممنوح له كل ثلاثي وعلى مدة 4 سنوات.

-الإجراءات الخاصة بمتابعة المقاولة:

إن المكلفين بدراسة ملف المقاول على مستوى الوكالة عليهم أن يقوموا بزيارة ومراقبة المقاولات حديثة النشأة التي قدمت لها الدعم والمرافقة، وذلك في مختلف مراحل إنشاء المقاولة، فبعد أن يقدم المقاول الملف يقوم المكلف بالمرافقة بدراسة طبيعة وحجم الأعمال التي ستنجز ومدى إمكانية إنجازها، وكذا تقييم المقاول من ناحية مؤهلاته ومهاراته ثم يقدم موافقته ويسلم شهادة التأهيل للمقاول، بعد تسليم شهادة التأهيل تقوم مصلحة الوكالة بمساعدة المقاول فيما يخص الحصول على السجل التجاري والتصريح بالإستغلال والوثائق الجبائية، وقبل إرسال جميع الوثائق الى المديرية العامة وتقديم التمويل، تقوم مصالح الوكالة بزيارة للمحل المراد إقامة المشروع فيه لتحديد إذا كان مناسبا لفكرة المشروع.[1]

بعد التمويل يراقب المقاول بصفة منتظمة وذلك لمعرفة تطوره وخاصة في فترة الإنجاز الممثلة بسنة وكذلك فترة تمديد الأجل، بعد الدخول في مرحلة الإستغلال يقوم المكلف بمتابعة المقاولة بزيارات منظمة مرفوقا بعميل من صندوق الضمان والمصالح الجبائية، وذلك قصد الحصول على جميع المعلومات الخاصة بالمقاولة، مثل رقم الأعمال والشغل المباشر والتسديد

1-بن أشنهو فريدة، بن يوب لطيفة، مرجع سابق.

وكذا معرفة جميع الصعوبات المتعلقة بالمقاولة، أما وكالة البنك فتقوم بمتابعة الوضعية المالية للمقاول وتفرض عليه أن يقدم لها رقم الأعمال والأرباح السنوية، ففي حالة ما إذا لم يستطع المقاول تسديد ديونه عند أجل الإستحقاق تقوم الوكالة البنكية بإعلام الوكالة، وهذه الأخيرة تقوم بإخطار صندوق ضمان القروض وتحضر كل الإعانات المخصصة لمواجهة حالة عدم القدرة على التسديد للوفاء بهذا القرض للبنك.[1]

يتحدد نجاح وتطور المقاولة بقدرة المقاول على تسييرها في محيط إقتصادي متغير ويشوبه المخاطر[2]، لذا قامت الوكالة بإلزام المقاولين منذ أكتوبر 2015 الخضوع لتكوين قبل تمويل مشروعهم وسطرت برنامج تكويني صمم لمعالجة النقائص والمشاكل التي كان يواجهها المقاولين وأدت إلى فشل مشروعاتهم، ويحتوي هذا البرنامج على المقاييس التالية:

-مقياس الإنشاء الذي يتناول كيفية وإجراءات إنشاء مؤسسة؛

-مقياس التسويق الذي يساعدهم على دراسة السوق ووضع إستراتيجية تسويقية ناجحة؛[3]

-مقياس الجباية الذي يعطيهم فكرة عن الجباية وكيفية التصريح والتواصل مع المصالح الجبائية؛

-مقياس التخطيط المالي الذي يهدف لتمكين المقاول من وضع وفهم الميزانية، جدول النتائج، المصاريف إلى غير ذلك؛

-ومقياس المحاسبة الذي يزودهم بالمعارف والإلتزامات المحاسبية القانونية.[4]

1- بن أشنهو فريدة، بن يوب لطيفة، مرجع سابق.

2-قامت الوكالة بدعم من الدولة بإنشاء أول دار للمقاولاتية سنة 2007 في جامعة قسنطينة ثم تم تعميمها على جميع جامعات الوطن سنة 2014، مهمتها نشر روح المقاولاتية والتعريف بخدمات الوكالة.

3-موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/formation-des-jeunes-promoteurs

4-موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/formation-des-jeunes-promoteurs

أما إذا أراد المقاول أن يوسع من مقاولته ويزيد من قدرته الإنتاجية تقدم له الوكالة نفس صيغة التمويل السابقة شرط أن يكون قد سدد 70% من القرض البنكي وأثبت وجوده لمدة 6 سنوات في منطق الهضاب العليا والجنوب، و3 سنوات في المناطق الأخرى، واحترامه لكل التزاماته القانونية إتجاه الوكالة والبنك والجهات الجبائية وشبه جبائية.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

لا تختلف مراحل المرافقة في هذه الوكالة عن سابقتها حيث يتقدم المقاول إلى الوكالة بفكرة مشروعه ويقدم الملف المطلوب وبمساعدة المكلف بملفه (المرافق) يتم تحضير الدراسة التقنية للمشروع، يتم تقديم الملف إلى اللجنة المختصة بدراسته وعند إعطائها الموافقة يتم تبليغ المقاول ويقدم له شهادة التأهيل، ثم يدخل في مرحلة الإنجاز أين يقوم بإصدار السجل التجاري أو بطاقة الحرفي والتوجه إلى المصالح الجبائية والضمان الإجتماعي، ثم يقدم الملف إلى البنك للحصول على القرض، ثم يتم تحويل القرض بدون فائدة مع قرض البنك إلى حساب المقاول.[1]

تشرف الوكالة على تسيير صيغتين للتمويل، ولتوضيح شكل التمويل المقدم من طرف هذه الوكالة نقدم الجدول الآتي[2]:

1-منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:
http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-14-23/2014-01-10-11-18-57
تاريخ الإطلاع 2016/01/12

2- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:
http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-14-23/2014-01-10-11-18-57
تاريخ الإطلاع 2016/01/12

جدول رقم (06): مختلف صيغ التمويل المقدمة من طرف **ANGEM**

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	–	–	%100	–
لا تتجاوز 250.000	كل الأصناف (شراء مواد أولية على مستوى ولايات الجنوب)	–	–	%100	–
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	5% من النسبة التجارية لمنطقة الحنوب والهضاب العليا
	كل الأصناف	%1	%70	%29	10% من النسبة التجارية لبقية المناطق

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:

http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-14-23/2014-01-10-11-18-57 تاريخ الإطلاع 2016/01/12.

في حالة قبول طلب المقاول[1] من أجل الحصول على القرض فبإمكانه إجراء تكوين مجاني في مجال تسيير المقاولة، حيث تقدم الوكالة المرافقة والنصح والمساعدة التقنية، أيضا التكوين حسب برنامج CREE (كيفية إنشاء مؤسساتكم) و GERME (كيفية التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعملBIT، كما تقدم تكوين في مجال التعليم المالي العام(FEFG) ، وتقوم **ب**اختبارات **المصادقة على المكتسبات المهنية (TVAP)**، إلى جانب المساعدة على تسويق المنتجات من خلال إقامة صالونات عرض وبيع السلع التي

1–الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا تقدم قرض التوسيع لأنها مختصة في مساعدة الأفراد الراغبين في إنشاء مقاولاتهم المصغرة.

تنظمها الوكالة باستمرار عبر أرجاء الوطن، وتشجيع المقاولات التي تحصلت على المرافقة من طرف الوكالة على المشاركة، وبدأت برامج التكوين سنة 2014.[1]

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

يمول الصندوق نشاطات إنتاج السلع والخدمات ويوجه بصفة أكثر عند اقتناء التجهيزات ويستخدم صيغة التمويل الثلاثي على مستويين، المستوى الأول عندما تكون قيمة الإستثمار أقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري، والمستوى الثاني عندما تكون قيمة الإستثمار أكثر من 5 ملايين دينار جزائري ,تقل أو تساوي 10 ملايين دينار جزائري، ويقدم الصندوق قروض بدون فائدة وإعانات لكراء محل لإيواء المقاولة، وللتوضيح أكثر نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (07): مختلف صيغ التمويل المقدمة من طرف **CNAC**

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي[2]
1	أقل من 5.000.000دج	%1	%29	%70
2	ما بين 5.000.000دج و10.000.000دج	%2	%28	%70

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمنشورات الصندوق على الموقع:

https://www.cnac.dz/default.aspx?id=111 تاريخ الإطلاع 2016/01/30

1- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع: http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-57-18-11-10-01-2014/23-12-07-21-14-12 تاريخ الإطلاع 2016/01/12

2-يقدم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة نفس التخفيضات على معدلات الفائدة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمذكورة في الجدول رقم 05 أعلاه، وأيضا لديه نفس الشروط فيما يخص قروض التوسيع.

كما يقدم الصندوق إعانة بمبلغ يقدر 500.000 دينار جزائري بدون فائدة لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة، أو لاقتناء مقاولات متنقلة بالنسبة للأنشطة غير القارة، ويساعد الصندوق حاملوا شهادة التعليم العالي على إنشاء مكاتب جماعية وفقا للصيغ السابقة وإرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي ولمدة سنة لدفع الفوائد البنكية، إعانة بمبلغ يصل إلى مليون دينار جزائري لكراء محل لإيواء المكتب الجماعي.[1]

الفرع الثاني: الدعم المالي المقدم من طرف ANDI و ANDPME

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

تقدم هذه الوكالة دعما ماليا للمقاولين الراغبين في إنشاء مقاولاتهم كما تساعد باقي الوكالات على أداء مهامها بشكل أحسن، ومن أهم الخدمات المالية التي تقدمها ما يلي:

-رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار؛

-تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي من خلال تطوير صيغة التمويل الإيجاري و التي توفر إطار ملائما مع مزايا جبائية هامة لتمويل الإستثمارات الخاصة بسلع التجهيز؛

-رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20 إلى 40 مليار دينار؛

-إعفاء الحرفيين والمقاولات الخاضعين للقانون الجزائري من كفالة حسن التنفيذ عند القيام بالعمليات العمومية لترميم الأملاك الثقافية؛

-منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة إنجاز المقاولة، بحيث لا تتجاوز:

1-منشورات الصندوق على الموقع: https://www.cnac.dz/default.aspx?id=111 تاريخ الإطلاع 2016/01/30

*25٪ من الكلفة الإجمالية للإستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي 2 مليون دينار؛

*و20٪ من الكلفة الإجمالية للإستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز 2 مليون دينار و تقل أو تساوي 5 ملايين دينار.[1]

-منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22٪ بالنسبة للإستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة في ولايات الجنوب و الهضاب العليا؛

-منح قرض بنكي لا يتجاوز 70٪ من المبلغ الإجمالي للإستثمار؛

-تخفيض الفوائد بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها الذي حدد كالأتي:

*75٪ من النسبة لصالح المقاولات في قطاعات الفلاحة، الري والصيد البحري؛

*50٪ من النسبة لصالح المقاولات في كل قطاعات النشاط الأخرى؛

*وإذا كانت الإستثمارات التي ينجزها المقاول تقع في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا، نسب تخفيض القروض المذكورة أعلاه يتم رفعها على التوالي إلى 90٪ و 75٪ من النسبة المدينة المطبقة.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

تتمثل مهمة هذه الوكالة الأساسية في تطبيق برامج إعادة التأهيل للمقاولات التي حازت على مرافقة إحدى الهيئات السابقة، وهذا أولا من خلال تشخيص نقاط الضعف والقوة بالنسبة للمقاولات حتى يتم وضع خطة مالية ملائمة لوضعية المقاولة، ثم توافق عليها الوكالة وتتابع المقاولة أثناء تنفيذها لخطة التأهيل من خلال تحديث وعصرنة التجهيزات، وتطوير نظام التسيير

1-منشورات على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises تاريخ الإطلاع 2016/02/03.

من خلال تقديم برامج تكوين حديثة، المصادقة على النوعية والجودة، ومساعدة المقاولات على ولوج الأسواق المحلية والأجنبية.[1]

المطلب الثاني: سياسة الدعم الجبائي

تقع على عاتق المؤسسات الإقتصادية بكل أحجامها عدة أعباء وتكاليف منها الأعباء الجبائية، إذ يعتبر الدين الجبائي دين ذو إمتياز يصفى أولا في حالة حل الشركة أو إفلاسها لما للضرائب من أهمية ودور في تمويل ميزانية الدولة وتمويل المشاريع الإجتماعية، وبما أن المقاولة تسعى لتحويل فكرة إلى مشروع إقتصادي بموارد عادة ما تكون محدودة أو ممولة من طرف الدولة، فيجب تخفيف العبء عليها خاصة في سنوات المقاولة الأولى حتى تثبت المقاولة نفسها في السوق وتنجح في إيجاد لنفسها مكانة حتى نفرض عليها ضرائب، وفي هذا المطلب سنتكلم عن الدعم الجبائي الذي تتحصل عليه المقاولات عند مرافقتها من ناحية الجباية المباشرة والغير مباشرة.

الفرع الأول: الدعم الجبائي في مجال الضرائب المباشرة

تقديم الدعم المالي لوحده للمقاولات غير كافي بدون الحرص على نجاح المقاولة من خلال الدعم المعرفي وتخفيف تكاليف تشغيل المقاولة التي تشكل الضرائب جزء كبير منها، لذا وجب تقديم دعم جبائي لهذه المقاولات من أجل تخفيف الأعباء على المقاولين المستفيدين من دعم إحدى الهيئات المذكورة سابقا، لهذا قامت الدولة الجزائرية بتشريع إجراءات جبائية خاصة بهذه المقاولات، نذكرها فيما يلي[2]:

1-منشورات على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises تاريخ الإطلاع 2016/02/03.

2-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2016 منشور على موقع:

-الضريبة على الدخل الإجمالي: وفقا للمادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستفيد من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات إبتداءا من تاريخ الشروع في الإستغلال، ولمدة 6 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة. إذا كانت هذه الأنشطة تتواجد في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تكون فترة الإعفاء 10 سنوات.

-الضريبة على أرباح الشركات: وفقا للمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستفيد الأنشطة الممارسة في إطار هيئات الدعم المذكورة سابقا من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات إبتداءا من تاريخ الشروع في الإستغلال، ولمدة ستة سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها. وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة. وإذا كانت هذه الأنشطة تتواجد في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تكون فترة الإعفاء 10 سنوات.

-الرسم على النشاط المهني: تستفيد من إعفاء كلي من الرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات إبتداءا من تاريخ الشروع في الإستغلال، ولمدة ستة سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة.[1]

---

http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/2014-03-24-14-21-48/codes-fiscaux تاريخ الإطلاع: 2016/02/04.

1-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2016 منشور على موقع:
http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/2014-03-24-14-21-48/codes-fiscaux تاريخ الإطلاع: 2016/02/04.

وإذا كانت هذه الأنشطة تتواجد في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تكون فترة الإعفاء 10 سنوات، بعد انتهاء فترة الإعفاء يبدأ المقاولون يدفعون الرسم أولا بتخفيض 75%، 50%، و25% كل سنة بعد إنتهاء فترة الإعفاء.

تنص المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أن على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني إعادة إستثمار قيمة هذه الإعفاءات في أجل قدره 4 سنوات إبتداءا من اختتام السنة المالية الأولى.

-والرسم العقاري: وفقا للمادة 252 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستفيد الأنشطة الممارسة في إطار هيئات الدعم المذكورة سابقا من إعفاء كلي من الرسم العقاري لمدة 3 سنوات إبتداءا من تاريخ الشروع في الإستغلال، ولمدة ستة سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وإذا كانت هذه الأنشطة تتواجد في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تكون فترة الإعفاء 10 سنوات.[1]

الفرع الثاني: الدعم الجبائي في مجال الضرائب الغير مباشرة

يمكن التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة من ناحية المتحمل النهائي لعبء الضريبة، فالضرائب المباشرة هي التي يتحملها المكلف بالضريبة نفسه، أما الضرائب الغير مباشرة هي تلك التي يمكن نقل عبئها من المكلف لأي شخص أخر، ووجود مثل هذه الإمكانية لنقل العبء الضريبي تجعل من المهم معرفة الآثار الإجتماعية والإقتصادية لفرض الضريبة علي شرائح الدخل المختلفة من ناحية، وعلي المحددات الإقتصادية الأخرى كالإنتاج، الإستهلاك، الإدخار والإستثمار.

1-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2016 منشور على موقع:
http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/2014-03-24-14-21-48/codes-fiscaux تاريخ الإطلاع: 2016/02/04.

لذا قدمت الجزائر في إطار المرافقة عدة إعفاءات جبائية في مجال الضرائب الغير مباشرة نذكر أهمها:

الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- والإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية.[1]

ومما سبق عرضه في هذا المبحث نستنتج أن الحكومة الجزائرية جندت عدة وسائل مادية وتشريعية من أجل تنشيط المشروعات الإستثمارية والمقاولات، وتنويع ميادين النشاط الإقتصادي حتى لا يظل إقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول منذ جوان 2014، لكن يطرح سؤال نفسه: ما الذي حققته المرافقة المقاولاتية في الجزائر في ظل الإمكانيات المسخرة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في المبحث الموالي.

1-التحفيزات الضريبية، منشورات المديرية العامة للضرائب على موقع:
http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/vos-avantages-fiscaux/56-dispositifs-d-avantages-fiscaux تاريخ الإطلاع: 2016/02/07.

المبحث الثالث: نتائج المرافقة المقاولاتية في الجزائر

تطرقنا من خلال المباحث السابقة إلى كل من الهيئات التي تقدم خدمات المرافقة وحاولنا تبيان سياسات الدعم التي تتبعها سواء التمويلية أو الجبائية، واتضح لنا أن الدولة سخرت عدة إمكانيات من أجل تنشيط المشروعات الإستثمارية، ولمعرفة مدى أثر المرافقة المقاولاتية غي الجزائر سنعتمد على العناصر المحددة لأثر المرافقة التي ذكرنها في الفصل الثاني من هذه الأطروحة، لذا قسمنا هذا الفصل إلى المطالب التالية:

- ✓ **من خلال عدد المؤسسات المنشأة وحجم تشغيل العمالة العاطلة؛**
- ✓ **ومن خلال مساهمتها في التنمية المحلية.**

المطلب الأول: من خلال عدد المؤسسات المنشأة وحجم تشغيل العمالة العاطلة

في ظل معدلات البطالة المرتفعة خاصة بين الشباب والذي معظمه مؤهل ولديه شهادات جامعية، ومن أجل تشجيعه على المبادرة بإنشاء مقاولة يستغل فيها فكرة إبداعية ومعلوماته ومهاراته وتوفير شغل لنفسه وعلى المدى الطويل لغيره، قامت الدولة الجزائرية بتوفير عدة هيئات دعم التي ذكرناها سابقا وتوفير تحفيزات مالية وجبائية، وسنحاول هنا قراءة بعض الأرقام المعلن عنها ودلائلها الإقتصادية.

الفرع الأول: من خلال عدد المؤسسات المنشأة

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

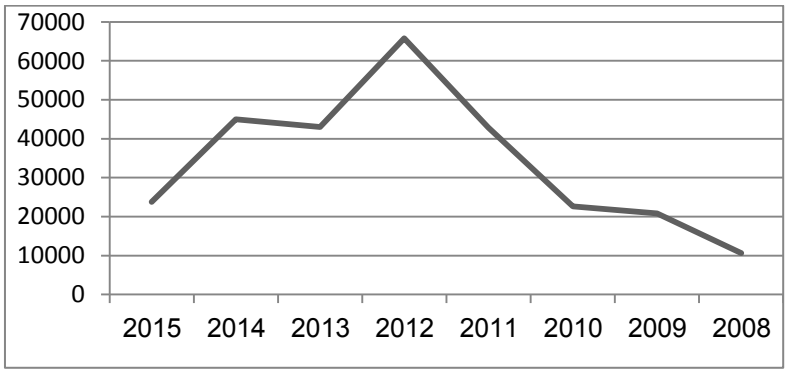
ساعدت هذه الوكالة العديد من الشباب على إنشاء مقاولاتهم وتجسيد فكرة مشروعهم، والجدول التالي يبين تطور عدد المقاولات المنشأ ة في الفترة الممتدة بين 2008 و2015:

الجدول رقم (08): حجم المقاولات المنشأة من 2008 إلى 2015 لوكالة **ANSEJ**

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
حجم المقاولات	10.634	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039	45.000	23.800	274.606
نسبة الزيادة		%96	%9	%89	%54	-%35	%5	-%47	

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistique تاريخ الإطلاع 2016/01/06

نلاحظ من الجدول أن عدد المقاولات قد تزايد من سنة لأخرى، إذ نجد أن عدد المقاولات من سنة 2008 إلى سنة 2009 زاد بنسبة 96%، أما في السنة الموالية فكانت 9% لتصل في سنة 2011 نسبة 89% ثم نرى في سنة 2012 أن نسبة الزيادة كانت 54%، ثم في سنة 2013 نلاحظ انخفاض بنسبة 35% ليليها انخفاضات أخرى سنة 2014 و2015. والمنحنى الموالي يوضح أكثر تزايد وانخفاض المقاولات في الفترة 2008-2015:



شكل رقم (05): تطور المقاولات بين 2008-2015 لوكالة **ANSEJ**

المصدر: من إنجاز الباحثة حسب معلومات الجدول رقم (08)

يمكن إرجاع سبب ارتفاع عدد المقاولات من 2009 إلى 2010 إلى تسهيل عملية التمويل والدعم الحكومي بسبب الإنتخابات الرئاسية لسنة 2010 وهذا لكسب طبقة الشباب الذي كانت تبلغ نسبة بطالته 10.2%[1] وتعتبر أكبر زيادة مسجلة ويمكن أن نرجع ذلك إلى تمكن الوكالة من

1، 3-الديوان الوطني للإحصاء، تقرير رقم 726، سبتمبر 2015، منشور على موقع:

تقنيات المرافقة وتوفر لديها الوسائل الكافية من أجل تقديم خدماتها على أحسن وجه وتشجيع الشباب على التوجه المقاولاتي[1]، أما سنة 2011 فالسبب هو الحالة الأمنية التي كانت تمر بها الجزائر إثر الاحتجاجات الشعبية بعد ارتفاع كبير في أسعار المواد الإستهلاكية وانتشار البطالة، حيث بلغت نسبة التضخم 4% والبطالة 9.8%[2]، ولتجنب تفاقم الوضع الإجتماعي في الجزائر استمرت الحكومة في تسهيل ودعم إنشاء مقاولات خلال سنة 2012 أين بلغت نسبة الزيادة ذروتها كما يظهر ذلك في المنحنى، أما عن سنة 2013 فنلاحظ أن نسبة المقاولات المنشأة قد انخفضت بنسبة 35% وهذا لتوجه الدولة إلى محاربة مشكلة السكن وفتحها لمشاريع "عدل 2013" وإتمامها لمشاريع "عدل 2001 و2002" مما قلل من دعمها لإنشاء مقاولات، وتنخفض نسبة الزيادة مرة أخرى في سنة 2014 لتصل إلى 5%، وسنة 2015 لتصل إلى -35% ويرجع السبب إلى انخفاض سعر برميل البترول من 120 دولار أمريكي إلى 31 دولار أمريكي في ديسمبر 2015، وأيضا السياسة الجديدة المتمثلة في توجيه الشباب نحو مشاريع "منتجة للثروة مثل الفلاحة، الصناعة، الصناعة التقليدية، وكذا التكنولوجيات الحديثة.

إن الجدول السابق يبين تطور المقاولات من سنة لأخرى بشكل عام أي دون تحديد نصيب كل قطاع من حجم الزيادة في عدد المقاولات الجديدة، لذا سنتطرق لهذه النقطة من خلال الجدول الآتي الذي يوضح حجم الزيادة في عدد المقاولات في كل قطاع:

الجدول رقم (09): تطور المقاولات بين 2008-2013 حسب القطاعات الإقتصادية

القطاع / السنة	الزراعة والصيد	الصناعة التقليدية	الأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	المجموع

http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf تاريخ الإطلاع: 2015/12/05.

1-بلغ متوسط سعر برميل البترول140 دولار أمريكي سنة 2008، مما وفر قدرة مالية واسعة للدولة لتنفيذ برامجها.

2008	814	1.881	933	1.247	5.759	10.634
2009	1.467	3.455	2.078	1.685	12.163	20.848
2010	2.222	3.264	2.794	1.542	12.819	22.641
2011	3.686	3.559	3.672	2.118	29.797	42.832
2012	6.705	5.438	4.375	3.301	45.993	65.812
2013	8.225	4.900	4.347	3.333	22.234	43.039
المجموع	33.787	35.877	22.212	19.559	180.751	205.806

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistique تاريخ الإطلاع 2016/01/06

من الأرقام المذكورة في هذا الجدول نلاحظ أنه لا توجد وتيرة نمو معينة ولا نمط محدد لنمو المقاولات في القطاعات، إذ نلاحظ إرتفاع من سنة لأخرى في أحد القطاعات وانخفاض في قطاعات أخرى، ونستنتج من هذا الجدول أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات التي يتوجه إليها **المقاولين** الجدد للإستثمار، إذ نلاحظ أن في كل سنة يكون حجم المقاولات التي أنشئت في هذا القطاع هي الأعلى، وتسعى الوكالة إلى تمويل إنشاء 60.000 مقاولة سنة 2016 [1] وتخفيض فترة دراسة الملفات والرد إلى 15 يوم[2].

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

في حقيقة الأمر نشاط الوكالة لم ينطلق فعليا على أرض الواقع إلا في سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة[3] عبر كامل ولايات الوطن وساعدت في إنشاء العديد من المقاولات والمشاريع، وفيما يلي جدول يوضح حصيلة نشاط الوكالة:

1-جريدة الخبر اليومية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : 60 ألف مشروع جديد سنة 2016.منشور على موقع:-http://www.elkhabar.com/press/article/101461/60-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-2016/#sthash.4m8EIyyj.dpbs تاريخ النشر والإطلاع: 2016/02/29

2-جريدة البلاد اليومي، تسهيل وتسريع وتيرة معالجة ملفات الشباب المستثمر، منشور على موقع: http://www.elbilad.net/article/detail?id=52289 تاريخ النشر والإطلاع: 2016/03/06

3-اتجاه الوكالة منذ 2014 نحو قطاع السياحة والصناعات التقليدية من خلال توقيع اتفاقية بين الوكالة والوزارة من أجل تشجيع هذين القطاعين ومن خلالها تم إنشاء ما يعرف بتجمعات الحرفيين(Nucleus)

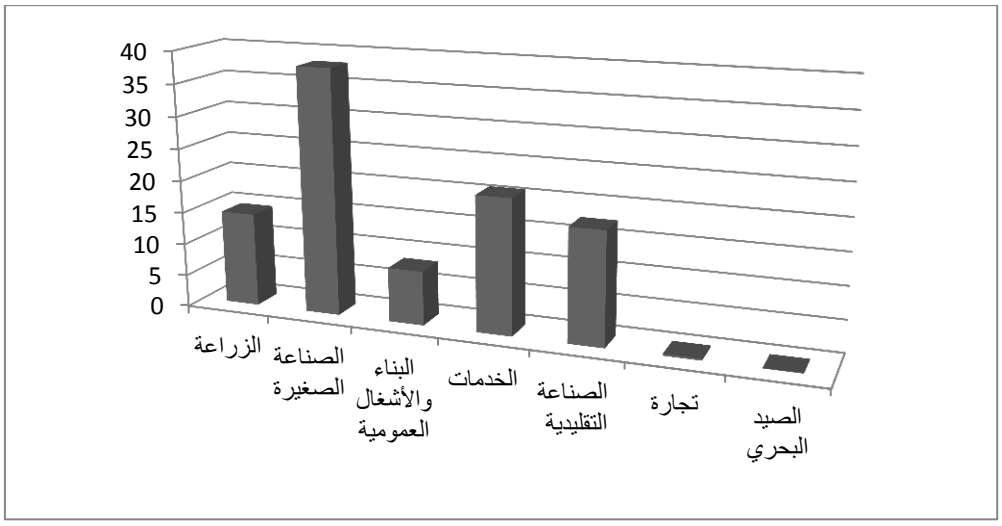
الجدول رقم (10): عدد المقاولات المنشأة بين 2008-2015 لوكالة ANGEM

المقاولات المنشأة	توزيع المقاولات حسب قطاع النشاط							
	الزراعة	الصناعة الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة الصغيرة التقليدية	تجارة	الصيد البحري	المجموع
عدد المقاولات المنشأة	106.066	277.145	61.226	152.062	127.215	2.012	633	726.359
النسبة(%)	%14,60	%38,11	%8,43	%20,94	%17,55	%0,28	%0,09	%100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

file:///C:/Documents%20and%20Settings/bureau/Bureau/these%2014/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%86%D9%88%D8%AD%D8%A9.html تاريخ الإطلاع 2016/01/06

من خلال معطيات الجدول السابق بلغ العدد الإجمالي للمقاولات المنشأة 726.359 ما بين 2008 إلى غاية 2015، موزعة على مختلف القطاعات حيث كانت الأفضلية لقطاع الصناعة الصغيرة باستحواذه على نسبة 38,11% يليه قطاع الخدمات 20,94% ثم قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 17,55% والزراعة بنسبة 14,60%، أما قطاع التجارة والصيد البحري احتلا المرتبة الأخيرة بنسبة 0,28% و 0.09% على التوالي، أما حصيلة القروض الممنوحة من طرف البنوك في إطار التمويل الثلاثي فقدرت ب 29.000 قرض نهاية 2015، وتعتبر هذه الحصيلة ضعيفة مقارنة بالتمويل الثنائي وهذا ما يدل على أن البنوك الجزائرية غير متحمسة في تمويل مثل هذه المقاولات بسبب المخاطرة التي يتحملها البنك عند تمويله هذا النوع من المقاولات، وللتوضيح أكثر فمنا بتمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:



الشكل رقم (06): تطور المقاولات حسب كل قطاع بين 2008-2015 لوكالة ANGEM

المصدر: من إنجاز الباحثة حسب معلومات الجدول رقم (10)

بمكن إرجاع سبب استحواذ قطاع الصناعات الصغيرة على أكبر عدد من المقاولات هو تشجيع الوكالة لهذا القطاع، أي انتهاجها لسياسة تشجع الصناعات وأيضا لأن 49% من المقاولين الممولين مستوى تعليمهم متوسط لكنهم تعلموا مهنة إما من آبائهم أو من خلال التكوين المهني وأرادوا فتح مقاولاتهم الخاصة، وكما أشرنا سابقا فالوكالة أيضا تقدم خدمات وبرامج تكوينية حيث بلغ عدد المقاولين المتحصلين على التكوين في ديسمبر 2015 حوالي 192.001 مقاول.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

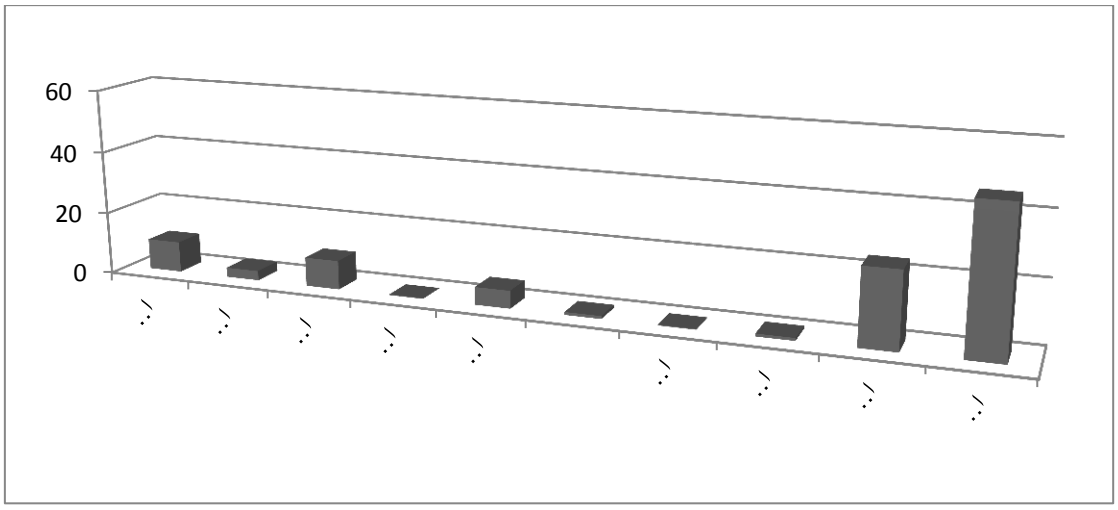
كما ذكرنا في المبحث الأول يمول هذا الصندوق مقاولات العاطلين عن العمل الذين يكونون بين 30 و50 سنة، ونقدم الجدول التالي الذي يبين تطور عدد المشاريع الممولة:

الجدول رقم (11): عدد المقاولات المنشأة بين 2008-2015 لوكالة CNAC

قطاع النشاط	الزراعة	الصناعة التقليدية	البناء والأشغال العمومية	الري	الصناعة	الصيانة	الصيد البحري	المهن الحرة	الخدمات	النقل	المجموع
عدد المقاولات الممولة	10.806	3.350	10.120	200	6.210	1025	256	986	26.260	49.951	109.164
النسبة	9,89	3,06	9,27	0,18	5,68	0,93	0,23	0,90	24,1	45,76	100

المصدر: من إنجاز الباحثة حسب: النشرة الإحصائية رقم 23 الصادرة في ديسمبر 2013 المنشورة على موقعhttp://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الإطلاع: 2015/12/11، إحصائيات 2014 و2015 وثيقة داخلية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

ما يبينه هذا الجدول أن قطاع النقل (سواء السلع أو المسافرين) حاز على أعلى نسبة من التمويل حيث قدرت 45,76% لتليها نسبة قطاع الخدمات التي قدرت 24,1%، لتحتل كل الزراعة، البناء والأشغال العمومية المراتب التي تليها بنسب 9,89% و9,27% على التوالي، والصناعة أخذت نسبة 5.68% ولم تأخذ قطاعات الري، الصيانة، الصيد البحري والصناعة التقليدية إلا نسب صغيرة، ولتوضيح الجدول بشكل أحسن نقدم الشكل الموالي:



الشكل رقم (07): تطور المقاولات حسب كل قطاع بين 2008-2015 لوكالة CNAC

المصدر: من إنجاز الباحثة حسب معلومات الجدول رقم (11)

ومما سبق نستطيع تفسير إرتفاع نسبة المشاريع الممولة في قطاع النقل بسبب طبيعة المقاولين المتقدمين للوكالة من أجل الحصول على المرافقة، إذ معظمهم لا يمتلك مستوى تعليمي عالي ولا مؤهلات، فيتجهون إلى نشاط لا يتطلب مهارات فكرية وتقنية عالية، وقامت الوكالة بتوجيه من الدولة بتجميد تمويل قطاع النقل منذ سنة 2011، وقطاعات أخرى كالمخابز وصناعة الحلويات ومحال تنظيف الملابس وكذا مؤسسات التنظيف نتيجة للظروف الإقتصادية وحتى لا تكون لهذه المؤسسات تراكمات مالية مع البنوك وذلك منذ 2014[1].

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

بالإعتماد على الإحصائيات المحصل عليها من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بإمكاننا التعرف على مدى مساهمة هذه الأخيرة في تمويل وإنشاء المقاولات والمشاريع من خلال الجدول الآتي:

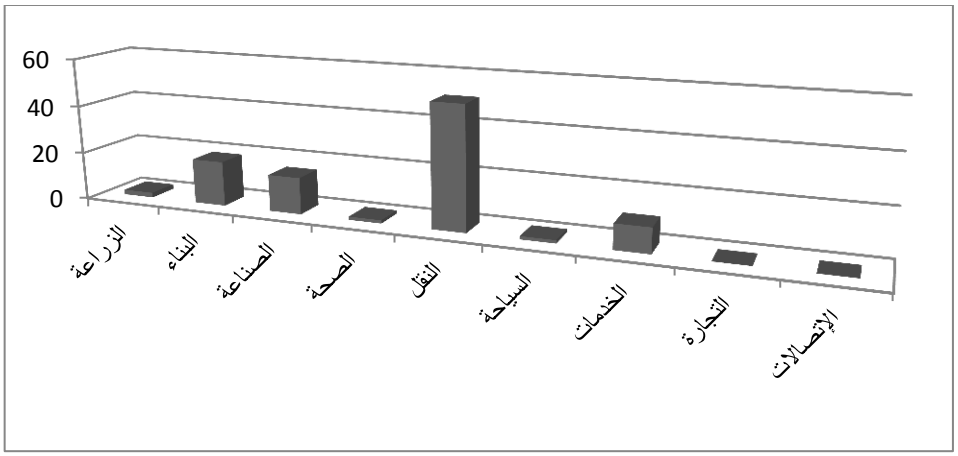
1-جريدة المشوار السياسي، تمويل 25 ألف مشروع من صندوق تأمين البطالة، منشور على الموقع: http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=30512 تاريخ الإطلاع: 2015/11/25

الجدول رقم (12): عدد المقاولات المنشأة بين 2008-2015 لوكالة **ANDI**

القطاع	الزراعة	البناء	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	التجارة	الإتصالات	المجموع
عدد المقاولات	1.218	11.290	9.231	809	30669	789	6226	2	5	60.239
النسبة	2,02	18,74	15,32	1,34	50,91	1,31	10,34	0	0,01	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015 تاريخ الإطلاع: تاريخ الإطلاع:2016/01/20.

نلاحظ من الجدول أن أكثر المشاريع تمويلا من طرف هذه الوكالة كانت في قطاع النقل أيضا كسابقتها بنسبة 50,91%، ليليه قطاع البناء بنسبة 18,74%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 15,32%، ويحتل قطاع الخدمات المركز الموالي بنسبة 10,34% أما باقي القطاعات فتحصلت على نسب ضئيلة كما هي مبينة في الجدول أعلاه، والشكل الموالي يوضح معلومات الجدول بشكل أفضل:



الشكل رقم (08): تطور المقاولات حسب كل قطاع بين 2008-2015 لوكالة **ANDI**

المصدر: من إنجاز الباحثة حسب معلومات الجدول رقم (12)

وسبب ارتفاع تمويل قطاع النقل هو تفضيل الشباب لهذا القطاع نتيجة ضعف مستواهم التعليمي ولسهولة تنفيذ المشار يع في هذا القطاع وعدم تعقيده مثل باقي القطاعات، ويرجع سبب

قلة المشاريع الممولة في قطاع السياحة والإتصالات والزراعة هو كثرة المخاطر الموجودة في هذه القطاعات، وقلة المرافق والبنى اللازمة لنجاح هذه القطاعات.

الفرع الثاني: من خلال حجم تشغيل العمالة العاطلة

حسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء لشهر سبتمبر 2015، بلغ عدد الأشخاص العاطلين عن العمل 1.337.000 شخص، مما يجعل نسبة البطالة 11.2% سنة 2015، وقدرت نسبة البطالة لنفس السنة بين النساء 16,6% والرجال 9,9%، أي هناك 954.000 رجل و 384.000 امرأة عاطلين عن العمل، أكبر عدد من العاطلين يوجد في المناطق الحضرية (مدن) 973.000 عاطل مقابل 364.000 عاطل في المناطق الريفية[1]، ومن هذه الأرقام يتضح لنا أن الجزائر تواجه مشكلة بطالة عويصة حاولت من خلال جهود المرافقة المقاولاتية تنشيط الإستثمارات وتقليلها، ومن خلال هذا الفرع سنحاول تبيان عدد المناصب المستحدثة نتيجة للمقاولات المنشأة من خلال المرافقة المقاولاتية.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

نقدم في هذا السياق الجدول التالي الذي يبين تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفق قطاع النشاط للفترة الممتدة بين 2008 و 2015:

الجدول رقم (13): تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة ANSEJ

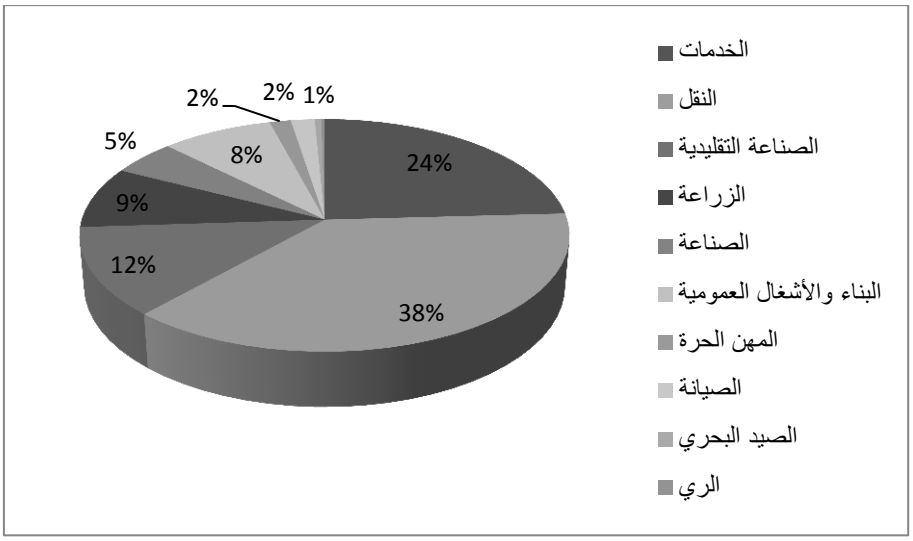
القطاع	عدد المناصب	النسبة
الخدمات	201.530	24%
النقل	313.200	38%

1-تقرير الديوان الوطني للإحصاء رقم 726 لشهر سبتمبر 2015، منشور على الموقع:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf تاريخ الإطلاع: 2016/01/15

الصناعة التقليدية	103.090	12%
الزراعة	71.400	9%
الصناعة	41.075	5%
البناء والأشغال العمومية	70.256	8%
المهن الحرة	13.287	2%
الصيانة	14.950	2%
الصيد البحري	4.204	1%
الري	2.140	0%
المجموع	835.132	100

المصدر: من إنجاز الباحثة حسب: النشرة الإحصائية رقم 23 الصادرة في ديسمبر 2013 المنشورة على موقع http://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الإطلاع: 2015/12/11، جريدة المشوار السياسي، 1 مليون منصب عمل مستحدث من طرف لونساج، منشور على الموقع: http://dzemploi18.blogspot.com/2014_03_23_archive.html تاريخ الإطلاع: 2016/02/22.

نلاحظ من الجدول السابق أن أعلى عدد مناصب شغل مستحدثة كانت في قطاع النقل ليليه قطاع الخدمات، وتحتل الصناعة التقليدية المرتبة الثالثة لتليها كل من الزراعة، البناء والأشغال العمومية، ثم قطاع الصناعة الذي وفر 41.075 منصب وتليه الصيانة والمهن الحرة، وفي المراتب الأخيرة يأتي كل من قطاع الصيد البحري والري، وللتوضيح أكثر نقدم الشكل الموالي:



الشكل رقم (09): تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة ANSEJ

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعلومات الجدول (13).

من خلال هذا الشكل يتضح أن قطاع النقل يحظى بأعلى نسبة تشغيل 38% وهذا راجع لقيام هذه الوكالة بتمويل عدد كبير من المشاريع في هذا القطاع، وتقدر نسبة قطاع الخدمات 24% ويعود السبب في قدرة استيعاب هذا القطاع لعدد كبير من العمال وكثرة مجالات الخدمات، أما الصناعة التقليدية فتقدر نسبتها 12% ويعود سبب ذلك إلى تفضيل المقاولين في هذا القطاع إبقاء الشروع ضمن العائلة حتى لا يفقدون السيطرة على ملكيتهم للمشروع أو المقاولة، وتحتل الزراعة المرتبة الموالية بنسبة 9% وهذا راجع لعزوف الأفراد على العمل في هذا المجال وأيضا لتمركز القوة العاملة في المدن والنزوح الريفي بسبب عدم كفاية المرافق المعيشية، ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المركز الموالي بنسبة 8% رغم وجود مشاريع سكنية ضخمة في طور الإنجاز إلا أن هذا القطاع لم يوفر عدد كبير من مناصب العمل بسبب قلة كفاءة اليد العاملة وحتى تتجنب المقاولات تكاليف اليد العاملة الكبيرة، وكانت نسب التشغيل في القطاعات الأخرى ضئيلة.

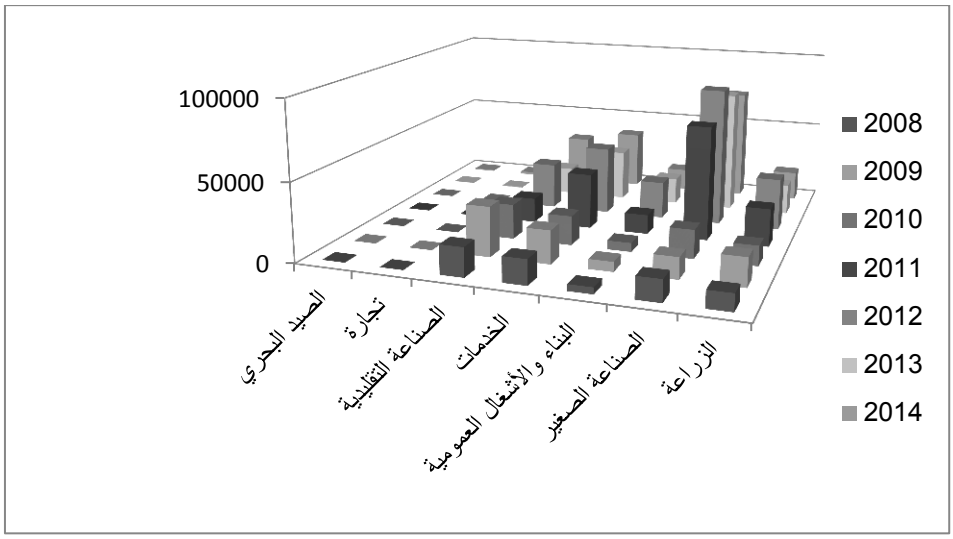
ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

الجدول رقم (14): تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة **ANGEM**

سنة	قطاع النشاط								المجموع
	الزراعة	الصناعة الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة التقليدية	تجارة	الصيد البحري		
2008	10.780	13.785	4.158	15.932	18.494	-	-		63.149
2009	18.232	13.705	6.282	21.170	31.712	-	-		91.101
2010	12.820	18.350	5.735	18.764	22.265	-	-		77.934
2011	24.338	73.021	12.538	35.657	15.863	-	-		161.417
2012	33.164	88.902	24.021	43.915	29.547	92	-		219.641
2013	19.410	78.864	16.861	32.724	17.663	357	174		166.053
2014	18.804	72.608	14.049	37.416	31.083	1.664	691		176.315
2015	-	-	-	-	-	-	-		23.471
المجموع	140.136	367.842	85.564	210.758	171.512	2.383	886		979.081

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:
file:///C:/Documents%20and%20Settings/bureau/Bureau/these%2014/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%86%D9%88%D8%AD%D8%A9.html تاريخ الإطلاع 2016/01/06.

من خلال الجدول نجد أن قطاع الصناعة الصغيرة وفر في الفترة 2008-2015 حوالي 367.842 منصب عمل، ثم قطاع الخدمات الذي وفر 210.758 منصب ليليه قطاع الصناعة التقليدية بحوالي 171.512 منصب عمل والزراعة وفرت 140.136 منصب عمل، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فوفر 85.564 منصب عمل، واحتل كل من قطاع التجارة والصيد البحري المراتب الأخيرة، والشكل الموالي يبين بشكل أفضل تطور مناصب الشغل حسب مختلف القطاعات:



الشكل رقم (10): تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة **ANGEM**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعلومات الجدول (14).

يمكن أن نفسر سبب ارتفاع عدد المناصب المستحدثة في مجال الصناعة الصغيرة إلى قدرة هذا القطاع على استيعاب عدد كبير من اليد العاملة وسياسة الوكالة القائمة على تشجيع الصناعة الصغيرة التي تخلق قيمة مضافة، ونفس الشيء يمكن أن يقال على كل من قطاع الخدمات والصناعة التقليدية، إلا أن قطاع الزراعة لم يوفر عدد المناصب المرجوة بسبب تمركز المقاولات في المدن وعزوف العديد من الشباب عن الإستثمار في هذا القطاع، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيفضلون العمالة الأجنبية لخبرتها وقلة تكلفتها مقارنة باليد العاملة الأخرى.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

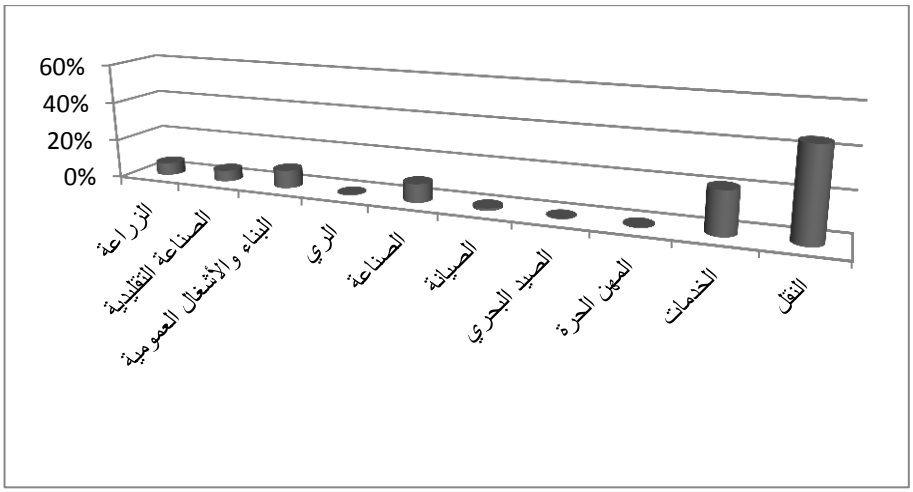
إن الهدف الأساسي من إنشاء هذا الصندوق هو محاربة شبح البطالة وإحداث مناصب عمل دائمة، لذا سنعرض الجدول التالي لنبين تطور عدد مناصب العمل الموفرة من طرف الصندوق الوطني للبطالة:

الجدول رقم (15): تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 ل CNAC

القطاع	الزراعة	الصناعة التقليدية	البناء والأشغال العمومية	الري	الصناعة	الصيانة	الصيد البحري	المهن الحرة	الخدمات	النقل	المجموع
عدد المناصب	11.054	9.862	15.865	631	16.254	2.150	346	611	37.011	77.680	171.464
النسبة	%6	%6	%9	%0	%9	%1	%0	%0	%22	%45	100

المصدر: من إنجاز الباحثة حسب: النشرة الإحصائية رقم 23 الصادرة في ديسمبر 2013 المنشورة على موقعhttp://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الإطلاع: 2015/12/11، إحصائيات 2014 و2015 وثيقة داخلية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن قطاع النقل وفر عدد كبير من مناصب العمل حيث قدر ب 77.680 منصب، ليليه قطاع الخدمات ب 37.011 منصب ثم قطاع الصناعة 16254 منصب والبناء والأشغال العمومية ب 15.865 منصب، ووفرت الزراعة حوالي 11.054 منصب أما قطاع الصناعة التقليدية فوفر 9.862 منصب، أما باقي القطاعات فوفرت مناصب ضئيلة وللتوضيح أكثر نقدم الشكل الموالي:



الشكل رقم (11): تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 ل CNAC

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعلومات الجدول (15).

ومن الشكل يتبين أن قطاع النقل أحتل المرتبة الأولى بنسبة 45% وهذا كما ذكرنا في الفرع السابق من هذا المطلب بسبب التمويل الكبير الذي حظي به هذا القطاع، ليليه قطاع الخدمات بنسبة 22% ويمكن تفسير ذلك بتفضيل المقاولين الجدد لقطاع الخدمات بسبب سهولة تنفيذ الإستثمار فيه وعدم تطلبه لمستوى تعليم ومهارات مهنية عالية، وفيما يخص قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية كانت نسبة كل واحد منهما على التوالي 9% ويمكن إرجاع هذه النسبة المنخفضة إلى مخاطر وصعوبة الإستثمار في هذين القطاعين، وفي الأخير احتل كل من قطاع الزراعة والصناعة التقليدية المرتبة الأخيرة بنسبة 6%.

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

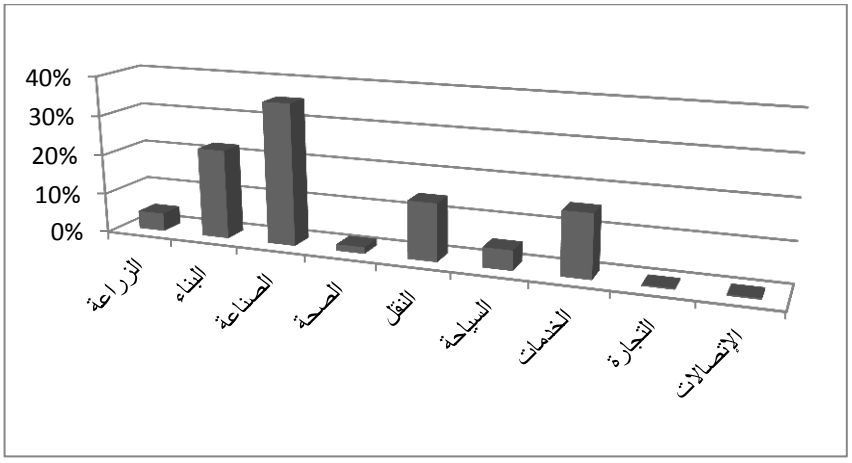
تطرقنا فيما سبق إلى عدد المقاولات التي ساهمت هذه الوكالة في إنجازها، لكن في هذا الجزء سنتطرق إلى عدد مناصب الشغل المستحدثة نتيجة لهذه المقاولات التي تحصلت على مرافقة وفيما يلي نقد الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة **ANDI**

القطاع	الزراعة	البناء	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	التجارة	الإتصالات	المجموع
عدد المناصب	49.561	243.466	384.579	18.043	155.945	53.966	169.855	3.566	4.261	1.083.242
النسبة	%5	%22	%36	%2	%14	%5	%16	%0	%0	100

المصدر: إحصائيات منشورة على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2015 تاريخ الإطلاع : 2016/02/05.

من خلال الجدول نستنتج أن قطاع الصناعة وفر أعلى عدد من مناصب العمل قدر ب 384.579 يليه قطاع البناء حيث وفر 243.466، أما الخدمات فوفر 169.855 منصب عمل، في المرتبة الموالية نجد قطاع النقل الذي وفر 155.945 منصب عمل، ووفر قطاع السياحة 53966 منصب عمل، قطاع الزراعة وفر 49.561 واختل قطاع الصحة المرتبة الموالية إذ وفر 18043 منصب واحتل كل من قطاع التجارة والإتصالات المرتبة الأخيرة، ونقدم الشكل الموالي للتوضيح أكثر:



الشكل رقم (12): تطور عدد مناصب الشغل في الفترة 2008-2015 لوكالة **ANDI**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعلومات الجدول (16).

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أن قطاع الصناعة وفر أكبر عدد من مناصب الشغل حيث بلغت نسبة مناصب العمل الموفرة 36% وهذا راجع لسياسة الوكالة الرامية لتشجيع قطاع

الصناعة وقدرته على استيعاب عدد كبير من اليد العاملة، أما قطاع البناء فكانت النسبة 22% وهذا راجع إلى تزايد مشاريع البناء خاصة الحكومية منها مما شجع المقاولين على ولوج هذا القطاع مما وفر عدة مناصب عمل، وكانت نسبة قطاع الخدمات 16% ويليها بنسبة 14% قطاع النقل وحصل هذان القطاعان على هذه النسب بسبب توجه الشباب المقاول لهذين القطاعين بسبب سهولة الإستثمار فيهما.

ومن هذا المطلب نستنتج أن هيئات المرافقة سعت جاهدة من أجل مساعدة كل فرد لديه ميول مقاولاتية على تجسيد فكرة مشروعه، بهدف تنشيط وزيادة المشروعات الإستثمارية، تقليل الإعتماد على الدولة من أجل توفي وظائف، وتحقيق تنمية على المستوى الوطني والمحلي، وناقشنا في هذا المطلب الإحصائيات المتوفرة حول مساهمة هيئات المرافقة في إنشاء مقاولات وخلق مناصب شغل، في المطلب الموالي سنتكلم عن مساهمة هيئات المرافقة في تحقيق التنمية.

المطلب الثاني: من خلال مساهمتها في التنمية

تعتبر المقاولات والمشاريع الإستثمارية العمود الفقري للإقتصاد الوطني و ذلك يعود إلى المزايا والإمكانيات التي تتمتع بها، والدور الكبير الذي تقوم به في دعم إقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية سواء من الناحية الإقتصادية كالمساهمة في الرفع من الناتج الداخلي، القيمة المضافة والصادرات، أو من الجانب الإجتماعي و ذلك عن طريق الحد من البطالة، توفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الإقليمي، وكن قد بينا هذا الدور من خلال الفصل الأول والثاني من هذه الأطروحة، وعند عرضنا لتجارب بعض الدول في الفصل الثالث، أما في هذا المطلب فسنتكلم عن دور المرافقة المقاولاتية في تحقيق تنمية من خلال تشجيعها للمشروعات الإستثمارية والمقاولات في الجزائر.

الفرع الأول: على المستوى الوطني

سنتكلم في هذا الفرع عن مدى مساهمة المقاولات التي تحصلت على المرافقة في الإقتصاد على المستوى الوطني، وهذا من خلال النقاط التالية:

أولا: الناتج الداخلي الخام[1]

لقد تم تسجيل أثر المقاولات التي تحصلت على مرافقة من الهيئات المذكورة سابقا على الناتج الداخلي الخام، حيث من خلال التقارير التي اطلعنا عليها نجد تنامي في مساهمة المشروعات التي تحصلت على دعم في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بصفة مستمرة وذلك راجع أساسا إلى التعداد الكبير لمؤسسات القطاع الخاص التي تستحوذ على النشاط الإقتصادي –انتقلت مساهمة الم.ص.م الخاصة في الناتج الداخلي الخام من 3574,07 مليار دج في سنة 2008 إلى 5813,02 مليار دج في سنة 2012 بنسبة تطور خلال هذه الفترة قدرت ب 62,64% وبنسبة مساهمة متوسطية خلال هذه الفترة قدرت ب 84,75% وهذا يعود إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى إنشاء مشاريع جديدة ومقاولات ضمن الخماسي 2010-2014.

نستنتج أن هناك تذبذب في نسبة التطور من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام مما ينتج ثروة إقتصادية غير منتظمة ومستمرة، إذ نجد أدنى مساهمة لهذا القطاع ب 9% في 2012 وأعلى تطور محقق في هذه المساهمة يقدّر ب 14,85% سنة 2009 وهذا راجع إلى زيادة الكثافة العددية للمقاولات التي حصلت على الدعم في تلك السنة.

ثانيا: القيمة المضافة[2]: مساهمة المقاولات في القيمة المضافة في تطور مستمر من سنة إلى أخرى ومن قطاع لآخر، حيث أغلبية المساهمة في القيمة المضافة وفي جميع قطاعات النشاط

1-الناتج الداخلي الخام هو كل ما تم إنتاجه داخل الرقعة الجغرافية خلال فترة معينة.

2-يمكن تعريف القيمة المضافة بالثروة الحقيقية المضافة خلال عملية الإنتاج.

الإقتصادي نابعة من المقاولات وحسب التقارير الصادرة 2012 تقدّر ب 90,87% خلال الفترة 2008-2015، أما بخصوص مختلف القطاعات فنجد أنها تساهم في القطاع الزراعي والتجاري بنسبة متوسطية تقدر ب 99,54% و93,84% على التوالي، وخلال نفس الفترة وأقل نسبة مساهمة تقدر ب 78,26% بالنسبة لقطاع خدمات، وأكبر قطاع يجلب الإستثمارات الخاصة هو قطاع التجارة يليه كل من البناء والأشغال العمومية، الزراعة ثمّ النقل، بينما لها مساهمة ضعيفة جدا في النشاط الصناعي، إذ تشير إحصائيات أن أقصى إسهام في سنة 2012 في الصناعة الغذائية وصناعة الجلود هو 266,13 و 2,66 مليار دينار جزائري على الترتيب، أين المجموع يمثّل 4,37%من إجمالي القيمة المضافة لنفس السنة، وهذا ما يبين الضعف الكبير من قبل هذه المقاولات في دعم التنمية الإقتصادية من الجانب الصناعي والذي يرجع بالأساس إلى ضعف الدولة في تشجيع ودعم هذه المقاولات من أجل الإستثمار في هذا النشاط الذي من شأنه أن يرفع مكانة القطاع في الإقتصاد الجزائري خاصة في ظل تحديات التنمية.

ثالثا: المساهمة في الصادرات: بسبب سيطرت قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية ونظرا لتقلبات أسعارها وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني، فقد سعت الجزائر لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال دعم المقاولات وجعلها من أولويات برامجها التنموية، غير أن ذلك لم يتحقق حيث بقيت صادرات المحروقات تحتل الصدارة بنسبة تقدّر حوالي 97% من القيمة الإجمالية للصادرات، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى ضئيلة بنسبة لا تتعدى 3%.

تشير التقارير إلى زيادة مستمرة في التصدير من قبل المقاولات من سنة لأخرى ما عدا سنة 2009، أين انخفضت الصادرات إلى 805,45 مليون دولار أمريكي بعدما كانت في 2008 تقدر ب 1308,86 مليون دولار أمريكي أي أنها عرفت تراجع ب 38,45% والذي قد يعود السبب إلى

الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملة الأوروبية بما أنّ الصادرات تتم بالدولار عكس الواردات التي أغلبها بالأورو[1].

تساهم أيضا المقاولات بنسبة معتبرة في الصادرات الإجمالية خارج المحروقات بنسبة متوسطية تقدّر ب 78,78% خلال الفترة 2008-2012، لكن رغم المكانة التي تكتسبها المقاولات في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات إلاّ أن نسبة مساهمتها في عملية التصدير لا تزال ضعيفة مقارنة بصادرات قطاع المحروقات، ويعود السبب في ذلك إلى توجه نشاط معظم المقاولات في مجال الخدمات والبناء والأشغال العمومية، والتي بينا الإحصائيات الخاصة بها في الفرع السابق، وهي من بين النشاطات التي لا تقدم أي قيمة تصديرية في حين قطاع الصناعة نجده لا يتجاوز نسبة 16,40% وهذا ما يؤدي إلى الحد من تطور الصادرات خارج المحروقات بالشكل المرغوب فيه، إضافة إلى ذلك فإن وجود العديد من المشاكل والتحديات تعيق هي الأخرى تطور صادرات المقاولات الجديدة، وبالأخص من ناحية تسويق منتجاتها في الأسواق العالمية وذلك يعود لعدم رقي المنتوج الوطني لمنافسة المنتجات الدولية، لذا لابد عليها أن تسعى إلى تحسين جودة منتجاتها من خلال الإقبال على أنظمة الإدارة المطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بالجودة حيث وإلى غاية سنة 2013 تم إحصاء 2700 مقاولة مدعمة حصلت على شهادة إيزو 9001 للجودة وهذا العدد يشهد إرتفاعا من سنة لأخرى.[2]

1-تقرير وزارة الصناعة منشور على موقع:
http://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Developpement_local___concepts_strategies_et_benchmarking.pdf تاريخ الإطلاع: 2016/02/20.

2- تقرير وزارة الصناعة منشور على موقع:
=http://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Developpement_local___concepts_strategies_et_benchmarking.pdf تاريخ الإطلاع: 2016/02/20.

الفرع الثاني: على المستوى المحلي

من أهم مميزات الروح المقاولاتية والمقاولاتية أنها توجد في كل شخص مهما كان موقعه الجغرافي، مما يعطي للمقاولات قدرة كبيرة على تحقيق أهداف الدولة في مجال التنمية المحلية لمختلف المناطق الجغرافية ونقدم جدول نحاول من خلاله تبيان توزيع على مختلف المناطق الجغرافية في الجزائر:

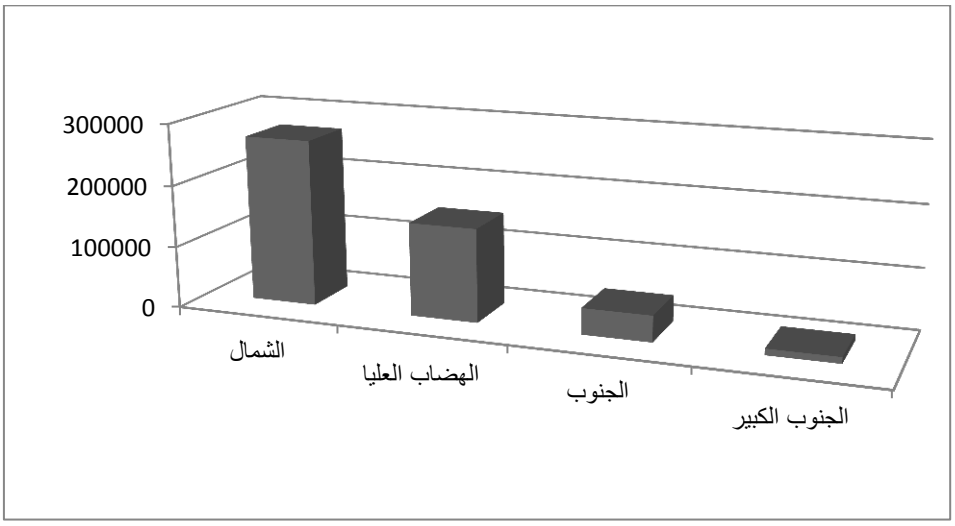
الجدول رقم (17): عدد المقاولات المتحصلة على الدعم حسب المنطقة لسنة 2015

المنطقة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	الجنوب الكبير	المجموع
العدد	270.543	151.622	42.571	10.422	475.158

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، منشور على الموقع:

http://www.imf.org/external/country/DZA/index.htm تاريخ الإطلاع: 2016/02/24

يتضح من خلال هذا الجدول أن كلما اتجهنا نحو الجنوب[1] كلما قلت المقاولات والشكل الموالي يبين لنا ذلك بشكل أفضل:



الشكل رقم (13): تطور عدد المقاولات حسب المنطقة

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعلومات الجدول (17).

1-تشمل منطقة الجنوب كل من ولاية بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، بشار، أما ولايات الجنوب الكبير فتشمل إليزي، تمنراست، تندوف، أدرار.

وكما يوضح الشكل منطقة الشمال حظيت بأعلى عدد من المشاريع التي أنشئت تحت دعم هيئات المرافقة، هذا راجع إلى تمركز السكان في الشمال ولعدم توفر البني التحتية المهمة أو في حالة توفرها ليست بحالة جيدة أو بالقدر الكافي، تليها منطقة الهضاب العليا التي عدد احتوت 151.622 مقاولة التي كان للمرافقة المقاولاتية دور في إنشائها لتنخفض في منطقة الجنوب إلى 42.571 مقاولة والجنوب الكبير 10.422 مقاولة.

إن عدم التوازن يمثل خطرا كبيرا على تحقيق التنمية المحلية، إذ يعتبر التوازن الجهوي أحد أهم أهداف سياسات المرافقة التي تعمل على توزيع الموارد المتاحة بشكل متساوي واستغلال الفرص الإستثمارية الموجودة على مستوى كامل الرقعة الجغرافية، لذا على السلطات العمومية الإسراع في إنجاز البني التحتية لتشجيع الإستثمارات في المناطق الداخلية لتجنب والقضاء على المشاكل الإجتماعية الناتجة عن البطالة والفراغ.

خلاصة

لقد أصبحت المشروعات الإستثمارية الجديدة تحتل مكانة هامة في الإقتصاد الوطني خاصة بعد انخفاض أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014، إذ لم تعد الدولة قادرة على مواصلة خلق وظائف وسياسة شراء السلم الإجتماعي، وبقائها الكيان الوحيد الذي يقود قاطرة التنمية، لذا سعت الدولة الجزائرية إلى إصدار العديد من التشريعات الهادفة إلى تشجيع الإستثمار في القطاع الخاص، وأهمها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 وإنشاء هيئات دعم وتفعيل الهيئات التي كانت موجودة، الأمر الذي انعكس إيجابا على تطور تعداد المقاولات الجديدة و توزيعها على مختلف القطاعات الإقتصادية بنسب متفاوتة مساهمتها في دفع عجلة النمو و تحقيق التنمية، فمن الناحية الإقتصادية تعمل هذه المقاولات على المساهمة في زيادة الناتج المحلي والرفع من القيمة المضافة ودعم الصادرات، ومن الناحية الإجتماعية تعمل على توفير مناصب الشغل وخلق تنمية اقتصادية متوازنة عبر مختلف مناطق وجهات الوطن، وهذا ما حاولنا إظهاره في هذا الفصل من الأطروحة.

وبالرغم من التطور الذي عرفته المقاولات ومساهمتها في التنمية في الجزائر، إلا أنها لا تزال ضعيفة المستوى في مجال تأدية وظائفها التنموية ، ونتائجها التي لا ترقى إلى الأهداف المسطرة و يعود السبب للعديد من المشاكل والتحديات التي لا تزال تعترض نمو وتطور هذا النوع من المؤسسات كصعوبة الحصول على التمويل المناسب والمشاكل المتعلقة بالعقار، والمشاكل التسويقية التي تجعل هذه المؤسسات تخسر حصصا سوقية كبيرة خاصة في ظل وجود منافسة حادة من المنتجات المستوردة، و وجود أسواق موازية بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالمحيط الإداري والتنظيمات الجبائية ونقص البني التحتية، ناهيك عن المشاكل الداخلية والمتمثلة في نقص الخبرة والتخطيط والرقابة وضعف كفاءة الموارد البشرية إلى غير ذلك.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل ومما سبق أعلاه نطرح التساؤل ما هي معوقات المرافقة المقاولاتية وكيف يمكن تفعيلها؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الخامس

معوقات وسبل تفعيل المرافقة لتنشيط المشروعات الإستثمارية في الجزائر

الفصل الخامس: معوقات وسبل تفعيل المرافقة لتنشيط المشروعات الإستثمارية في الجزائر

تمهيد:

بالرغم من كل الإصلاحات والتدابير المتخذة في سبيل النهوض بالمقاولاتية وتشجيع المشروعات الإستثمارية في الجزائر، إلا أن النتائج المحققة في هذا المجال لا ترقى إلى المستوى المرجو خاصة في ظل الإمكانيات المادية، البشرية والمالية التي سخرتها الحكومة.

وهذا ما استخلصنا إليه في نهاية الفصل الرابع وما دفعنا إلى محاولة معرفة معوقات المرافقة المقاولاتية التي حالت دون تشجيع أكبر لإنشاء مشروعات إستثمارية وسبل تفعيل المرافقة لتجاوز هذه المعوقات.

ذكرنا في الفصل الأول من هذه الأطروحة أهم المصاعب أو المعوقات التي تواجه المقاولة سواء عند إنشاءها أو بعد قيامها بشكل وصفي، لكن في هذا الفصل تم إنجاز دراسة ميدانية حاولنا من خلالها دراسة أهم المعوقات التي واجهت المقاولين الذين تحصلوا على مرافقة وطرحنا بعض التصورات التي يمكن أن تحسن من المرافقة، وذلك بالإستعانة باستبيان موزع على عينة من المقاولين وقمنا بمعالجته باستخدام برنامج SPSS ووفقا لنتائجه تم تحديد أهم المعوقات التي واجهت المقاولين المتحصلين على خدمات المرافقة وتصورات التي يمكن لها أن تحسن من العملية ككل.

وللتفصيل أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- منهجية الدراسة الميدانية؛
- دراسة بيانات الإستبيان؛
- و نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

تم الإعتماد على استبيان باعتباره إحدى وسائل البحث العلمي التي تخول للباحث الحصول على المعلومات الضرورية للإجابة غلى تساؤلات بحثه، واختبار صحة إحدى أو كل فرضياته، ولهذا السبب سنقوم في هذا المبحث بإلقاء نظرة وجيزة على عن الإستبيان والأسس الصحيحة لصياغته، ومن ثم سنتكلم عن صياغة نموذج هذا الإستبيان وهذا من خلال المطلبين التاليين:

- ✓ الإستبيان وأسس صياغته؛
- ✓ واستمارة إستبيان هذه الدراسة.

المطلب الأول: الإستبيان وأسس صياغته

يحتاج تصميم الإستبيان إلى عناية فائقة، لأن حسن صياغة الإستبيان تحدد مدى صحة النتائج ودقتها، ولهذا يجب مراعاة بعض الأمور عند بناء الإستبيان منها ما يتصل بشكلها وتنسيقها، ومنها ما يتعلق بصياغة الأسئلة أو العبارات وأنواعها والبيانات المطلوبة، ورغم أن تصميم الإستبيان يختلف باختلاف موضوع البحث إلا أن هناك بعض الأسس والقواعد العامة التي لا بد من مراعاتها عند كتابة فقرات أسئلة الإستبيان والتي تم استخدامها في صياغتنا للإستبيان المستخدم في هذه الدراسة.

الفرع الأول: صياغة قائمة الأسئلة

يعرف الإستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء حول موضوع البحث، وهو أداة مهمة لجمع المعلومات واختبار الفرضيات في مجال البحث العلمي، لذا على الباحث أولا تحديد الهدف أو المشكل المدروس في الإستبيان ثم تقسيم المشكل إلى نقاط فرعية يجب دراستها لدراسة المشكل ككل، وبالتالي نتحصل على البيانات التي

ينبغي جمعها، ثم ينتقل الباحث إلى اختيار نوع الأسئلة التي يريد طرحها ويمكن للباحث الإختيار من الأنواع التالية:

-الأسئلة المفتوحة: هي الأسئلة التي تتطلب كتابة نص حر، وهذا النوع من الأسئلة يشجع الأشخاص الذين سيجيبون على الإستبيان على إضافة آرائهم الخاصة، مشاعرهم ومواقفهم، حيث يمكن للباحث استخدامها في جمع المعطيات النوعية.[1]

-الأسئلة المغلقة: هو السؤال الذي ينحصر جوابه ضمن مجال محدد من الإجابات المتوقعة، كأسئلة "نعم" أو "لا"، أو أسئلة "موافق"، "موافق تماما"، "موافق إلى حد ما" "غير موافق"، و"غير موافق تماما"، ويتميز هذا النوع من الأسئلة بسهولة الترميز، التسجيل، وتبويب المعلومات المتحصل عليها. كما يمكن للباحث أن يبني استبيان يحتوي على أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة حسب حاجته، المهم هو التحديد الدقيق لهدف أو مشكل الإستبيان والمعلومات المرغوب جمعها، وعليه مراعاة بعض العناصر عند صياغته للأسئلة نذكر منها:

-الوضوح وإستخدام اللغة البسيطة؛

-إيجاز الأسئلة وتناسقها وارتباطها ببعضها البعض وتكون مرتبطة بالموضوع؛

-وتنظيم صفحة الإستبيان وترك مساحة كافية للإجابة.[2]

الفرع الثاني: مزايا وعيوب الإعتماد على استبيان

يتمتع الإستبيان بمزايا وعيوب سنحاول تناولها في هذا الفرع:

1-زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء استبيان، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، سنة 2010، ص 14، 24.

2 -Marc Legrain, théorie et pratique des enquêtes par questionnaire, Edipro, Belgique, p, Edipro, 2014, p 32

أولا: مزايا الإعتماد على استبيان

-جمع معلومات كثيرة من أفراد متفرقين بأقل جهد؛

-يوفر للشخص وقت أكبر للإجابة؛

-توفير ظروف التقنين أكثر (قياس الصدق والثبات)؛

-يساعد على الحصول على معلومات يصعب الحصول عليها بإستخدام وسائل أخرى؛

-لا يحتاج إلى عدد كبير من الأفراد لغرض متابعة الإستبيانات؛

-ويتيح الإستبيان جمع البيانات الكمية وتحليلها بسهولة.

ثانيا: عيوب الإعتماد على استبيان

-يفقد الباحث اتصاله الشخصي بأفراد الدراسة؛

-لا يتيح للمشاركين فرصة لتوضيح الأسئلة الغامضة؛

-قد يكون وسيلة صعبة بالنسبة للمشاركين غير المتعلمين؛

-وقلة العدد المسترجع من الإستبيانات. [1]

هناك طرق عدة لتوزيع أو ملئ الإستبيان فهناك المقابلات الشخصية، أو عن طريق الهاتف،أو عن طريق البريد الإلكتروني خاصة بعد توسع شبكة الإتصالات، أو عن المسح عن طريق الويب.

ومنه نستنتج أن الإستبيان هو أداة لجمع معلومات وبيانات حول موضوع البحث، ويجب أن يكون وفق أسس وضوابط معينة حتى يكون ذو فائدة علمية ويمكن استغلاله في قياس صحة

1-عصام حسن أحمد الدليمي، سؤال وجواب في منهج البحث العلمي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2014، ص 96-98.

الفرضيات وتجميع المعلومات المختلفة، وطبعا له ميزات وعيوب لكن ميزاته تفوق عيوبه بكثير.

المطلب الثاني: استمارة إستبيان هذه الدراسة

قمنا في هذا المطلب باستغلال المبادئ العامة لصياغة استبيان التي تطرقنا إليها في المطلب السابق لبناء استمارة استبيان هذه الدراسة، حيث أولا قمنا بتحديد الأهداف والمعلومات المراد معالجتها ثم طرحنا أسئلة في شكل محاور من أجل التوصل إلى المعلومات التي تساعدنا على معالجة إشكالية وفرضيات أطروحتنا، ومنه سنتطرق إلى أهداف الإستبانة في الفرع الأول ومحاورها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أهداف الإستبيان ومحاوره

سعينا من خلال الإستبيان المعتمد في هذا البحث إلى الإحاطة بإشكالية الموضوع من جوانبها المتعددة، حيث كان الهدف الرئيسي لهذا الإستبيان هو معرفة المشاكل التي عرقلت المرافقة المقاولاتية عن تنشيط المشروعات الإستثمارية والتشجيع على إنشاء المقاولات، وطرح بعض الأفكار لمعرفة مدى تخفيفها من هذه المعوقات وتكون كسبل لتفعيل المرافقة المقاولاتية.

وقمنا بترجمة هذه الأهداف إلى محاور تحتوي على أسئلة وكانت كالآتي:

-معلومات شخصية: الهدف من هذا المحور معرفة خصائص العينة المدروسة مثل السن، الجنس والمستوى التعليمي حتى نستخدمها في التحليل الوصفي للإستبانة؛

-معلومات تتعلق بالمقاولة: والهدف منها هو معرفة معلومات عامة تساعدنا على معرفة المشاكل التي تواجهها المقاولة أو المقاول حسب الشكل القانوني، عمر المؤسسة ومجال النشاط؛

-الخبرة المهنية: إن الهدف من وراء إدراج هذا المحور في الإستبانة هو معرفة ما إذا كان الإحتكاك بعالم الشغل سمح له بالتحكم في بعض تقنيات مجال إقتصادي ما، وشجعته هذه الخبرة على إنشاء مؤسسة جديدة خاصة به؛

-تشخيص المرافقة المقاولاتية: خصص هذا الجزء لمعرفة رأي المقاول بمحيط المرافقة المقاولاتية وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيقها النتائج المرجوة في تنشيط المشروعات الإستثمارية والتشجيع على إقامة المقاولات الخاصة، وقدمنا بعض الأفكار التي قد تقلل من هذه العوائق لمعرفة مدى استحسانها من طرف المقاولين الراغبين في إنشاء مقاولتهم الخاصة.

بعد تحديد الأهداف المرجو الوصول إليها من خلال الإستبيان تم إعداد قائمة أسئلة تخص كل محور، وتم الإعتماد على أسئلة مغلقة تكون إجاباتها محددة إما بنعم أو لا، أو تكون إجاباتها بتحديد إحدى الإختيارات، وأسئلة أخرى اعتمدنا فيها على المقياس المدرج[1] وفقا لمدرج ليكارت الذي يحتوي على إجابات محددة يكون طرفاها عادة "أوافق تماما" و"لا أوافق تماما"، لتميزه بسهولة البناء، التطبيق والفهم بالنسبة للمشتركين، وأعطيت الدرجات لمدرج ليكارت كما يلي:

-غير موافق تماما درجة واحدة (1)؛

-غير موافق درجتان (2)؛

-موافق إلى حد ما ثلاث درجات (3)؛

-موافق أربع درجات (4)؛

-موافق تماما خمس درجات (5).

1-المقياس المدرج هو مقياس حددت فيه أرقام أو أوصاف مختصرة لكل صنف من الاستجابات بحيث يختار المشترك أحد الأوصاف لكل سؤال من أسئلة الاستبيان.

الفرع الثاني: الحدود الزمنية والمكانية للإستبيان

تم توزيع الإستبيان في الفترة الممتدة بين أفريل-جوان 2016 على عدد من المقاولين المستفيدين من المرافقة التي تقدمها إحدى الهيئات المذكورة في الفصل الرابع، وهذا في كل من ولاية: البليدة، الجزائر العاصمة، تيبازة، الجلفة وبسكرة، تم التوزيع شخصيا حيث تم الإتصال بالمقاولين مباشرة إما في هيئة المرافقة أو بتوجيهنا إلى مقر عملهم، أين قمنا بشرح الهدف من الإستبيان وكيف سيستغل قي إطار البحث العلمي وقاموا بملأ الاستمارات.

بعد عملية التوزيع قمت بجمع هذه الإستبيانات وباستخدام برنامج حاسوبي أجرينا تحليل للمعطيات التي تحصلنا عليها من خلال إجابات مختلف المقاولين.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه تم تعديل بعض الأسئلة بعد اختبارها على عينة صغيرة (10 مقاولين) قبل صياغتها وتوزيعها بشكلها النهائي المقدم في الملحق رقم (01).

قمت بتحليل الاستمارات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS 22" وذلك بعد ترميز الاستمارات وتفريغها في البرنامج، وسنعرض نتائج دراسة الإستمارات.

ونستنتج من هذا المبحث أن الإستبيان وسيلة مهمة لجمع المعلومات خاصة إذا تمت صياغته وفق أسس صحيحة، ولحاجة بحثنا قمنا باستخدام استبيان وتوزيعه من أجل الحصول على معلومات دقيقة ومن الميدان حول ما تواجهه المقاولات من صعوبات في التعامل مع هيئات المرافقة، وفي المبحث الموالي سنقوم بتحليل المعلومات المحصل عليها.

المبحث الثاني: دراسة بيانات الإستبيان

قمنا بتوزيع 220 استبيانه تم استرجاع 216 منها، أي تم استرجاع ما نسبته 98% من الإستبيانات الموزعة، ولا توجد أي استبيانة ملغاة، وكانت العينة موزعة على خمس ولايات وهي: البليدة، العاصمة، تيبازة، الجلفة وبسكرة، وتضم الجنسين (ذكر وأنثى).

سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة الإستبيان وفق مرحلتين، المرحلة الأولى التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات الإستبيان، أما المرحلة الثانية فتتضمن التحليل الإحصائي الإستدلالي الذي يمكننا من اختبار فرضيات البحث، وهذا من خلال المطلبين الآتيين:

- ✓ التحليل الوصفي؛
- ✓ والتحليل الإستدلالي.

المطلب الأول: التحليل الوصفي

سنعتمد في هذا المطلب على كل من المعلومات الشخصية والمعلومات حول المقاولة في تحليل البيانات المتوفرة وهذا من خلال الفرعين المواليين.

الفرع الأول: المعلومات الشخصية

تم جمع عدة معلومات شخصية حول المقاولين سنتناولها فيما يلي:

أولا: جنس المقاول

جاءت المعلومات المتعلقة بجنس المقاول كما يلي:

الجدول رقم (18): جنس المقاول

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	133	61,6	61,6	61,6
	أنثى	83	38,4	38,4	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه نستنتج أن عينة الدراسة تتكون من 133 مقاول ذكر و 83 مقاول أنثى بنسب 61.6% و38.4% على الترتيب، مما يثبت أن المرأة تشارك ولها دور في العمل المقاولاتي، رغم أنه بنسبة أقل من الرجل ويمكن إرجاع ذلك إلى مسؤوليات المرأة العديدة نحو العائلة، وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري الذي يفضل أن تكون المرأة موظفة أو ماكثة بالبيت على أن تكون مسيرة مؤسسة دائمة الانشغال.

ثانيا: السن

قسمنا السن إلى ثلاث فئات، ما بين 18 و35 سنة هي الفئة الأولى، والثانية مابين 35 و50 سنة، أما الأخيرة كانت أكثر من 50 سنة، وتحصلنا على ما يلي:

الجدول رقم (19): سن المقاول

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بين18-35	167	77,3	77,3	77,3
	بين35-50	48	22,2	22,2	99,5
	50	1	,5	,5	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يظهر لنا من الجدول أن 77.3% من المقاولين يتراوح سنهم ما بين 18 و38 سنة، و 22.2% تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، ويمكن إرجاع هذا إلى نسبة البطالة المنتشرة بين

الشباب فيتجهون إلى المقاولة من أجل كسب الرزق وبناء مستقبل لأنفسهم، وأيضا اتباع الحكومة لسياسة شراء السلم الإجتماعي من خلال كسب الشباب وتهدئته بدعمه لإنشاء مشروعه.

ثالثا: مستوى التعليم

وجاءت النتائج المتعلقة بهذه النقطة كما يلي:

الجدول رقم (20): المستوى التعليمي للمقاول

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ابتدائي	2	,9	,9	,9
	متوسط	25	11,6	11,6	12,5
	ثانوي	25	11,6	11,6	24,1
	جامعي	78	36,1	36,1	60,2
	تكوين مهني	85	39,4	39,4	99,5
	غير	1	,5	,5	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن 39.4% من العينة تملك شهادة تكوين مهني، 36.1% تملك شهادة جامعية، و11.6% من العينة ذات مستوى تعليمي ثانوي ونفس النسبة للمستوى المتوسط، أما المستوى الإبتدائي فتحصل على نسبة 1% فقط، ونستنتج أن هيئات المرافقة التزمت بشرط الخبرة المعرفية في مجال النشاط حتى تمنح التمويل، وأيضا وجود اتجاه مقاولاتي لدى خريجي الجامعة.

رابعا: تحليل حسب الجنس، السن والمستوى التعليمي

عند إجراء الجداول المتقاطعة تحصلنا على ما يلي:

الجدول رقم (21): المقاولين حسب الجنس، السن والمستوى التعليمي

الجدول المتقاطع الجنس * السن

Effectif

		السن			
		35-18	50-35	أكثر من 50	Total
الجنس	ذكر	103	30	0	133
	أنثى	64	18	1	83
	Total	167	48	1	216

الجدول المتقاطع الجنس * المستوى التعليمي

Effectif

		المستوى التعليمي						
		ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	تكوين مهني	غير	Total
الجنس	ذكر	1	21	21	39	50	1	133
	أنثى	1	4	4	39	35	0	83
	Total	2	25	25	78	85	1	216

المصدر: مخرجات برنامج spss

ونستنتج من الجدول أعلاه أن المقاولين الذكور الذي يبلغ سنهم بين 18 و35 عددهم 103 مقاول، والذين يتراوح عمرهم بين 35 و50 سنة 30 مقاول، أما الإناث فكان 64 امرأة مقاولة بالنسبة للفئة الأولى و18 امرأة مقاولة بالنسبة للفئة الثانية، كما نجد أن 50 مقاول ذكر يحملون شهادات جامعية مقابل 35 امرأة مقاولة، وتساوى الجنسين من حيث شهادة التكوين المهني بقدر 39 مقال لكلا الجنسين، ونجد أيضا أن 21 مقاول لديه مستوى تعليمي ثانوي مقابل 4 نساء مقاولات، أما مستوى التعليم المتوسط فأخذ نفس العدد السابق، مقاول واحد ومقاولة واحدة بمستوى ابتدائي.

نستنتج أن هناك تقارب في المستوى التعليمي بين الجنسين، لكن المقاولين الذكور حصلوا على المرافقة والتمويل بشكل أكثر من النساء المقاولات، يمكن إرجاع ذلك إلى تقيد المرأة بعادات المجتمع وتفضيلها للعمل بمواردها الخاصة.

الفرع الثاني: المعلومات حول المقاولة

سنقوم في هذا الفرع بتحليل المعطيات الخاصة بالمقاولة بحد ذاتها وهذا حتى نستخدمها في وصف العينة من جهة، واستخدامها في التحليل الإستدلالي من جهة أخرى، وجاءت النتائج كما يلي:

أولا: مدة النشاط (عمر المقاولة)

تم إدراج هذا المتغير لمعرفة أثر المرافقة ومدى تخفيفها للمشاكل في مختلف مراحل نشاط المؤسسة، سواء كانت المقاولة في بداية النشاط أو وسطه.

وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): عمر المقاولة في السوق

عمر المقاولة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 3 سنوات	109	50,5	50,5	50,5
	أكثر من 3 سنوات	105	48,6	48,6	99,1
	غير	2	,9	,9	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج spss

حسب الجدول أعلاه بلغ عدد المقاولات التي تنشط منذ أقل من 3 سنوات 109 مقاولة، و105 مقاولة تنشط منذ أكثر من 3 سنوات ينسب 50.5% و48.6% على الترتيب، مما سيعطينا نظرة متوازنة حول المشاكل التي واجهتها المقاولات المتحصلة على المرافقة في مختلف مراحلها.

ثانيا: الشكل القانوني للمقاولة

من خلال هذا المتغير سنصنف العينة حسب شكل المقاولة القانوني كما سيساعدنا على معرفة نوع ومدى مواجهة كل شكل قانوني لعقبات ومشاكل، وتحصلنا على الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): الشكل القانوني للمقاولة

الشكل القانوني للمقاولة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شخص طبيعي	141	65,3	65,3	65,3
	EURL	40	18,5	18,5	83,8
	SARL	33	15,3	15,3	99,1
	SNC	1	,5	,5	99,5
	SCS	1	,5	,5	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج spss

نستنتج من الجدول أن 65.3% من العينة يمارسون نشاطهم كأشخاص طبيعيين، و18.5% اختاروا ممارسة نشاطهم كمؤسسة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة، وبلغ عدد المقاولات التي تنشط على شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة 15.3%.

ومنه نجد أن نسبة كبيرة فضلت أن تنشط على شكل شخص طبيعي والباقي اختار إما شركة ذات مسؤولية محدودة أو ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة، يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة النشاط وحجمه والتفضيل الشخصي للمقاول.

ثالثا: حسب مجال النشاط

اعتمدنا في بحثنا على عينة تنشط في عدة مجالات وهذا لاستخدام هذه المعلومات في تصنيف العينة وتحليل البيانات الأخرى الموجودة في الإستمارة، وتحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (24): حسب مجال النشاط

مجال النشاط

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	زراعة	23	10,6	10,6	10,6
	صيد بحري	14	6,5	6,5	17,1
	البناء والأشغال العمومية	23	10,6	10,6	27,8
	الصناعة	41	19,0	19,0	46,8

النقل	17	7,9	7,9	54,6
الخدمات	56	25,9	25,9	80,6
الصناعة التقليدية	25	11,6	11,6	92,1
المهن الحرة	17	7,9	7,9	100,0
Total	216	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول نجد أن مجال الخدمات أخذ نسبة 25.9%، الصناعة 19%، الصناعة التقليدية 11.6%، وأخذت البناء والأشغال العمومية نسبة 10.6% وكذلك الزراعة، أما النقل والمهن الحرة حازت كل منهما على نسبة 7.9%، ومجال الصيد البحري 6.5%.

أخذ مجال الخدمات أكبر نسبة نتيجة للتمويل الكبير الذي قدمته هيئات المرافقة لمجال الخدمات، كما أخذت الزراعة والصناعة نسبة معتبرة نتيجة للاهتمام بهما في السنوات الأخيرة وسعي الحكومة لتطوير هذين القطاعين، وعند الإعتماد على متغير الشكل القانوني تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (25): حسب الشكل القانوني ومجال النشاط

الجدول المتقاطع مجال النشاط * الشكل القانوني للمقاولة

Effectif

		الشكل القانوني للمقاولة					
		شخص طبيعي	EURL	SARL	SNC	SCS	Total
مجال النشاط	زراعة	16	2	3	1	1	23
	صيد بحري	14	0	0	0	0	14
	البناء والأشغال العمومية	8	6	9	0	0	23
	الصناعة	18	9	14	0	0	41
	النقل	16	1	0	0	0	17
	الخدمات	38	15	3	0	0	56
	الصناعة التقليدية	15	6	4	0	0	25
	المهن الحرة	16	1	0	0	0	17
	Total	141	40	33	1	1	216

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ أن المقاولين من عدة مجالات اختاروا النشاط في شكل شخص طبيعي يمكن إرجاع ذلك إلى أن معظم المقاولين ينشطون في شكل عائلات لذا يفضلون هذا الشكل القانوني، أيضا حجم المشروع يلعب دور في تحديد الشكل القانوني، فمثلا مشروع في الصناعة التقليدية أو المهن الحرة لا يصل رأس ماله النصاب لإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة.

ونستنتج من هذا المطلب أن العينة متنوعة من حيث الجنس، المستوى العلمي، ومجال النشاط، مما يعطينا نظرة أشمل حول موضوع دراستنا.

المطلب الثاني: التحليل الإستدلالي

سنحاول في هذا المطلب تحليل البيانات الخاصة بتشخيص المرافقة المقاولاتية في الفرع الأول، والفرع الثاني سنقوم بالدراسة الإحصائية للإستبيان أين سنختبر مدى وجود علاقة بين المتغيرات، حساب معامل الإرتباط وغيرها من الإختبارات الإحصائية.

الفرع الأول: دراسة تشخيصية

سندرس هنا متغيرات التي تؤثر على فعالية المرافقة المقاولاتية وسنتطرق إليها في النقاط الموالية:

أولا: الخبرة المهنية

جاء السؤال في الإستبيان حول الخبرة المهنية من أجل معرفة مدى مساهمة الخبرة المهنية في التشجيع على المقاولة وتذليل المشاكل التي توجه المقاول، وجاء الجدول كالتالي:

الجدول رقم (26): الخبرة المهنية

مسبقا؟ عملت هل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	190	88,0	88,0	88,0
	لا	24	11,1	11,1	99,1
	7	2	,9	,9	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج spss

نستنتج أن 88% من العينة لديها خبرة مهنية و11.1% ليس لديها خبرة مهنية وتوجهت مباشرة للمقاولة.

ثانيا: نشاط المقاولة

سيساعدنا هذا المتغير على معرفة مدى تأثير الخبرة المهنية على إختيار نشاط المقاولة، وإذا ما كان المقاول اختار نفس المجال أم غيره نتيجة لمكتسباته العملية، حيث كان السؤال "هل تنشط مقاولتك في نفس مجال عملك؟"

الجدول رقم (27): نشاط المقاولة

هل تنشط مقاولتك في نفس مجال عملك السابق أو في مجال مرتبط به

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	173	80,1	90,1	90,1
	لا	17	7,9	8,9	99,0
	4	1	,5	,5	99,5
	5	1	,5	,5	100,0
	Total	192	88,9	100,0	
Manquant	Système	24	11,1		
	Total	216	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج spss

إذن حسب الجدول نجد أن 80.1% من العينة التي لديها خبرة مهنية أنشأت مقاولة في نفس مجال عملها السابق، و 7.9% غيرت مجال نشاطها، أما المقاولين الذين لم تكن لديهم خبرة مهنية فظهرت نسبتهم كغائبة بقدر 11.1%. مما يجعلنا نستنتج أن المقاولين نتيجة لخبرتهم توجهوا للمقاولة في نفس المجال المعتادين عليه والجدول الموالي يؤكد لنا ذلك حيث كان السؤال "عبر عن مدى موافقتك على الدور الذي لعبته الخبرة المهنية السابقة التي اكتسبتها في تشجيعك على إنشاء مقاولتك":

الجدول رقم (28): دور الخبرة المهنية في التشجيع على المقاولة

عبر عن مدى موافقتك على الدور الذي لعبته الخبرة المهنية السابقة التي اكتسبتها في تشجيعك على إنشاء مقاولتك؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	4	1,9	2,1	2,1
	غير موافق	4	1,9	2,1	4,2
	موافق إلى حد ما	10	4,6	5,2	9,4
	موافق	11	5,1	5,8	15,2
	موافق تماما	162	75,0	84,8	100,0
	Total	191	88,4	100,0	
Manquant	Système	25	11,6		
	Total	216	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أن 88.4% من العينة موافقة تماما على أن الخبرة المهنية لعبت دور مهم في التوجه إلى المقاولة بشكل عام، وفي نفس المجال بشكل خاص.

ثالثا: اتصال بين المقاول وهيئة المرافقة

سنحاول من خلال هذا السؤال تحديد إذا ساعد الإحتكاك القبلي في التشجيع على المقاولة أو لا، وتحصلنا عل النتائج التالية:

الجدول رقم (29): احتكاك مع هيئات المرافقة

هل حدث احتكاك بينك وبين إحدى هيئات المرافقة أثناء عملك؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	84	38,9	44,0	44,0
	لا	104	48,1	54,5	98,4
	5	3	1,4	1,6	100,0
	Total	191	88,4	100,0	
Manquant	Système	25	11,6		
	Total	216	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج spss

إذن 38.9% من العينة التي عملت حدث بينها وبين هيئات المرافقة احتكاك و48.1% لم يحدث بينهم احتكاك قبل أن يتوجهوا إليها من أجل الحصول على المرافقة.

رابعا: العوامل المشجعة للمقاولة

أردنا من خلال هذا السؤال معرفة أهم العوامل المؤدية للمقاولة والجدول الموالي يظهر النتائج التي تحصلنا عليها:

الجدول رقم (30): العوامل المشجعة للمقاولة (نسب مئوية)

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
الإستقلال والإبداع في رغبتك	0.5	0.9	1.9	4.6	92.1
السوق في متاحة فرصة اقتناص	1.4	2.8	4.2	5.1	86.6
البطالة والفقر من التخلص	0.9	0.9	4.2	5.6	86.6
معرفة وجود هيئات المرافقة والتسهيلات التي تقدمها	2.8	8.3	17.6	8.3	63
الإشهار والندوات التي نظمتها هيئات المرافقة	23.6	28.2	15.3	3.2	29.6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول[1] أن أهم الأسباب التي دفعت المقاولين كانت أسباب إقتصادية كالرغبة في الإستقلال، اقتناص فرصة والتخلص من البطالة، ووجود هيئات المرافقة شجعتهم على المبادرة بإنشاء مقاولاتهم، بالنسبة للإشهار والندوات التعريفية التي قدمتها الهيئات نتيجة لقلتها فمعظم مجتمع العينة صرح بأنه لم بسمع أو يحضر إلى أي ندوة منظمة من طرف هيئات المرافقة، والقلة التي حضرت لم تفهم المصطلحات المستخدمة من طرف كوادر الهيئة.

1-راجع الملحق رقم 02

خامسا: هيئات المرافقة

أشرنا في الفصل السابق إلى مختلف هيئات المرافقة وسنحاول في هذه النقطة معرفة توزيع العينة على مختلف هيئات المرافقة، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (31): هيئة المرافقة

هل قمت بإنشاء مقاولتك إنطلاقا من ؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ANSEJ	86	39,8	39,8	39,8
	CNAC	29	13,4	13,4	53,2
	ANDI	63	29,2	29,2	82,4
	ANGEM	38	17,6	17,6	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن 39.8% من المقاولين بدؤوا نشاطهم في ظل الوكالة الوطني لدعم تشغيل الشباب، بينما 29.2% منهم تحصلوا على دعم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 17.6% تحصلوا على دعم الوكالة الوطنية للقرض المصغر و13.4% للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ويمكن إرجاع هذا التوزيع إلى أولا أن معظم المقاولين شباب تحت السن 35 عاما مما يجعلهم يتوجهون إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وثانيا إلى طبيعة النشاط الذي يمارسونه.

سادسا: دور المحيط الداخلي

قدمنا في الإستبيان مجموعة من الأسئلة حول المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها المقاول نتيجة المحيط الداخلي للمرافقة المقاولاتية، وكانت النتائج[1] كالتالي:

1-راجع الملحق رقم 03

الجدول رقم (32): دور المحيط الداخلي (نسب مئوية)

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
قلة التعريف بهذه الهيئات المرافقة	4.6	5.6	2.8	5.1	81.9
سوء الإستقبال من طرف هيئات المرافقة	11.1	31.5	5.6	4.2	47.7
مركزية هيئات المرافقة وعدم انتشارها الكافي	10.6	68.5	3.2	5.1	12.5
عدم تقديمها للمعلومات بشكل واضح	6.9	11.1	14.8	18.5	48.6
ارتفاع نسبة المساهمة المالية الشخصية	9.3	4.6	4.6	10.2	71.3
كثرة الضمانات المطلوبة من طرف البنوك	5.6	5.1	1.9	11.1	76.4
عدم التمكن من تقنيات تسيير مقاولة ومشروع اقتصادي	4.6	9.3	5.6	12.5	68.1
قلة برامج التكوين في مجال التسيير الإقتصادي للمقاولة	4.2	3.7	3.7	15.7	72.7
رفض برامج التكوين من طرفك كمقاول	69.9	22.2	1.9	1.9	4.2
عدم تسخير وسائل تسويقية من طرف هيئة المرافقة	4.2	3.7	3.7	15.7	72.7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss

نستنتج من هذا الجدول ما يلي:

-هناك مشكلة قلة التعريف بهذه الهيئات المرافقة إذ 81.9% من العينة صرحوا بذلك؛

-خدمة الإستقبال في هذه الهيئات متوسطة، ويعود ذلك إلى أن 47.7% من العينة موافقة تماما على أنه هناك سوء استقبال مقابل 31.5% غير موافقين؛

-توزيع مراكز هيئات المرافقة جيد جدا إذ صرحت نسبة 68.5% أنه لا توجد مركزية للهيئات المرافقة مقابل 12.5% موافقة تماما؛

-هناك مشكل في شرح المعلومات، حيث صرح 48.6% من مجتمع العينة بأنهم موافقون تماما على أن تقديم المعلومات لا يكون بشكل واضح؛

-ارتفاع نسبة المساهمة الشخصية، إذ أجاب 71.3% من العينة بموافق تماما على أن نسبة المساهمة مرتفعة تماما؛

-هناك كثرة في الضمانات المطلوبة من طرف البنوك حيث أجاب 76.4% من العينة بموافق تماما؛

-قلة خبرة المقاولين في التسيير الإقتصادي للمقاولات التي أنشاؤها، وأجاب 68.1% بموافق تماما و12.5% موافق على هذه العبارة؛

-أيضا يوجد قلة في برامج التكوين في مجال التسيير الإقتصادي للمقاولة وكانت الإجابة 72.7% موافق تماما على هذه العبارة؛

-تقبل المقاولين لفكرة التكوين حيث أجاب 69.9% غير موافق تماما و22.2% غير موافق على عبارة "رفض برنامج التكوين من طرفك كمقاول"؛

-كما توجد مشكلة عدم تسخير قنوات ووسائل تسويقية من طرف هيئات المرافقة، إذ أجاب 72.7% بموافق تماما و15.7% موافق على عبارة "عدم تسخير وسائل تسويقية من طرف هيئات المرافقة".

اتجه المقاولون المستجوبون نحون الموافقة بشدة على هذه العراقيل التي حالت دون تحقيقهم للنتائج المرغوبة.

سابعا: دور المحيط الخارجي

تناولنا فيما سبق أهم مشاكل المحيط الداخلي التي يمكن أن تواجه المقاول، وفي هذه المرحلة من الدراسة سنتكلم عن أهم مشاكل المحيط الخارجي التي يواجهها المقاول وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (33): دور المحيط الخارجي (نسب مئوية)

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
كثرة الوثائق المطلوبة والإجراءات الإدارية	1.9	1.4	0.9	6	89.8
طول فترة استخراج الوثائق المطلوبة	1.9	2.3	3.2	4.2	88.4
مشكلة التواصل اللغوي مع الإدارة (لغة الفرنسية)	1.9	52.8	15.7	4.2	8.3
صعوبة الحصول على العقار	1.4	5.1	4.2	6.9	81
عدم حماية المنتوجات الوطنية وكثرة المنتوجات المستوردة	4.6	6.5	6.9	4.6	75.9
عدم معرفة القانون الجبائي	2.3	5.6	3.2	6	82.9
حدوث ندرة في المواد الأولية التي تحتاجها المقاولات	6.9	23.6	11.6	4.7	52.8
سوء وضعف البنى التحتية وتمركزها في الشمال	4.2	5.1	3.7	5.1	81.9
عدم كفاءة اليد العاملة	5.6	59.3	13	6	15.7
عدم معرفة استخدام التقنيات التكنولوجيا	10.2	56.9	7.9	6.9	17.1
عدم التنسيق بين المقاولات والجامعات والإدارات	4.2	3.7	1.9	6	83.3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss

يبين لنا هذا الجدول ما يلي:

-يواجه المقاولون مشكلة كثرة الوثائق المطلوبة حيث أجاب 89.8% من المقاولين المستجوبين أن هناك عدة وثائق مطلوبة من أجل تكوين ملف الحصول على الدعم؛

-هناك عائق البيروقراطية وطول فترة استخراج الوثائق المطلوبة، إذ أجاب 88.4% من المقاولين المستجوبين أن استخراج الوثائق المطلوبة يأخذ فترة طويلة؛

-عدم وجود عائق تواصل لغوي بين المقاول والإدارات المختلفة بنسبة كبيرة، لأن إجابة المقاولين على عبارة "مشكلة التواصل اللغوي مع الإدارة" 52.8% غير موافق و 15.7% موافق إلى حد ما؛

-توجد صعوبة كبيرة في الحصول على عقار لممارسة النشاط، إذ 81% من المقاولين المستجوبين موافقون تماما على أن الحصول على عقار مهمة صعبة؛

-كما أن 75.9% يرون أن ليس هناك تشجيع أو حماية للمنتج المحلي وكثرة الإستراد؛

-أيضا 82.9% موافقون تماما على أنهم غير مطلعين على القانون الجبائي مما يجعلهم يواجهون مشاكل مع الإدارة الجبائية؛

-52.8% من المقاولين المستجوبين موافقون تماما على أنهم واجهوا مشكلة ندرة المواد الأولية التي يستخدمونها في نشاطهم، 11.6% أحابوا موافقون إلى حد ما، و23.6% أجابوا بغير موافق وهم المقاولين الذين ينشطون في قطاعات لا تحتاج لمواد أولية (خدمات، مهن حرة، نقل..)؛

-أجاب 81.9% بموافق تماما على عبارة "سوء وضعف البنى التحتية وتمركزها في الشمال" مما أثر على نشاطهم؛

-أجاب 59.3% بغير موافق على مشكل عدم كفاءة اليد العاملة، يعني أن المقاولين راضين عن اليد العاملة الموجودة لديهم إلى حد كبير؛

-بالنسبة لمدى تمكنهم من التقنيات و التكنولوجيا الحديثة وجدنا أن المقاولين يطلعون بشكل كبير على أحدث التقنيات في مجالهم حيث أجاب 56.9% بغير موافق على عبارة " عدم معرفة استخدام التقنيات التكنولوجيا"؛

-كما أجابوا بموافق تماما على عبارة "عدم التنسيق بين المقاولات والجامعات والإدارات"، مما يدل على وجود تباعد بين مختلف الجهات التي تتعامل معها هيئات المرافقة.

ثامنا: اقتراحات لمعالجة العوائق التي تواجه المرافق

قدمنا في الإستبيان بعض الإقتراحات للتحسين من المرافقة المقاولاتية وتخفيف المشاكل عن المقاولين وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (34): اقتراحات تحسينية (نسب مئوية)

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
تعزيز الإبداع وروح المقاولة لدى الشباب بتدريسها كمقياس في المنظومة التعليمية	1.9	0.9	0.5	5.6	91.2
زيادة الإشهار والتعريف بالهيئات المرافقة	1.4	0.5	0.9	6.5	90.7
زيادة فترة الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الحاصلة على مرافقة	0	0.5	0.9	6.9	91.2
تحسين ظروف المعيشة في المناطق الداخلية والجنوبية ستشجع على التوجه المقاولاتي هناك.	0.5	0	1.4	6	92.1
توفير صيغ تمويل إسلامية غير ربوية من طرف هيئات المرافقة	0	0.5	0.9	2.8	95.8
إلزام الهيئات الحكومية بتخصيص نسبة من الصفقات والتموين للمقاولات الحاصلة على الدعم	0.9	0.9	0.9	3.7	93.5
عرض برنامج تكوين مهني مع الوعد بتمويل الشباب الناجح بجدارة من طرف هيئات المرافقة	0.5	0.5	0.9	4.2	94
تفعيل دور السوق المالي في تمويل المقاولات	0.9	4.2	4.6	3.2	87

المصدر: مخرجات برنامج spss

ونستنتج من هذا الجدول[1] ما يلي:

-أجاب المقاولون المستجوبون موافقون تماما على مقترح تدريس المقاولاتية كمقياس في المنظومة التعليمية بنسبة 91.2%؛

-كانت هناك موافقة تامة حول مقترح زيادة الإشهار والتعريف بمختلف هيئات المرافقة، حيث أجاب المقاولون بنسبة 90.7% موافقون تماما؛

-صرح المستجوبون بأن فترة الإعفاء من الضرائب قليلة وغير كافية بالنسبة للمقاولة حتى تجد لنفسها مكانا في السوق، حيث كانت إجابتهم على مقترح زيادة فترة الإعفاء 95.8% موافق تماما؛

1-راجع الملحق رقم 04.

-نال مقترح إلزام الهيئات الحكومية بإعطاء نسبة من الصفقات العمومية للمقاولات خاصة الناشطة في ظل إحدى هيئات المرافقة نسبة 93.5% موافق تماما، وهذا حتى تأخذ المقاولة مكانها في السوق وتكتسب خبرة أكبر؛

-كما كانت إجابتهم على مقترح تفعيل دور السوق المالي في تمويل المقاولات موافقون تماما بنسبة 87%، وهذا حتى يكون هنا مصدر تمويلي آخر غير البنوك

ومنه نستنتج أن المقاولين الذين حصلوا عل المرافقة واجهوا عدة مشاكل من أجل الحصول عليها وممارسة نشاطهم، ولقيت المقترحات المقدمة في الإستبيان استحسان المقاولين.

الفرع الثاني: دراسة إحصائية

سنحاول التأكد من مصداقية بيانات الإستبيان وثباتها وهذا من خلال ما يلي:

أولا: إجراء إختبار الثبات

سوف نستعمل معامل "ألفا كرونباخ" للتأكد من صدق البيانات المتحصل عليها من الإستبيانة، المقصود هنا بصدق الدراسة هو أن تؤدي وتقيس أسئلة الإستبيانة ما وضعت لقياسه فعلا، ويقصد أيضا وضوح الإستبيانة وفقراتها ومفرداتها ومفهومة لمن سوف يشملهم الإستبيانة وكذلك تكون صالحة للتحليل الإحصائي وحساب هذا المعامل يوضح لنا ذلك[1]، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (35): معامل "ألفا كرونباخ"

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,887	29

Statistiques de total des éléments

1-محمد سامي رامي، منهج البحث العلمي في المجال الإداري: كيفية إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دار التعليم الجامعي، مصر سنة 2012، ص 177.

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
قلة التعريف بهذه الهيئات المرافقة	116,29	177,197	,639	,879
سوء الإستقبال من طرف هيئات المرافقة	117,38	173,914	,482	,884
مركزية هيئات المرافقة وعدم انتشارها الكافي	118,47	194,812	,008	,894
عدم تقديمها للمعلومات بشكل واضح	116,93	174,590	,591	,879
ارتفاع نسبة المساهمة المالية الشخصية	116,53	169,689	,766	,874
كثرة الضمانات المطلوبة من طرف البنوك	116,38	173,017	,756	,875
عدم التمكن من تقنيات تسيير مقاولة ومشروع اقتصادي	116,56	173,419	,687	,877
قلة برامج التكوين في مجال التسيير الإقتصادي للمقاولة	116,36	178,566	,623	,879
رفض برامج التكوين من طرفك كمقاول	119,37	198,626	-,119	,895
عدم تسخير وسائل تسويقية من طرف هيئة المرافقة	116,23	179,922	,624	,879
كثرة الوثائق المطلوبة والإجراءات الإدارية	116,04	184,941	,621	,881
طول فترة استخراج الوثائق المطلوبة	116,11	183,292	,579	,881
مشكلة التواصل اللغوي مع الإدارة) لغة الفرنسية	118,57	188,799	,216	,888
صعوبة الحصول على العقار	116,20	182,563	,564	,881
عدم حماية المنتوجات الوطنية وكثرة المنتوجات المستوردة	116,43	174,075	,681	,877
عدم معرفة القانون الجبائي	116,23	177,465	,723	,877
حدوث ندرة في المواد الأولية التي تحتاجها المقاولات	117,13	177,493	,427	,885
سوء وضعف البنى التحتية وتمركزها في الشمال	116,29	178,121	,616	,879
عدم كفاءة اليد العاملة	118,20	197,122	-,066	,896
عدم معرفة استخدام التقنيات التكنولوجيا	118,23	193,215	,042	,894
عدم التنسيق بين المقاولات والجامعات والإدارات	116,25	184,720	,386	,884
تعزيز الإبداع وروح المقاولة لدى الشباب بتدريسها كمقياس في المنظومة التعليمية	116,02	187,728	,454	,884
زيادة الإشهار والتعريف بالهيئات المرافقة	116,00	188,786	,502	,884

زيادة فترة الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الحاصلة على مرافقة	115,97	190,689	,529	,884
تحسين ظروف المعيشة في المناطق الداخلية والجنوبية ستشجع على التوجه المقاولاتي هناك	115,97	189,832	,541	,884
توفير صيغ تمويل إسلامية غير ربوية من طرف هيئات المرافقة	115,92	191,918	,478	,885
إلزام الهيئات الحكومية بتخصيص نسبة من الصفقات والتموين للمقاولات الحاصلة على الدعم	115,99	189,233	,452	,884
عرض برنامج تكوين مهني مع الوعد بتمويل الشباب الناجح بجدارة من طرف هيئات المرافقة	115,96	190,965	,428	,885
تفعيل دور السوق المالي في تمويل المقاولات	116,14	184,370	,521	,882

المصدر: مخرجات برنامج spss

يوضح لنا هذا الجدول أن معامل "ألفا كرونباخ" يقدر ب 0.887 أي 0.89 تقريبا وهي نسبة مرتفعة مما يعني أن الإستبيان يتميز بالإتساق الداخلي والمصداقية، وعند حذف بعض العبارات تحصلنا على معاملات مصداقية (انظر الخانة الرابع من الجدول أعلاه) قريبة أو مساوية لمعامل "ألفا كرونباخ"، فمثلا إذا حذفنا العبارة الخامسة من الإستبيان سيكون المعامل 0.881، ومنه نستطيع الحكم أن هذه الإستبيانة تتمتع بالمصداقية وهناك ارتباط بين عناصرها.

نقصد بثبات الإستبيانة إمكانية تطبيق هذه الإستبيانة على عينة أخرى والحصول على نفس النتائج، ويحسب بجذر معامل "ألفا كرونباخ" الكلي فنحصل على معامل ثبات كلي قدره 0.94 ومنه نستطيع القول أن الإستبيانة ككل تتميز بالمصداقية والثبات.

ثانيا: المتوسط المرجح لإجابات العينة

يساعد المتوسط المرجح في معرفة اتجاه العينة فكلما اقترب المتوسط المرجح من القيمة 5 حسب مدرج "ليكارت" يعني أن العينة تتجه للموافقة الشديدة على تلك العبارة، وعند حسابه تحصلنا عل الجدول التالي:

الجدول رقم (36): المتوسط المرجح

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
قلة التعريف بهذه الهيئات المرافقة	216	4,54	1,095
سوء الإستقبال من طرف هيئات المرافقة	216	3,46	1,584
مركزية هيئات المرافقة وعدم انتشارها الكافي	216	2,40	1,145
عدم تقديمها للمعلومات بشكل واضح	216	3,91	1,305
ارتفاع نسبة المساهمة المالية الشخصية	216	4,30	1,303
كثرة الضمانات المطلوبة من طرف البنوك	216	4,48	1,125
عدم التمكن من تقنيات تسيير مقاولة ومشروع اقتصادي	216	4,30	1,200
قلة برامج التكوين في مجال التسيير الإقتصادي للمقاولة	216	4,49	1,025
رفض برامج التكوين من طرفك كمقاول	216	1,48	,950
عدم تسخير وسائل تسويقية من طرف هيئة المرافقة	216	4,60	,983
كثرة الوثائق المطلوبة والإجراءات الإدارية	216	4,81	,695
طول فترة استخراج الوثائق المطلوبة	216	4,75	,785
مشكلة التواصل اللغوي مع الإدارة) لغة الفرنسية	216	2,30	1,086
صعوبة الحصول على العقار	213	4,63	,894
عدم حماية المنتوجات الوطنية وكثرة المنتوجات المستوردة	213	4,43	1,162
عدم معرفة القانون الجبائي	216	4,62	,957
حدوث ندرة في المواد الأولية التي تحتاجها المقاولات	214	3,72	1,471
سوء وضعف البنى التحتية وتمركزها في الشمال	216	4,56	1,064
عدم كفاءة اليد العاملة	215	2,67	1,187
عدم معرفة استخدام التقنيات التكنولوجيا	214	2,64	1,274
عدم التنسيق بين المقاولات والجامعات والإدارات	214	4,62	1,003
تعزيز الإبداع وروح المقاولة لدى الشباب بتدريسها كمقياس في المنظومة التعليمية	216	4,83	,654
زيادة الإشهار والتعريف بالهيئات المرافقة	216	4,85	,587
زيادة فترة الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الحاصلة على مرافقة	215	4,90	,373

تحسين ظروف المعيشة في المناطق الداخلية والجنوبية ستشجع على التوجه المقاولاتي هناك	216	4,89	,423
توفير صيغ تمويل إسلامية غير ربوية من طرف هيئات المرافقة	216	4,94	,321
إلزام الهيئات الحكومية بتخصيص نسبة من الصفقات والتموين للمقاولات الحاصلة على الدعم	216	4,88	,541
عرض برنامج تكوين مهني مع الوعد بتمويل الشباب الناجح بجدارة من طرف هيئات المرافقة	216	4,91	,432
تفعيل دور السوق المالي في تمويل المقاولات	216	4,71	,813
N valide (liste)	211		

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط المرجح يتجه في معظم العبارات نحو القيمة 5 مما يعني أن أفراد العينة موافقون بشدة على معم عبارات الإستبيانة، ومنه نستنتج أن فعلا المقاولين يتعرضون للمشاكل المطروحة في الإستبيانة والحلول المقترحة ستسهل عمل هؤلاء المقاولين.

ثالثا: اختبار "مربع كاي" للإستقلالية

يستخدم هذا الإختبار لمعرفة ما إذا كان هناك استقلالية بين المتغيرات الوصفية (الجنس، السن والمستوى التعليمي في دراستنا)، وذلك بوضع فرضيتين، الأولى لا توجد علاقة بين المتغيرات أما الثانية توجد علاقة بين المتغيرات، وكانت نتائج الإختبار كما يلي:

الجدول رقم (37): اختبار "مربع كاي" بالنسبة للسن والجنس

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	1,621[a]	2	,445
Rapport de vraisemblance	1,931	2	,381
Association linéaire par linéaire	,333	1	,564
N d'observations valides	216		

a. 2 cellules (33,3%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,38.

المصدر: مخرجات برنامج spss

نجد من الجدول أن "اختبار كاي" عند معنوية 0.05 أعطى قيمة 1.621 للمربع واحتمال المعنوية 0.445، مما يعني قبول الفرضية الأولى ورفض الفرضية الثانية، مما يعني أنه لا توجد علاقة بين المتغيرتين الجنس والسن.

أدت دراسة استقلالية المتغيرين الجنس والمستوى التعليمي إلى الجدول أسفله:

الجدول رقم (38): اختبار "مربع كاي" للجنس والمستوى التعليمي

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	16,053[a]	5	, 07
Rapport de vraisemblance	17,715	5	,003
Association linéaire par linéaire	3,073	1	,080
N d'observations valides	216		

a. 4 cellules (33,3%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,38.

المصدر: مخرجات برنامج spss

أيضا في هذه الحالة نقبل الفرضية الأولى ونرفض الثانية بمعنى أن لا توجد علاقة بين الجنس والمستوى التعليمي، وذلك لأن قيمة مربع كاي كانت 16.053 واحتمال المعنوية 0.07.

رابعا: معامل الإرتباط

نسعى من خلال حساب معامل الإرتباط لمعرفة ارتباط المحاور ببعضها، وكانت النتيجة كالتالي:

الجدول رقم (39): معامل الإرتباط

Corrélations

		mean	mean	mean
mean	Corrélation de Pearson	1	,679**	,620**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	216	216	216
mean	Corrélation de Pearson	,679**	1	,531**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	216	216	216
mean	Corrélation de Pearson	,620**	,531**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	216	216	216

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن العلاقة بين المحاور طردية وذات دلالة إحصائية عالية جدا (أقل من 0.001)، كما نلاحظ أيضا ارتباط قوي بين المحور الأول والثاني، أي تأثير المحيط الداخلي والخارجي للمرافقة على تشجيع المقاولة، حيث بلغ معامل الإرتباط 0.67 وبين المحور الثالث والأول كان معامل ارتباط 0.62 مما يعني أن الحلول المطروحة مناسبة لحل بعض مشاكل المحيط الداخلي للمرافق، أما المحور الثالث والثاني فكان معامل الإرتباط 0.53 مما يعني أن الحلول المطروحة ستساعد من تخفيف العوائق الخارجية للمقاولة.

خامسا: اختبار فرق المتوسطين T

سوف نستخدم هذا الإختبار لمعرفة ما إذا كان هناك فرق بين الإجابات حسب الجنس، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (40): اختبار فروق المتوسطين T

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
mean	ذكر	133	3,7030	,78634	,06818
	أنثى	83	3,9446	,60289	,06618
mean	ذكر	133	3,9426	,63285	,05487
	أنثى	83	4,0175	,43771	,04804
mean	ذكر	133	4,8233	,36512	,03166
	أنثى	83	4,9292	,32736	,03593

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
mean	Hypothèse de variances égales	6,928	,009	-2,393	214	,18	-,24157	,10094	-,44053	-,04262
	Hypothèse de variances inégales			-2,542	204,998	,12	-,24157	,09502	-,42891	-,05423
mean	Hypothèse de variances égales	12,497	,01	-,947	214	,345	-,07495	,07918	-,23103	,08113
	Hypothèse de variances inégales			-1,028	211,693	,305	-,07495	,07293	-,21872	,06882
mean	Hypothèse de variances égales	13,057	,01	-2,156	214	,32	-,10591	,04912	-,20272	-,00909
	Hypothèse de variances inégales			-2,211	188,259	,28	-,10591	,04789	-,20038	-,01144

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجزء الأول للجدول السابق أن متوسط الإجابات يميل نحو الوزن 4 "موافق" بالنأي أنه المشاكل المذكورة في الإستبيان فعلا يواجهها المقاولون والحلول المقترحة ستساعد على حلها، أما الجزء الثاني فهو يبين تجانس الإجابات بين الذكور والإناث ونجد قيم الدلالة للمحاور الثلاثة (sig) أكبر من 0.05 مما يعني أن جنس المستجوب لم يؤثر على إجابته، ويتأكد ذلك من الخانة (sig beliteral) التي تؤكد ذلك.

سادسا: اختبار "أنوفا"

عند إجراء هذا الإختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (41): اختبار "أنوفا"

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
mean	Intergroupes	15,484	5	3,097	6,574	,3
	Intragroupes	98,922	210	,471		
	Total	114,406	215			
mean	Intergroupes	3,360	5	,672	2,154	,60
	Intragroupes	65,502	210	,312		
	Total	68,863	215			
mean	Intergroupes	1,707	5	,341	2,839	,17
	Intragroupes	25,252	210	,120		
	Total	26,958	215			

المصدر: مخرجات برنامج spss

هذا الإختبار يقارن بين المتوسطات ونستنتج أن لا توجد دلالة إحصائية بالنسبة لكل المحاور، حيث ظهرت القيم على الترتيب 0.3، 0.6 و0.17 أي كلها أكبر من 0.05 مما يعني لم تتأثر إجابات الأفراد بمستوى التعليم والجنس أيضا.

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع المرافقة المقاولاتية وأثرها في تنشيط إنشاء المقاولات من خلال توزيع استبيان على مختلف أفراد العينة المرافقون من قبلها، حيث تم الإعتماد على برنامج spss كأداة مستخدمة من أجل تحليل المعطيات والوصول إلى النتائج المطلوبة، ووجدنا

من خلاله أن المقاولين الذين استفادوا من خدمات المرافقة اشتكوا من مواجهة عدة عقبات، متعلقة بالمحيط الخارجي والداخلي للمرافقة ويرغبون في حلول للقضاء على هذه العقبات وتحقيق الأهداف التي أنشئوا المقاولات من أجلها.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

من خلال هذه الدراسة تعرفنا على هيئات المرافقة الموجودة في الجزائر ومساهمتها في إنشاء وتطوير المقاولات، في هذا الجزء من الدراسة سنحاول الكشف عن أهم العقبات التي تواجه المقاولين المتحصلين على المرافقة وهذا إستنادا إلى بيانات الدراسة الميدانية التي قمنا بها من خلال المطلبين التاليين:

- ✓ أهم المشاكل التي تواجه المقاولين؛
- ✓ وتصور لمرافقة مقاولاتية.

المطلب الأول: أهم العراقيل التي تواجه المقاولين

على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المقاولات في الجزائر والمكانة التي تحتلها في النسيج الإقتصادي، إلا أن هذه الأخيرة ما زالت تعاني العديد من المشاكل التي تعرقل نشأتها وتطورها، وتواجه مجموعة من التحديات التي تحول دون إسهامها الفعال في عملية التنمية.

استنادا إلى الإستبانة وتبعا للأسئلة المتعلقة بالعراقيل ميزنا بين مجموعتين فمنها المتعلق بالمحيط الداخلي والمتعلق بالمحيط الخارجي.

فرع الأول: عراقيل المحيط الداخلي

*ضعف نظام المعلومات: تتميز هيئات المرافقة في الجزائر بنظام معلومات ضعيف و غير متجدد، لا يساعد بأي حال من الأحوال على نشأة المقاولات لا على تنميتها، حيث ما زال هناك قلة في

نشاطات التعريف وندوات الخاصة بهيئات المرافقة، حيث معظم المقاولين المستجوبين في الإستبيان تعرفوا على هيئات المرافقة من خلال المقربين منهم الذين سبق لهم التعامل معهم أو من الإعلام، وقليلين هم من حدث بينهم وبين هيئة المرافقة احتكاك قبل حصولهم على خدمات المرافقة، لكن مع سعي هذه الهيئات لفتح دور مقاولاتية في الجامعات سيتم معالجة هذه العقبة.

لكن الشيء الإيجابي هو حسن الإستقبال في مختلف هيئات المرافقة وعدم تمركزها، إذ هي منتشرة عبر مختلف مناطق الوطن، وتقديمها للمعلومات كاملة بشكل مقبول.

*العراقيل التمويلية: لا تزال المقاولات لا تحظى بالعناية المالية الكافية وعلاقتها بالبنوك صعبة تشوبها حالات عدم الثقة بالإضافة إلى العديد من الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، وعلى الرغم من الإصلاحات التي عرفها القطاع المالي والبنكي الجزائري خاصة منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي كان يسعى لتنشيط عمليات منح القروض في المؤسسات المالية، وترقية فعالية النظام المصرفي والمالي بشكل متطور يتماشى والتطورات الحاصلة في القطاعات الإقتصادية الأخرى. وترجع مشاكل المقاولات إلى عدة أسباب أهمها:

-غياب أو نقص شديد في ميدان التمويل الطويل الأجل وذلك راجع إلى أن معظم موارد البنوك في الجزائر تعتبر قصيرة الأجل والمركزية في منح القروض؛

-اشتراط ضمانات قد لا تكون في متناول جميع المقاولين؛

-البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات تمويل المقاولات، حيث في دراسة قام بها البنك العالمي على 600 مقاولة في الجزائر وجد أن مدة الحصول على قرض الإستثمار تقدر ب 5 أشهر للمؤسسات الكبيرة، أما المقاولات فالمدة تصل إلى حوالي سنة كاملة؛[1]

1-بوطرفة نوال، الفعل المقاولاتي في الجزائر-بين إملاءات العولمة وكوابح المجتمع، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، عدد 26، مارس 2016، الجزائر، ص 169.

–وغياب ثقافة السوق المالي في الجزائر وهذا ما يجعل المقاولات تعمل في ظرف نماذج التسيير التقليدية و بموارد مالية ضئيلة.

ويمكن القول أن صعوبة الحصول على التمويل تعكس ضعف القطاع البنكي والمالي وعدم تكيفه مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد، حتى المقاولات التي تنشط في ظل المرافقة لا تضمن حصول المقاول على التمويل إلا إذا أحضر موافقة البنك وفتح حساب لدى ذلك البنك تقوم الهيئة بإيداع مساهمتها فيه ثم يقوم البنك بتقديم القرض، لذا يواجه المقاول مشكلة تمويل، حتى أن كما وضحنا في المبحث السابق أجاب 71.3% من العينة بموافق تماما على سؤال "ارتفاع نسبة المساهمة المالية الشخصية" يعني يفتقر المقاول حتى لمبلغ مساهمة نسبته 1 أو 2% من قيمة المشروع.

*عدم الدراية بتقنيات تسيير مقاولة: أجاب المقاولين الذين وزعت عليهم الإستبيانة، أنهم يجهلون تقنيات تسيير المقاولة من الناحية الإقتصادية، إذ لا يعرفون التزاماتهم الجبائية، ناحية الضمان الإجتماعي أو تسيير السيولة وكيف يسوق منتوجه، وأنه هناك مشكل نقص في برامج التكوين الإقتصادي المعروضة من طرف الهيئة المرافقة، ولديهم رغبة في الحصول على هذا النوع من التكوين إذا عرض عليهم، وبدأت هذه الهيئات في تطبيق برامج التكوين في سنة 2015.

*المشاكل المتعلقة بالتسويق: يواجه المقاولون مشكل في تسويق خدماتهم أو منتجاتهم لسببين أولهما المنافسة الغير شرعية من قبل المستوردين الذين يعملون بكل الوسائل والطرق من أجل تجنب الحواجز الجمركية وإغراق السوق بالمنتجات المستوردة، وثانيهما السوق الموازي الذي يعرض سلع وخدمات بأسعار أقل من المقاولات التي تحصلت على المرافقة نتيجة لنشاطهم في السر وعدم دفعهم للضرائب، التأمين الإجتماعي أو حتى الأجر الأدنى للعمال لأنهم غير خاضعين للمراقبة، مما يصعب عليهم مهمة إيجاد مكانة لهم في السوق، وإذا أضفنا لذلك عدم الثقة في المقاولات الحديثة

التي تتميز بصغر أو توسط حجمها يجد المقاولون أنفسهم أمام واقع صعب، ولا توفر لهم هيئات المرافقة أي أداة تسويقية مثل مهرجانات، معارض وتظاهرات وهذا نقص في عملية المرافقة.

فرع الثاني: عراقيل المحيط الخارجي

نقصد بالمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي هي تلك المشاكل التي لا تملك المقاولة القدرة على التدخل فيها ولا تغييرها لكونها تحدث بفعل عدة عوامل تقع خارج نطاقها، ومن خلال الإستبيانة التي قمنا بتوزيعها نجد أن المقاولين الذين ينشطون قي ظل المرافقة المقاولاتية واجهوا فعليا ما يلي:

*مشكل العقار: نجد مشكلة العقار وبالأخص العقار الصناعي من أولى العقبات التي تواجه المقاولات في الجزائر، ولأنه يواجهها خلال المراحل الأولى من نشأتها قد يوقف المقاول عن تنفيذ فكرته، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة قيود من أهمها:

-طول مدة دراسة الطلبات والرفض الغير المبرر أحيانا؛

-غياب عقود الملكية في الكثير من جهات الوطن، وتبعية الأراضي لعدة جهات (بلدية، ولاية، دائرة، مديرية، وزارة...) ؛

-محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وارتفاع أسعارها، حيث تحولت بعض هذه المناطق إلى تجمعات عمرانية أين عجزت التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية؛

-نقص وغياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد طرق، كيفيات، آجال وشروط التنازل عنها؛

-وغياب سياسة واضحة خاصة بالمناطق الصناعية، مما جعلها تنحرف عن غرضها الأساسي وتدخل في دائرة أخرى تتميز بالتدهور في التهيئة والتسيير.

للأسف يعاني مجال العقار الصناعي من سوء تسيير وانتشار فساد إداري كبير واستغلال للسلطة، مما صعب على الكثير من المقاولين سواء محليين أو أجانب من الإستثمار في الجزائر.

*العراقيل المتعلقة بالمحيط الإداري: اصطدمت كافة الجهود المتعلقة بالحركية الإستثمارية في المقاولات بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص، الموافقات، الوثائق والجهات التي يتطلب الإتصال بها، فعلى سبيل المثال يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن 3 أشهر، والمدّة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 5 سنوات و هذا حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، في حين يتطلب نشاط المقاولات الإستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذا، لذا الكثير من مشاريع الإستثمار الجادة تتعطل و لا تتحصل على المرافقة في وقتها مما ضيع على أصحابها وعلى الإقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض، ومن بين أهم ما اشتكى منه المقاولين الذين قمنا بتوزيع الإستبيانة طول الإجرءات الإدارية وكثرة الوثائق المطلوبة، وأيضا التناقض بين النصوص القانونية المشجعة للاستثمار مع ما هو موجود في الواقع ووجود مشكل في التواصل مع المقاول المبادر نتيجة لاستخدام كلمات تقنية لا يفهمها إلا المختصين في الإدارة والقانون.

وفقا لتقرير البنك الدولي حول بيئة الإستثمار في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2016، صنفت الجزائر في المرتبة 142 من بين 189 دولة بينما صنفت تونس في المرتبة 103 والمغرب في المرتبة 40 عالميا من حيث سهولة وجاذبية بيئة الإستثمار، وحسب نفس التقرير

تستغرق إجراءات إنشاء مؤسسة في المتوسط 20 يوما، أما في تونس فيستغرق 11 يوما والمغرب 09 أيام فقط، رغم قيام الجزائر بعدة تحسينات منذ بداية سنة 2015 منها:

-إلغاء طلب السجل الإجرامي للمسير؛

-تسهيل الحصول على رخص البناء من خلال تخفيض فترة الحصول عليها؛

-تسهيل التوصيل بالكهرباء ونشر أسعار الوحدات المستهلكة في موقع الشركة؛

-تخفيض الضرائب على بعض النشاطات الإقتصادية وتبني معايير المحاسبة الدولية؛

-وإعادة تأهيل ميناء الجزائر لتسهيل التبادل التجاري.[1]

*عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة: أدى فرض قواعد وميكانيزمات الإقتصاد الحر نفسها على الجميع إلى ظاهرة الإستيراد الفوضوي، والتي شملت كل شيء مما خلق مناخا معيقا لنمو المقاولات وإيجاد مكانها في السوق، ويعود ذلك إلى:

-الإغراق والمتمثل في استيراد السلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية؛

-التذرع بشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الإنضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة، مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعة الناشئة والتي يهددها الإستيراد؛

-وغياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة إقتصادية لتوطين المقولات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

وبالتالي من الملاحظ أن الإنفتاح الغير مضبوط والمدروس للإقتصاد أدى إلى تشجيع أكثر للأنشطة المضاربة، على حساب المقاولات الإنتاجية التي توفر الثروات ومناصب الشغل.

1-تقرير البنك الدولي لسنة 2016، منشور على الموقع:
http://www.doingbusiness.org/reports/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Profiles/Regional/DB2017/MENA.pdf تاريخ الإطلاع: 2016/11/13.

*العراقيل المرتبطة بالجباية والجمركة: بالنسبة للجباية نجد أنه على الرغم من سياسة الإصلاح التي كان من أهم أهدافها التخفيف الحد من الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الإتساق، مما خلق حالة عدم الشفافية و بطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة لعدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة على اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير، أما بالنسبة للجمركة نجد أن تعامل مصالح الجمركة مع المستثمرين يتميز بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدّة شهور مما ينعكس سلبا على مردود المقاولات وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي.

*مشاكل التموين: من المعلوم أن التموين يعتبر الوقود المحرك لعجلة مردودية المقاولة وأن أي اضطراب أو عجز في التموين سواء بالمواد الأولية، قطع الغيار أو التجهيزات سيؤدي إلى خلل في عمل المقاولات، و يعود سبب حدوث ندرة في بعض المواد الأولية بصفة خاصة إلى إرتفاع تكاليف هذه الأخيرة، وتذبذب القوانين في الجزائر وتغيرها فجأة.

*ضعف ونقص البنى التحتية: من بين المشاكل أيضا التي تعرقل المقاولات ضعف ونقص البنى التحتية والمنشآت القاعدية خاصة في المناطق الجديدة كالطرقات التي لا تزال ضعيفة مع وجود الكثير من المناطق شبه المعزولة، نقص الموانئ، المواصلات، الغاز وكذا المحطات الكهربائية حيث توجد العديد من المناطق التي تنشط بها المقاولات تعاني من الإنقطاعات المتكررة للكهرباء خاصة في المناطق المزدحمة بالسكان أو المناطق الجديدة التي لم يتم إيصال إليها خدمة الكهرباء بصفة منتظمة.

* عدم الإنفتاح على الجامعات والإدارات: توجد في سوق العمل الجزائرية يد عاملة معتبرة، لكنها غير كفؤ بما يكفي وهذا لعدم تكوينها في الميدان أو بسبب عدم وجود طلب على تخصص هذه اليد

العاملة، ويرجع ذلك لانغلاق الجامعات ومراكز التكوين على نفسها وعدم تقديمها لتخصصات وفق ما تحتاجه مختلف ميادين ومقاولات الإقتصاد، أيضا عدم تدريب هذه اليد العاملة على التقنيات الحديثة، إلا أن استحداث خلايا الجودة في الجامعات سيساعد على حل هذا المشكل.

وعلى العموم يمكن القول أن قطاع المقاولات حتى لو تحصل على مرافقة في الجزائر يواجه كم هائل من المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي والداخلي لها، وذلك راجع إلى طبيعة وخصائص الإقتصاد الجزائري، ومن خلال مختلف المؤشرات يتبين لنا أن ترتيب الجزائر من ناحية بيئة ممارسة أنشطة الأعمال متأخر في جميع الجوانب تقريبا ويعود ذلك بشكل أساسي إلى كثرة وثقل الإجراءات الإدارية البيروقراطية، وفي سبيل تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في التصنيف العالمي المقبل وظفت الوزارة قسما للمساعدة التقنية مع البنك الدولي لمدة سنة واحدة من أجل وضع خطة إستراتيجية قصيرة الأجل، حيث تم التوقيع على إتفاقية بهذا الخصوص بتاريخ 26 نوفمبر 2014 من قبل وزير الصناعة والمناجم السيد عبد السلام بوشوارب وممثل البنك الدولي بحضور ممثلين عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل.

المطلب الثاني: تصور لمرافقة مقاولاتية

نستنتج من المطلب السابق أن رغم حصول المقاولات على المرافقة المقاولاتية إلا أنها لا تزال تواجه عدة عراقيل، حتى من أجل الحصول على المرافقة تصطدم هذه المقاولات بالبيروقراطية وطول الإجراءات، لذا ومن خلال هذا المطلب سنحاول تقديم تصور لمرافقة مقاولاتية تعالج بعض نقائص خدمات المرافقة المقدمة حاليا في الجزائر، وهذا استنادا إلى التجارب الدولية التي عرضناها في الفصل الثالث من هذه الأطروحة والمقترحات التي قدمناها في الإستبيان الموزع ومدى اتفاق المقاولين على هذه الإقتراحات لتجاوز العراقيل التي واجهوها، وبالتالي سنقدم هذا التصور في

فرعين الأول سنقدم فيه اقتراحات خاصة بالمقاول وكيف يمكن للمرافقة تحسين أدائه والثاني حول الجوانب المادية وكيفية تحسينها لتشجيع المشروعات الإستثمارية.

الفرع الأول: من ناحية المقاول

المقاول هو منفذ فكرة وصاحب مشروع المقاولة كما يقوم بإدارة هذه المقاولة وتسييرها وتطويرها إلى الأفضل، ويرتبط نجاح أو فشل المقاولة في مهامها بمدى اهتمام ومعرفة **المقاول** بخبايا مهنته، ومدى اجتهاده في تجديد معارفه وتحسين مستواه المهني، وبما أن **المقاول** هو السر في نجاح النظام الرأسمالي والدول المتقدمة لابد من الإهتمام بتنمية مهاراته العلمية والمهنية وتشجيع روح المقاولة لديه، لكن للأسف هيئات المرافقة بدأت بعرض برامج تكوين خاصة بالتسيير المالي للمقاولة في سنة 2015 فقط، وبتقديم إختبار المصادقة على المكتسبات المهنية سنة 2013 فقط، رغم أن المقاولين يرغبون في الحصول على تكوين مهني ودورات تجديد المعارف حيث أجاب 94% من المقاولين المستجوبين بموافق تماما على مقترح عرض برامج تكوينية من طرف هيئات المرافقة، مما دفعنا إلى اقتراح ما يلي:

*<u>التوجه نحو التعليم المقاولاتي في المنظومة التعليمية</u>: الذي يهدف إلى تزويد الطلبة بالمعرفة وإكسابهم المهارات اللازمة من أجل تشجيعهم على العمل المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة، فالتعليم المقاولاتي يركز في محتواه ومضمونه على إدراك الأفراد للفرص وتحديدها، وبشكل عام يهدف إلى إكساب الطلبة وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاولاتية وخصائصها السلوكية مثل المبادرة، المخاطرة والإستقلالية من أجل خلق جيل جديد من المقاولين، يتم تكوينه منذ الصغر إذ يحب بدأ تعليم المقاولاتية من مرحلة المتوسط من خلال نشاطات ومشاريع مدرسية تشجع التلميذ على التفكير في مشروع صغير وإطلاق العنان لمخيلته حتى يصل إلى الجامعة أين يتم تدريس المقاولاتية في جميع التخصصات وليس في تخصص الإقتصاد فقط، مما يساهم في تحويل الشخص

من طالب لوظيفة إلى محدث لمناصب شغل، وبالتالي سيسهل عملية مرافقة المقاول الذي لديه ميول ورصيد معرفي جيد للعمل المقاولاتي.

*عرض برامج تكوين من طرف هيئات المرافقة: بدأت كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية للقرض المصغر بتقديم برامج التكوين[1] سنة 2015، وتشمل التكوين في مجال التسيير المالي للمقاولة، لكنها لا تعرض أي برامج تكوين مهنية أو تحسين مستوى للمقاولين مما يقلل من فرص تطور المقاولة واستمرارها، لذا نقترح:

-برنامج تكوين في مجال تسيير المقاولة يكون إجباري بالنسبة لجميع المقاولين مع ضرورة النجاح في هذا التكوين قبل أن يحصل على التمويل، لضمان التسيير الحسن للمقالة وعدم تبذير الدعم المالي المقدم؛

-برنامج تحسين المستوى الذي يكون في شقين، الأول يتطرق للتغيرات الحادثة في القوانين المنظمة للحياة الإقتصادية (قانون المالية، الضمان الإجتماعي، تعليمات مصالح التجارة...)، والشق الثاني خاص بتحسين المعارف المهنية للمقاول من خلال توجيههم لمؤسسات ومراكز تعليم متخصصة بمجال نشاطهم، لذا على هيئة المرافقة السعي لإبرام اتفاقيات مع مختلف الجهات التعليمية لتكون همزة وصل بين المقاولين وهذه المؤسسات مثلما عرضنا في تجربة كوريا الجنوبية وتونس؛[2]

-وبرنامج تكوين متخصص مع التمويل مستقبلا، بما أن هيئات المرافقة متواجدة في الميدان ولديها معلومات حول المجالات التي تحتاج إلى تنشيط ويد عاملة أكبر، بإمكانها أن تطرح برنامجا تكوينيا

1-راجع الفصل الرابع من هذه الأطروحة

2-راجع الفصل الثالث من هذه الأطروحة

نتخصص في ذلك المجال على المقاولين الراغبين في ذلك مع وعد بتمويل مشاريعهم مستقبلا ومرافقتهم عند إتمام التكوين بنجاح وهذا طبعا بالإتفاق مع المؤسسات التكوينية المختلفة.

الفرع الثاني: من الناحية المادية

تقوم كل واحدة من الوكالات المذكورة في الفصل السابق بتقديم خدمات الإستقبال، أثناء تنفيذ المشروع وخدمات المتابعة، مما يجعل كاهلها مثقل بالمهام التي قد يكون الإطارات الموظفة غير ملمين بها، لذا سنحاول تقديم تصور آخر للمرافقة بالإعتماد على التجارب التي عرضناها في الفصل الثالث والإقتراحات المقدمة في الإستبيانة، وهذا كما يلي:

*تقسيم المهام بين مختلف هيئات المرافقة: تتمثل هيئات المرافقة في الجزائر في مراكز التسهيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وتشرف على هذه الهيئات وزارتين (وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار ووزارة التضامن)، تقوم الوكالات بتقديك كل خدمات المرافقة للفئة العمرية الموجه لها، الملاحظ هو عدم تفعيل دور مراكز التسهيل والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لذا نقدم ما يلي:

-تفعيل دور مراكز التسهيل في عملية المرافقة من خلال إسناد مهمة الإستقبال والتكوين للمقاولين لها، حيث ستقوم هذه المراكز باستقبال المقاول ومساعدته في تحديد وبلورة فكرة مشروعه ومدى ملاءمتها للإقتصاد، كما تتكفل بتقديم برامج التكوين للمقاول، وعند التأكد من قدرة المقاول على النجاح يوجه مركز التسهيل هذا المقاول مع ملفه إلى الوكالة التي ستموله حسب عمره والمجال الذي سينشط فيه، كما عليها أن تتولى عملية الإشهار والتعريف بمختلف الهيئات المرافقة؛

-الإهتمام بتشجيع حاضنات الأعمال ودعمها لاحتواء وتوجيه المقاول الجديد، ويستفيد من خبرة من سبقه في المجال العملي؛

-وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من خلال إسناد إليها مهمة إحداث وتسيير المناطق الصناعية، حيث يجب حصر العقار الصناعي الموجود في كل ولاية ووضعه تحت تصرف هذه الوكالة، التي تقوم بتهيئته (موانئ، طرق.....) ثم توزعه على الوكالات الأخرى حسب الطلب حتى يستفيد منه المقاولين دون أن يضطروا إلى القيان برحلة بحث طويلة عن عقار واستغراق وقت طويل لإنجاز المشروع، بهذه الطريقة نتجنب التلاعبات والتجاوزات الحاصلة في مجال العقار الصناعي، وبيروقراطية الإدارات العمومية، وتوحيد الجهة المسؤولة عن العقار الصناعي، أيضا خلق مناطق صناعية سيخفف من الضغط على المدن الشمالية حيث من خلال خلق منطقة صناعية سنشجع انتقال اليد عاملة مع العائلة إلى تلك المناطق مما سيشجع مجالات اقتصادية أخرى مثل التجارة، الخدمات وغيرها، مما يؤدي إلى إنشاء مدن جديدة وتحقيق تنمية محلية تماما مثلما حدث في إيطاليا واليابان وهذا ما أشرنا إليه في الفصل الثالث.

*<u>توفير قنوات وصيغ تمويلية أخرى:</u> تعتمد الوكالات السابقة على التمويل الثلاثي (وكالة-مقاول-بنك) مما يحد من خيارات المقاول، إذ تفتقر البنوك الجزائرية إلى الديناميكية والحيوية التي تتميز بها البنوك في الدول المتقدمة وحتى الدول العربية مثل مصر، تونس والمغرب التي أشرنا إليها في المبحث الثالث أيضا. لذا علينا تقديم صيغ تمويلية أخرى التي تتمثل في:

-صيغ تمويل إسلامية أهمها الإيجار، الإستصناع، المزارعة والمشاركة المتناقصة حيث تقدم هذه الصيغ تمويل متخصص للمقاولات ومزايا عديدة وتخفف من عبء الفوائد التي أصبحت على عاتق الدولة؛

-وتفعيل دور السوق المالية في الإقتصاد الجزائري، حيث سيوفر ذلك حجم كبير من التمويل لمختلف المشاريع وتعبئة للمدخرات، ونجحت مصر في ذلك حيث تعتبر بورصة مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

*توفير قنوات تسويقية: تهدف المقاولات إلى خلق مكان لسلعها وخدماتها في السوق، لذا يجب على هيئات المرافقة توفير قنوات تسويقية مثل معارض، استغلال مواقعها الإجتماعية على الإنترنيت للإشهار بهذه المقاولات، واستغلال القنصليات والسفارات في الخارج من أجل التعريف بالمنتجات المحلية خاصة المقدمة من طرف المقاولات وهذا لتشجيع الصادرات وفك التبعية للمحروقات، أيضا تفعيل المرسوم الرئاسي 15-247 الذي ينص على ضرورة منح 20% من الصفقات العمومية للمقاولات المؤهلة لتنفيذها والمتحصلة على المرافقة، وهذا ما فعلته كوريا الجنوبية وشرحناه في الفصل الثالث.

*زيادة فترة الإعفاء الضريبي: طرحنا في الإستبيان الموزع مقترح زيادة فترة الإعفاء الذي وافقوا عليه بشدة بنسبة 91.2%، وذلك لسببين، أولهما يتعلق بطول إجراءات إنشاء مقاولة والحصول على التمويل، وثانيهما يتعلق بالحجة إلى فترة أطول من 3 سنوات حتى تثبت المقاولة نفسها في السوق وتبدأ بتحقيق ربح.

نستنتج من هذا المطلب أن رغم جهود هيئات المرافقة في تذليل الصعوبات أمام المقاولين إلا أنها لا تزال تعاني من بعض النقائص مثل البيروقراطية في التسيير، مستوى تعليمي منخفض للمقاولين، قلة التمويل من طرف البنوك إلى غير ذلك من العراقيل التي قدمنا تصور عن كيفية تجاوزها في هذا المطلب.

خلاصة

في نهاية هذا يمكننا القول أن التجربة الجزائرية لا زالت في بدايتها في مجال دعم المقاولاتية ومرافقة المقاولات، لأنه بالرغم من إنشاء هذه الهياكل في بداية الألفينات لم تبدأ عملها الفعلي حتى سنة 2005 أو 2006، إلا أنه يجب تفعيل هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة، وتفعيل القوانين والسياسات المرسومة بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمناخ الإستثماري، فالتنمية الإقتصادية وتنمية روح المقاولة وإنشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المقاولات بالإضافة إلى توفير المناخ الإستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه.

وبناءا على ذلك فهيئات المرافقة المقاولاتية ودعم إنشاء المقاولات يجب أن تحضي بالكثير من الإهتمام لتفعيل دورها في ترقية ديناميكية إنشاء المشاريع، وتحقيق نتائج أفضل من خلال دعم المشاريع ذات القيمة المضافة للإقتصاد.

الخاتمة

في نهاية دراستنا يمكننا القول أن التجربة الجزائرية لا زالت في بدايتها في مجال دعم المقاولاتية ومرافقة المقاولات، لأنه بالرغم من إنشاء هذه الهياكل في بداية الألفينات لم تبدأ عملها الفعلي حتى سنة 2005 أو 2006، إلا أنه يجب تفعيل هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة، وتفعيل القوانين والسياسات المرسومة بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمناخ الإستثماري، فالتنمية الإقتصادية وتنمية روح المقاولة وإنشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المقاولات بالإضافة إلى توفير المناخ الإستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه، وتوصلت دراستنا إلى عدة نتائج نذكرها فيما يلي:

أولا: نتائج البحث:

من خلال دراستنا الوصفية والميدانية استنتجنا أن هيئات وآليات المرافقة في الجزائر تتسم بالعديد من نقاط القوة، نذكر أهمها فيما يلي:

-توفر موارد مالية وتحفيزات جبائية هامة؛

-إعطاء فرصة للمرأة المقاولة حيث كانت نسبة الإناث في عينة الدراسة 38.4%؛

- إقبال الشباب على العمل المقاولاتي واستقطابه من طرف الهيئة، حيث كانت نسبة الشباب الذي يتراوح عمره بين 18 و35 سنة 77.3% من العينة المدروسة؛

- تشجيع الشباب الذي يملك خبرة مهنية حيث أن 88% من العينة لديها خبرة مهنية وشجعها ذلك على التوجه نحو المقاولة من أجل الإستقلال الذاتي؛

-مواقع الانترنيت الخاصة بهذه الهيئات متوفرة، تتميز بالسهولة وتزخر بالمعلومات التي تهم كل مقاول أو حامل لفكرة مشروع لتنفيذ فكرته؛

-بدءا من سنة 2015، أصبحت كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم تكوينا في مجال المقاولة وتسييرها للمقاولين الذين قبلت مشاريعهم؛

-استطاعت هذه الوكالات من مساعدة عدة شباب حاملي لمشاريع على تجسيد أفكارهم في الواقع، وذلك بتقديم الدعم المالي والجبائي لإنشاء مقاولتهم؛

-توزع هذه الوكالات على المستوى الوطني بشكل جيد مما جعلها أقرب للشباب؛

-والتقرب من الجامعة من خلال السعي لإنشاء دور للمقاولاتية في كل جامعة على مستوى التراب الوطني، وتوجد حاليا 7 دور للمقاولاتية.

رغم وجود كل الإيجابيات السابقة هناك نقص في فعالية هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المقاولات في الجزائر وهذا يعود أساسا إلى عدم وضوح أهداف هذه الهيئات، ففي الوقت الذي ترتكز عملية المرافقة المقاولاتية على ضرورة إنجاح المشاريع المنبعثة في إطار هذه الهيئات، فالدولة تهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة البطالة وذلك بالسماح لأكبر عدد من الشباب من إنشاء مؤسسات صغيرة، وهذا ما أثر على فعالية هيئات المرافقة فهي لا تركز كثيرا على تفعيل عمليات المرافقة من أجل إنجاح هذه المشاريع الصغير، ومنه نذكر أهم نقاط الضعف التالية :

-التركيز على تقديم الخدمات المالية (التمويل، ضمان القروض،الامتيازات الجبائية،...وغيرها)، وبالرغم من ذلك فهي لا تؤثر بقوة على البنوك في منح القروض للشباب، حيث لا تزال عمليات التمويل تخضع لنفس الآليات البيروقراطية من ضمانات ومحسوبية وغيرها؛

-التركيز على الجوانب الإدارية حيث شبهت هذه بالإدارات العامة البيروقراطية علاقاتها مع الزبائن حاملي المشاريع لا تتعدى إعداد وتسليم الملفات، بالرغم من أن من أهدافها تسهيل الإجراءات الإدارية للمقاولين مع مختلف المؤسسات الفاعلة في ذلك، ووافق 89.8% من أفراد العينة على وجود كثرة في الوثائق المطلوبة و88.4% على طول فترة استخراج الوثائق؛

-مركزية صنع القرار في هذه الهيئات وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لأن هذه الإستراتيجية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص التنموية لبعض المناطق رغم نص القوانين على اللامركزية؛

-عدم القدرة على توجيه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس، حيث نلاحظ تزايد عدد المقاولات في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي غالبا؛

-عدم استجابة التمويل المقدم لمتطلبات غالبية الشباب الجزائري المسلم الذين يطالبون بقروض بدون فائدة لتمويل المشاريع مما يحد من عدد المشاريع؛

-ضعف خدمات المرافقة خلال وبعد الإنشاء التي تقدمها هذه الهيئات لأصحاب المؤسسات، مما يؤدي إلى توقف العديد من المشاريع عن النشاط؛

-افتقاد هذه الهيئات لأفراد متخصصين في مجال المرافقة مما يحد من فعالية المجهودات التي تقوم بها هذه المؤسسات في هذا المجال؛

-وإن اكبر عائق يواجه هذه الهيئات هو افتقاد غالبية المقاولين للروح والفكر المقاولاتي بمفهومه الحقيقي الذي يرتكز على مزيج من الإبداع والمخاطرة الخصائص القيادية، ونقص تكوينهم في المجال المقاولاتي.

ثانيا: اختبار الفرضيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نستطيع اختبار فرضيات البحث كما يلي:

-الفرضية الأولى: نستنتج من خلال دراستنا أن النظرية الإقتصادية وضعت عدة معايير حتى تكون المرافقة ناجعة، مثل عدم تمركزها ومتابعة المقاول من أو مرحلة (خطوة) إلى أن يحقق نجاح، ومنه الفرضية الأولى صحيحة؛

-الفرضية الثانية: تأكدنا من خلال دراستنا أن عدد المقاولات المنشأ' وحجم العمالة المشغلة يعتبران معياران مهمان لقياس مدى فعالية المرافقة ومنه نستنتج أن هذه الفرضية صحيحة أيضا.

-الفرضية الثالثة: إن أهم مميزات التجارب التي قمنا بعرضها هي تركيزها على تكوين المقاول في مجال تسيير المقاولة، وتمويله مساعدته على التسويق، مما جعلها تحقق نتائج كبيرة، مع احترام خصوصيات اقتصاد الدولة وأهدافها العامة، مما أثبت صحة الفرضية الثالثة.

-الفرضية الرابعة: من خلال عرضنا لواقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر، توصلنا إلى أن رغم تجنيد الدولة لموارد هامة إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، إذ معظم هذه المقاولات تنشط في مجال النقل أو الخدمات مما لا يضيف للإقتصاد قيمة مضافة، ومنه فالفرضية الرابعة صحيحة.

-الفرضية الخامسة: من خلال دراستنا الميدانية توصلنا إلى أن المقاولات المتحصلة على خدمات المرافقة لا تزال تواجه عراقيل عدة منها ما يتعلق بالمحيط الداخلي، ومنها ما يتعلق بالمحيط الخارجي، وبالتالي لم تستطع هذه الهيئات من تخفيف العقبات ومساعدة انطلاق المقاولات بالشكل المرجو، ومنه تعتبر هذه الفرضية صحيحة.

-الفرضية السادسة: وجدنا أن تقسيم المهام بين مختلف هيئات المرافقة سيساعد على تخفيف العبء على الهيئة والمقاول، ويجعل موظفي هذه الهيئات أكثر كفاءة حيث سيتخصصون في جانب معين من المرافقة، مما يجعل هذه الفرضية صحيحة.

ثالثا: اقتراحات

وبناءا على ذلك فهيئات المرافقة المقاولاتية ودعم إنشاء المشاريع يجب أن تحضى بالكثير من الإهتمام لتفعيل دورها في ترقية ديناميكية إنشاء المشاريع، وذلك من خلال:

-التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر المرافقة، بهدف توجيه التنمية إلى القطاعات الأكثر أهمية؛

-وضع اتفاقيات مع مختلف الجامعات ومراكز التكوين المهني تهدف إلى تفعيل وسائل إعلام الوكالة في هذه المؤسسات، وتوفير دورات تدريبية للطلبة الراغبين في إنشاء مؤسساتهم عند التخرج؛

-العمل على تكوين أعوان هيئات المرافقة في مختلف مراحل مرافقة المقاولات (الإستقبال، مبادئ دراسات الجدوى وإنشاء المشاريع، الجانب الإداري وجانب التسيير المؤسسات)؛

-العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المتدخلة في إنشاء المقاولات والتنسيق والتكامل لتسهيل عملية إنشاء المؤسسات؛

-توجيه المشاريع الجديدة المنشأة، في مختلف الفروع حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها، من خلال المناطق الصناعية؛

-توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المقاولات، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندتها كقنوات توزيع وتصدير المنتجات النهائية، وتشجيع التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وهذا ما انتهجته كوريا الجنوبية في تجربتها؛

-تفعيل دور حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل في دعم المقاولات وتوسيعها في كافة المناطق؛

-العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية في وتسهيل الإجراءات مع البنوك؛

-وإعادة النظر في نسبة القرض الممنوح بدون فائدة وفي معدلات الفائدة الممنوحة من طرف البنوك والعمل على منح القروض بدون فوائد.

رابعا: آفاق البحث

من خلال دراستنا استنتجنا بعض آفاق للبحث التي لم يتسع لنا الموضوع الخوض فيها مثل:

-الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين؛

-آفاق بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع النشاط المقاولاتي في الجزائر؛

-وإصلاح هيكل المرافقة المقاولاتية في ظل التطور التكنولوجي.

قائمة المراجع

1-الكـــــتـــــب:

-باللغة العربية:

1- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة للريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،(2005).

2- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، (1998).

3-عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، سنة (2000).

4-على بن غانم، الوجيز في القانون التجاري وقانون الأعمال، مرقم للنشر والتوزيع، الجزائر، (2002).

5-نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر،(2013).

6-عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2001).

7-قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(2003).

8-عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، (2002).

9-جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 4، (2006).

10-عبير فرحات علي، إدارة أزمة الإستثمار في ضوء التكتلات الإقتصادية، كلية التجارة جامعة عين شمس،(2007).

11-عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، (1999).

12- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن، (1997).

13-آل شيب، دريد كامل، الإستثمار والتحليل الإستثماري، الطبعة العربية، الأردن عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (2009).

14- مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2 ، الأردن عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، (2004).

15-عبد المعطي رضا أرشيد، حسين علي خربوش، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن، (1999).

16-سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الحديث، دار النشر)، الكويت، (1994).

17- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الحديث، دار النشر)، الكويت، (1994).

18-محمد بلقاسم حسن بهلول، الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،(1990).

19-خلف بن سليمان النمري، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، (2000).

20-حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، الأردن، (2006).

21- صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، (2006).

22- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، الأردن، (2006).

23-صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، (2006).

24-مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، (2008).

25-كامل بكري، رمضان محمد مقلد، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، (2003).

26-روبرت بارو ترجمة أحمد عساف وعلاء الدين صادق، الإقتصاد الكلي، دار الفكر، الأردن عمان،(2013).

27-جون م كينز:النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار موفم النشر، الجزائر، (1991).

28- أحمد فريد مصطفى، التحليل الإقتصادي الكلي، مؤسسات شباب الجامعة، الأردن، (2000).

29-أحمد فريد مصطفى، التحليل الإقتصادي الكلي، مؤسسات شباب الجامعة، الأردن، (2000).

30-ضياء مجيد المـــوسوي، النظرية اقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(2004).

31-محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، (2003).

32-اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد، الأردن،(2000).

33-منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، دار الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية، (2003).

34-العتوم راضي، خلاصة تجربة اليابان لتنمية المقاولات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار الصفاء للطبع والنشر،(2009).

35- سامي حاتم عفيفي، المجتمعات الجدبدة طريق للتنمية الإقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، مصر،(1992).

36-عبد الحميد بدر الدين، المشروعات الصغيرة: الواقع و المرتجى، مركز المعلومات والأبحاث، الكويت، (2002).

37-سمير زهير الصوص، التنمية الصناعية وتغير دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزارة الإقتصاد الوطني، فلسطين، (2011).

38-محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء في بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية،(2006).

39- عبد العزيز جميل مخيمير، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعت الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية"بحوث ودراسات"، جمهورية مصر العربية، (2005).

40-حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت،(2010).

41-عبد الرحمن بن عنتر، عبد هللا بلوناس، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي جامعة سطيف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،(2004).

42-عصام حسن أحمد الدليمي، سؤال وجواب في منهج البحث العلمي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، سنة (2014).

43-زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء استبيان، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، (2010).

44-محمد سامي رامي، منهج البحث العلمي في المجال الإداري: كيفية إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دار التعليم الجامعي، مصر، (2012).

45-مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد ،إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، (2010)

46-هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، (2012)

-باللغة الأجنبية:

1--Fayolle Alain, Entrepreneuriat apprendre à entreprendre, Dunod, france, (2004).

2-Servet Jean-Michel, Banquiers aux pieds nus : la microfinance, Odile Jacob, Paris, (2006).

3- joël jalladeau, introduction à la macroéconomie, de boeck université, 2^{e}édition, paris France, (2009).

4-Alain Béraud, introduction à l'analyse macroéconomique, economica 4ème édition, paris France, (1999).

5-Thierry Ananou : Investissement et capital, Mémo seuil, france Paris, (1997).
6-CHENERY H. B, Overcapacity and the Acceleration Principle, Econométrica, Vol. 20, n° 01, (2000).
7-Douglas Fisher, «Théorie Macroéconomique», Traduit par Philipe de La vergne, ed. Economica, Paris,(2000).
8- G. A. Koukou Dokou, M. Baudoux, M. Roge, L'accompagnement managérial et industriel de la PME, éd. L'Harmattan, France paris, (2000).
9-Christian Marbach, L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur, Cité in : Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, (2003).
10- Michel Marchesnay et al. , Gestion des PME/PMI, Ed, MATHAN, Paris (1997).
11- Marc Legrain, théorie et pratique des enquêtes par questionnaire, Edipro, Belgique, p, Edipro, (2014).

2-مذكرات وأطروحات:

-مذكرات الماجستير:

1-جمال بوكروشة، أثر آليات الدعم على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بالقبة-، مذكرة ماستر، جامعة سعـــد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر (2013/2012).

2-الطيف عبد الكريم، واقع وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات- حالة الاقتصاد الجزائري-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، (2006).

3-فاطمة الزهراء عبادي، معوقات تحقيق أداء متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، (2007).

4-رقراق عبد القادر، متطلبات تأهيل المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنبل شهادة الماجستير في العلوم

الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، (2009-2010).

5-طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،حالة الصناعات الغذائية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة شلف ، (2005).

-أطروحات الدكتوراه:

1-يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2005).

3-مجلات، منشورات ومداخلات علمية:

-باللغة العربية:

1-بوشنافة أحمد وآخرون، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

2-العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص العمل 6-8 أفريل 2010، جامعة محمد خيضر ببسكرة.

3-حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 02، 2003.

4-ماضي بلقاسم، بوضياف عبير، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، بسكرة أيام 17 و 18 أفريل2010 .

5-وئل أبو دلبوح، طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة واستراتيجية الحكومة لرعايتها، الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دمشق/ سوريا، غير متوفرة بقية المعلومات).

6-عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال آلية لدعم وتنمية ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس2010.

7-عطيوي سميرة، بديسي فهيمة، آليات دعم وترقية المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارب دولية، ملتقى وطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة – واقع وآفاق–، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، يومي 13 و14 نوفمبر، (2012).

8-رقية سليمة، تجربة بعض الدول العربية في المرافقة المقاولاتية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، منشورات مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل (2006).

9-عموري براهيتي، ملتقى عربي سادس للصناعات صغيرة والمتوسطة تونس، مداخلة واقع وأفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،26 ،24 أفريل(2012).

10-الشريف ريحان، ريم بونوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمراقبة المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، بومي 18 و 19 أفريل(2012).

11-بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،.18 أفريل (2006.).

12-بلالطة مبارك، حاضنات الأعمال بالجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15-2006.

13-مرغاد لخضر، جلاب محمد، آليات إنشاء ومرافقة المقاولات في ضوء الفكر المقاولاتي، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية 05/04/03 ماي 2011، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع غرفة الصناعة والتجارة الزيبان بسكرة، جامعة محمد خيضر،بسكرة.

14-بلمقدم مصطفى، طويطي مصطفى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في الفضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر (2011).

15-محمد زيدان، درس رشيد، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17–18 أفريل(2006).

16–بن أشنهو فريدة، بن يوب لطيفة، تقييم إنشاء وتمويل المقاولات عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دراسة حالة ولاية تلمسان، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق أيام 03/04/05 : ماي 2011.

–باللغة الأجنبية:

1-Eric Michael Laviolette et Christophe Loue, les compétences entrepreneuriales, le 8ème congrés international Francophone(Cife PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse :Haute école de gestion Frigourg,25-27 Octobre2006.

2-BOISSIN J.-P., CASTAGNOS J-C., DESCHAMPS B, Motivations and Drawbacks Concerning Entrepreneurial Action - A Study of French PhD Students, International Entrepreneurship Education: Issues and Newness, Cheltenham (UK), Edward Elgar Publishing Alain Fayolle and Heinz Klandt (Eds).

3-sylvie sammut, l'accompagnement de la petite entreprise en création; entre autonomie, improvisation et créativité, les éditions de l'ADREG, 2011.

4- DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David**,** L'appui a la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002.

5-Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE D'ACCOMPAGNEMENT A LA CREATION D'ENTREPRISE, Colloque « Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat », centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier– 26 mai 2005.

6-Boissin Jean-pierre, du concept à la mise en œuvre des maisons de l'entrepreneuriat: bilan des sept premières structures et ouvertures des doctorants à l'entrepreneuriat, France, 2006.

7-Gonzalez, Marisela & Lucea, Rafael, The Evolution of Business Incubation, Working Paper, March, (2001).

8-Z.Sahli, Les TPE et PME et leur environnement stratégique, Cité in : Programme de formation des accompagnateurs à la création de l'entreprise, Sous la direction de 3CI, Alger de 03 au 14 Novembre, (2001).

9-report from the economist intelligence unit,SMEs in japan, December (2014).

10-Benhabib A, Attalah L, Ziani T, La mise a niveau des entreprises algériennes a la lumière des exeperiences des pays comme Portugal, La Tunisie et le Maroc, colloque internationale sur la La mise a niveau des entreprises algériennes dans la perspectives de l'adhésion de l'Algérie a la zone de libre échange avec l'union européenne et A l'OMC ? ORAN ALGERIE , le 26,27 mai (2007).

4-المراسيم والقوانين:

1-المادة 02 من المرسوم التنفيذي 00-190 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000 يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13.

3-المراسيم التنفيذية رقم 03-375 إلى 03-385 المؤرخة في 30 أكتوبر 2003 تتضمن إنشاء مشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67.

4-المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 03 ماي 2005، الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيم سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32.

5-المرسوم التنفيذي رقم 96-295، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996، الذي يتضمن بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 52.

6-المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 3 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3.

7-المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06،

8-المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74.

9-المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27.

10-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2016 منشور على موقع:
http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/2014-03-24-14-21-48/codes-fiscaux
تاريخ الإطلاع: 2016/02/04.

5-مواقع الإنترنيت:

1- Audretsch David, L'émergence de l'économie entrepreneuriale, Reflets et perspectives XLV, (version électronique téléchargée à partir du site Web: www.Cairn.info le 07/01/2014).

2- OCDE, Encourager l'entreprenariat en tant que moteur de la croissance dans une économie mondialisée, document électronique téléchargé à partir de la page Web :http//www.Oecd.org/dataoecd/4/17/31946162.pdf le 14/02/2008).

3- Azevedo Joao Pedro, Microfinance and poor entrepreneurs, in S.Parker (Eds) : The life cycle of entrepreneurship ventures, International handbook series of entrepreneurship, vol3, Springer, US, 2006, pp301-334 (version électronique téléchargée à partir de la page Web :www.springerlink.com/index/wwh70 J x 605885w74.pdf . le 21/02/2014

4- Schmidt Reinhard, Von Pischke J.D, les réseaux de banques pour les micro et petites entreprises : une contribution au développement du secteur financier , Techniques Financières et Développement N° 74, Mars 2004, p 18-21 (version électronique téléchargée à partir de la page Web :
www.asso.Fr/portail/IMG/pdf/TFD74_article_schmidt_vonpichke.pdf le 15/11/2013.

5--Servet Jean-Michel, la microfinance et la lutte contre l'exclusion financière en France, Dans le Rapport Moral sur l'argent dans le monde, Edition 2001, Association de l'économie Financière, France, pp 5-12. (document consultable sur abonnement, version électronique disponible sur le site : www.aef.asso.Fr).

6- Philippe ALBERT, Michel BERNASCONI, Lynda GAYNOR, LES INCUBATEURS : EMERGENCE D'UNE NOUVELLE INDUSTRIE, COMPARAISON DES ACTEURS ET DE LEURS STRATEGIES : France ~ Allemagne ~ Royaume Uni ~ Etats-Unis, étude présente au (Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie), france, Avril (2002).

7-entreprise/comm/europa.eu.int//1. http: EC of 6 Mai 2003 conceming the definition of micro, small and/361/Commission recommendation 2003 medium-sized enterprise.

8- تقرير مؤسسة MEDIOBANCA بعنوان المقاولات والأزمة الراهنة في الإتحاد الأوروبي، 29 ماي 2015، منشور على موقع:
WWW.MEDIOBANCA.COM/ENG.INDEXREPORT.HTML تاريخ التصفح أوت 2014.

9-المقاولات الصناعات الصغيرة مفتاخ التنمية في الهند، نقلا من الموقع:
http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp تاريخ التصفح أفريل4 201.

10-التقرير السنوي لوزارة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة منشور على موقعها:
http://msme.gov.in/WriteReadData/DocumentFile/MSME%20ANNUAL %20REPORT%202014-15_English.pdf تاريخ التصفح: فيفري 2015

11- تقرير مكتب المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحميل من موقع:
http://www.smba.go.kr/eng/smes/statistics_01.do?mc=usr0001148 تاريخ التصفح سبتمبر 2015

12- التقرير السنوي لوزارة الصناعة المصرية من الموقع:
http://www.mti.gov.eg/SME/statistics/6.pdf تصفح بتاريخ 2015/09/14.

13- Bougault H, et Filipiak E, Les programmes de mise a niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, senegal. 2005, p11 sur site : http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/myjahiasite/users/administrateur/public/publications/notesetdocuments.

14-موقع وزارة الصناعة والمناجم،
http://www.mdipi.gov.dz/?%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%AA%D98-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA، تاريخ التصفح: 2015/12/19.

15-موقع الوكالة http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos تاريخ التصفح: 2015/12/19.

16-موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
http://www.fgar.dz/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1 تاريخ التصفح: 2016/01/06 .

17- la caisse de garantie des crédits d'investissement – PME. SPA , manuel des procédures àl'usage des établissement de crédit , p 04 , document 5téléchargeable sur site http : // www –cgci. dz consulté le 11/12/201

18-مقالة في جريدة الشروق اليومية منشورة على موقع:
http://www.elkhabar.com/press/article/101290/ تاريخ الإطلاع 2016/02/27.

19-موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/formation-des-jeunes-promoteurs

20-منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:
http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-14-23/2014-01-10-11-18-57 تاريخ الإطلاع 2016/01/12

21-منشورات الصندوق على الموقع: https://www.cnac.dz/default.aspx?id=111 تاريخ الإطلاع 2016/01/30

22-منشورات على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises تاريخ الإطلاع 2016/02/03.

23-التحفيزات الضريبية، منشورات المديرية العامة للضرائب على موقع:
http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/vos-avantages-fiscaux/56-dispositifs-d-avantages-fiscaux تاريخ الإطلاع: 2016/02/07.

24-الديوان الوطني للإحصاء، تقرير رقم 726، سبتمبر 2015، منشور على موقع:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf تاريخ الإطلاع: 2015/12/05

25-جريدة الخبر اليومية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : 60 ألف مشروع جديد سنة 2016.منشور على موقع:
http://www.elkhabar.com/press/article/101461/60%D8%A3%D9%84%D9%81%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%AC%D8%AF

%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-
2016/#sthash.4m8EIyyj.dpbs تاريخ النشر والإطلاع: 2016/02/29.
26-جريدة البلاد اليومي، تسهيل وتسريع وتيرة معالجة ملفات الشباب المستثمر، منشور على موقع:
http://www.elbilad.net/article/detail?id=52289 تاريخ النشر والإطلاع:
2016/03/06
27-تقرير وزارة الصناعة منشور على موقع:
http://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Developpement_local___concepts_strat
egies_et_benchmarking.pdf تاريخ الإطلاع: 2016/02/20

الملاحق

الملحق رقم 01

جامعة البليدة 02 -كلية العلوم الإقتصادية والجارية وعلوم التسيير-

استبيان

للطالبة: قاسي ف/ز بغرض تحضير شهادة دكتوراه **تحت إشراف الأستاذة الدكتورة** بن حمودة

هذه الإستبانة ومعلوماتها ستستخدم فقط وفقط لغرض علمي وهو تحضير شهادة دكتوراه وتم وضعها بطريقة لا تبين هوية الشخص المجيب لذا ستبقى سرية.

I. معلومات شخصية:

101-الجنس: 1-ذكر ☐ 2-أنثى ☐

102-السن: 1-بين 18-35 ☐ 2-بين 35-50 ☐

103-المستوى التعليمي: 1-إبتدائي ☐ 2-متوسط ☐ 3-ثانوي ☐

4-جامعي ☐ 5-تكوين مهني ☐

6-حالة أخرى حددها:.....

II. معلومات تتعلق بالمقاولة:

201-سنة إنشاء المقاولة ☐

202-الشكل القانوني للمقاولة:

1-شخص طبيعي ☐

2-مؤسسة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة EARL ☐

-مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة SARL ☐ 4-شركة التوصية البسيطة SCS ☐

5-شركة تضامن SNC ☐ 6-حالة أخرى حددها:.....

203-مجال النشاط:

1-قطاع الزراعة ☐ 2-الصيد البحري ☐ 3-قطاع البناء والأشغال العمومية ☐

4-قطاع الصناعة ☐ 5-قطاع النقل ☐ 6-قطاع الخدمات ☐ 7-الصناعة التقليدية ☐ 8-المهن الحرة ☐

9-قطاعات أخرى حددها:.....

III. الخبرة المهنية:

301-هل عملت مسبقا؟ 1-نعم ☐ 2-لا ☐ **في حالة -لا- انتقل إلى السؤال رقم 401**

302-هل تنشط مقاولتك في نفس مجال عملك السابق أو في مجال مرتبط به؟

1-نعم ☐ لا ☐

303-عبر عن مدى موافقتك على الدور الذي لعبته الخبرة المهنية السابقة التي اكتسبتها في تشجيعك على إنشاء مقاولتك؟

1-غير موافق تماما ☐ غير موافق ☐ موافق إلى حد ما ☐

4-موافق ☐ موافق تماما ☐

304-هل حدث احتكاك بينك وبين إحدى هيئات المرافقة أثناء عملك؟ 1-نعم ☐ لا ☐

IV. تشخيص المرافقة المقاولاتية:

401-عبر عن مدى موافقتك على الدور الذي لعبته النقاط التالية في تشجيعك على إنشاءمقاولتك؟

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
رغبتك في الإستقلال والإبداع					
اقتناص فرصة متاحة في السوق					
التخلص من البطالة والفقر					
معرفة وجود هيئات المرافقة والتسهيلات التي تقدمها					
الإشهار والندوات التي نظمتها هيئات المرافقة					

402-هل قمت بإنشاء مقاولتك إنطلاقا من ؟

1-دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ☐

2-دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ☐

3-دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ☐

4-دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ☐

5-دعم صندوق ضمان القروض م ص م FGAR ☐

6-دعم صندوق ضمان قروض استثمارات م ص م CGCI- PME ☐

7-دعم مشاتل أو مراكز التسهيل ☐

403-عبر عن مدى موافقتك على الدور الذي لعبه المحيط الداخلي في عرقلة إنشاء مقاولتك وتطورها؟

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
قلة التعريف بهذه الهيئات المرافقة					
سوء الإستقبال من طرف هيئات المرافقة					
مركزية هيئات المرافقة وعدم انتشارها الكافي					
عدم تقديمها للمعلومات بشكل واضح					
ارتفاع نسبة المساهمة المالية الشخصية					
كثرة الضمانات المطلوبة من طرف البنوك					
عدم التمكن من تقنيات تسيير مقاولة ومشروع اقتصادي					
قلة برامج التكوين في مجال التسيير الإقتصادي للمقاولة					
رفض برامج التكوين من طرفك كمقاول					
عدم تسخير وسائل تسويقية من طرف هيئة المرافقة					

404-عبر عن مدى موافقتك على الدور الذي لعبه المحيط الخارجي في عرقلة إنشاء مقاولتك وتطوره؟

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
كثرة الوثائق المطلوبة والإجراءات الإدارية					
طول فترة استخراج الوثائق المطلوبة					
مشكلة التواصل اللغوي مع الإدارة (لغة الفرنسية)					
صعوبة الحصول على العقار					
عدم حماية المنتوجات الوطنية وكثرة المنتوجات المستوردة					
عدم معرفة القانون الجبائي					
حدوث ندرة في المواد الأولية التي تحتاجها المقاولات					

سوء وضعف البنى التحتية وتمركزها في الشمال					
عدم كفاءة اليد العاملة					
عدم معرفة استخدام التقنيات التكنولوجيا					
عدم التنسيق بين المقاولات والجامعات والإدارات					

405-عبر عن مدى موافقتك على الدور الذي قد تلعبه النقاط التالية في مساعدتك على إنشاء مقاولتك وتطورها؟

	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما
تعزيز الإبداع وروح المقاولة لدى الشباب بتدريسها كمقياس في المنظومة التعليمية					
زيادة الإشهار والتعريف بالهيئات المرافقة					
زيادة فترة الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الحاصلة على مرافقة					
تحسين ظروف المعيشة في المناطق الداخلية والجنوبية ستشجع على التوجه المقاولاتي هناك.					
توفير صيغ تمويل إسلامية غير ربوية من طرف هيئات المرافقة					
إلزام الهيئات الحكومية بتخصيص نسبة من الصفقات والتموين للمقاولات الحاصلة على الدعم					
عرض برنامج تكوين مهني مع الوعد بتمويل الشباب الناجح بجدارة من طرف هيئات المرافقة					
تفعيل دور السوق المالي في تمويل المقاولات					

شكرا على تعاونكم.

الملحق رقم 02

رغبتك في الإستقلال والإبداع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غبر موافق تماما	1	,5	,5	,5
	غير موافق	2	,9	,9	1,4
	موافق إلى حد ما	4	1,9	1,9	3,2
	موافق	10	4,6	4,6	7,9
	موافق تماما	199	92,1	92,1	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

اقتناص فرصة متاحة في السوق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	3	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	6	2,8	2,8	4,2
	موافق إلى حد ما	9	4,2	4,2	8,3
	موافق	11	5,1	5,1	13,4
	موافق تماما	187	86,6	86,6	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

التخلص من البطالة والفقر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	,9	,9	,9
	غير موافق	2	,9	,9	1,9
	موافق إلى حد ما	9	4,2	4,2	6,0
	موافق	12	5,6	5,6	11,6
	موافق تماما	191	88,4	88,4	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

معرفة وجود هيئات المرافقة والتسهيلات التي تقدمها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	6	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	18	8,3	8,3	11,1
	موافق إلى حد ما	38	17,6	17,6	28,7
	موافق	18	8,3	8,3	37,0
	موافق تماما	136	63,0	63,0	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

الإشهار والندوات التي نظمتها هيئات المرافقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	51	23,6	23,6	23,6
	غير موافق	61	28,2	28,2	51,9
	موافق إلى حد ما	33	15,3	15,3	67,1
	موافق	7	3,2	3,2	70,4
	موافق تماما	64	29,6	29,6	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

الملحق رقم 03

قلة التعريف بهذه الهيئات المرافقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	10	4,6	4,6	4,6
	غير موافق	12	5,6	5,6	10,2
	موافق إلى حد ما	6	2,8	2,8	13,0
	موافق	11	5,1	5,1	18,1
	موافق تماما	177	81,9	81,9	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

سوء الإستقبال من طرف هيئات المرافقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	24	11,1	11,1	11,1
	غير موافق	68	31,5	31,5	42,6
	موافق إلى حد ما	12	5,6	5,6	48,1
	موافق	9	4,2	4,2	52,3
	موافق تماما	103	47,7	47,7	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

مركزية هيئات المرافقة وعدم انتشارها الكافي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	23	10,6	10,6	10,6
	غير موافق	148	68,5	68,5	79,2
	موافق إلى حد ما	7	3,2	3,2	82,4
	موافق	11	5,1	5,1	87,5
	موافق تماما	27	12,5	12,5	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

عدم تقديمها للمعلومات بشكل واضح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	15	6,9	6,9	6,9
	غير موافق	24	11,1	11,1	18,1
	موافق إلى حد ما	32	14,8	14,8	32,9
	موافق	40	18,5	18,5	51,4
	موافق تماما	105	48,6	48,6	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

ارتفاع نسبة المساهمة المالية الشخصية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	20	9,3	9,3	9,3
	غير موافق	10	4,6	4,6	13,9
	موافق إلى حد ما	10	4,6	4,6	18,5
	موافق	22	10,2	10,2	28,7
	غير موافق	154	71,3	71,3	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

كثرة الضمانات المطلوبة من طرف البنوك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	12	5,6	5,6	5,6
	غير موافق	11	5,1	5,1	10,6
	موافق إلى حد ما	4	1,9	1,9	12,5
	موافق	24	11,1	11,1	23,6
	موافق تماما	165	76,4	76,4	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	10	4,6	4,6	4,6
	غير موافق	20	9,3	9,3	13,9
	موافق إلى حد ما	12	5,6	5,6	19,4
	موافق	27	12,5	12,5	31,9
	غير موافق تماما	147	68,1	68,1	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

قلة برامج التكوين في مجال التسيير الإقتصادي للمقاولة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	9	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	8	3,7	3,7	7,9
	موافق إلى حد ما	8	3,7	3,7	11,6
	موافق	34	15,7	15,7	27,3
	موافق تماما	157	72,7	72,7	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

رفض برامج التكوين من طرفك كمقاول

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	151	69,9	69,9	69,9
	غير موافق	48	22,2	22,2	92,1
	موافق إلى حد ما	4	1,9	1,9	94,0
	موافق	4	1,9	1,9	95,8
	موافق تماما	9	4,2	4,2	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

عدم تسخير وسائل تسويقية من طرف هيئة المرافقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	8	3,7	3,7	3,7
	غير موافق	8	3,7	3,7	7,4
	موافق إلى حد ما	6	2,8	2,8	10,2
	موافق	18	8,3	8,3	18,5
	موافق تماما	176	81,5	81,5	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

الملحق رقم 04

كثرة الوثائق المطلوبة والإجراءات الإدارية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	4	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	3	1,4	1,4	3,2
	موافق إلى حد ما	2	,9	,9	4,2
	موافق	13	6,0	6,0	10,2
	موافق تماما	194	89,8	89,8	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

طول فترة استخراج الوثائق المطلوبة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	4	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	5	2,3	2,3	4,2
	موافق إلى حد ما	7	3,2	3,2	7,4
	موافق	9	4,2	4,2	11,6
	موافق تماما	191	88,4	88,4	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

مشكلة التواصل اللغوي مع الإدارة) لغة الفرنسية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	41	19,0	19,0	19,0
	غير موافق	114	52,8	52,8	71,8
	موافق إلى حد ما	34	15,7	15,7	87,5
	موافق	9	4,2	4,2	91,7
	موافق تماما	18	8,3	8,3	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

صعوبة الحصول على العقار

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	3	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	11	5,1	5,2	6,6
	موافق إلى حد ما	9	4,2	4,2	10,8
	موافق	15	6,9	7,0	17,8
	موافق تماما	175	81,0	82,2	100,0
	Total	213	98,6	100,0	
Manquant	Système	3	1,4		
	Total	216	100,0		

عدم حماية المنتوجات الوطنية وكثرة المنتوجات المستوردة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	10	4,6	4,7	4,7
	غير موافق	14	6,5	6,6	11,3
	موافق إلى حد ما	15	6,9	7,0	18,3
	موافق	10	4,6	4,7	23,0
	موافق تماما	164	75,9	77,0	100,0
	Total	213	98,6	100,0	
Manquant	Système	3	1,4		
	Total	216	100,0		

عدم معرفة القانون الجبائي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	5	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	12	5,6	5,6	7,9
	موافق إلى حد ما	7	3,2	3,2	11,1
	موافق	13	6,0	6,0	17,1
	موافق تماما	179	82,9	82,9	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

حدوث ندرة في المواد الأولية التي تحتاجها المقاولات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	15	6,9	7,0	7,0
	غير موافق	51	23,6	23,8	30,8
	موافق إلى حد ما	25	11,6	11,7	42,5
	موافق	10	4,6	4,7	47,2
	موافق تماما	113	52,3	52,8	100,0
	Total	214	99,1	100,0	
Manquant	Système	2	,9		
	Total	216	100,0		

سوء وضعف البنى التحتية وتمركزها في الشمال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	9	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	11	5,1	5,1	9,3
	موافق إلى حد ما	8	3,7	3,7	13,0
	موافق	11	5,1	5,1	18,1
	موافق تماما	177	81,9	81,9	100,0
	Total	216	100,0	100,0	

عدم كفاءة اليد العاملة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	12	5,6	5,6	5,6
	موافق تماما	128	59,3	59,5	65,1
	موافق إلى حد ما	28	13,0	13,0	78,1
	موافق	13	6,0	6,0	84,2
	موافق تماما	34	15,7	15,8	100,0
	Total	215	99,5	100,0	
Manquant	Système	1	,5		
	Total	216	100,0		

عدم معرفة استخدام التقنيات التكنولوجيا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	22	10,2	10,3	10,3
	غير موافق	123	56,9	57,5	67,8
	موافق إلى حد ما	17	7,9	7,9	75,7
	موافق	15	6,9	7,0	82,7
	موافق تماما	37	17,1	17,3	100,0
	Total	214	99,1	100,0	
Manquant	Système	2	,9		
	Total	216	100,0		

عدم التنسيق بين المقاولات والجامعات والإدارات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	9	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	8	3,7	3,7	7,9
	موافق إلى حد ما	4	1,9	1,9	9,8
	موافق	13	6,0	6,1	15,9
	موافق تماما	180	83,3	84,1	100,0
	Total	214	99,1	100,0	
Manquant	Système	2	,9		
	Total	216	100,0		

Summary

the Algerian economy faces due to lower oil prices, a severe financial crisis as Algeria lost in 2015 only about $ 33 billion of revenue, and this is a result of the reliance on the hydrocarbons as a source of foreign currency and the lack of diversity of the Algerian economy, so it has become an urgent need to encourage citizens and young people in particular to create their own projects, provided that be creative and value added, here the role of accompanying agencies established by the State to support new investment projects becomes important in all respects guiding, funding, expansion and rehabilitation even come risks facing this newly emerging contracting less, and we have tried through our research to demonstrate the role accompanying Entrepreneurship in the revitalization of investment projects in Algeria, and we divided it into five chapters, in the first chapter we spoke about the basics of entrepreneurship and the accompanying entrepreneurial, and in the second we talk about the effectiveness of the accompanying entrepreneurial in investment activated, and the third we ltalked about some of the experiences in this area, and we will discuss in the fourth chapter the reality of the accompanying entrepreneurship in Algeria and the last chapter is for the practical study.

Key words: entrepreneurial accompanying, investments, Algeria.